

دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

نزار إسماعيل الحيالي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



دور حلف شمال الأطلسي

بعد انتهاء الحرب الباردة

محتوى الكتاب لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2003

ISBN 9948-00-320-9

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 ـ 9712 +
فاكس: 6428844 ـ 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
e-mail: pubdis@ecssr.com
http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

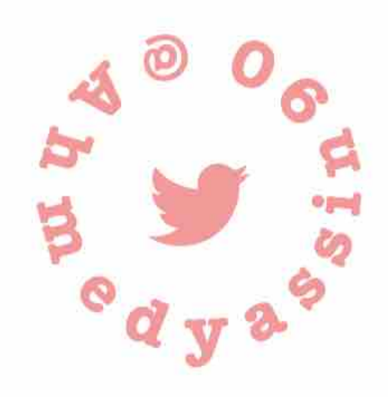
نزار إسماعيل الحيالي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تصاعدت الآمال لدى دول العالم وشعوبها جميعاً، بأن فجراً جديداً في العلاقات الدولية قد بزغ، حيث لا استقطاب ولا صراعاً دولياً يهيمن عليه شبح الحرب النووية وسباق التسلح، ولا آليات غير متكافئة في العلاقات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء؛ عالم الجنوب وعالم الشمال. وكانت هذه الآمال صحيحة ولا غبار عليها لو وضعت في إطار التحولات الكبرى التي جرت في أوربا الشرقية في عام 1989 وفي الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991، والتي أدت إلى انهيار الشيوعية الدولية، أو في إطار طرح الأوربيين مشروع تحقيق وحدتهم الاقتصادية بموجب معاهدة ماسترخت في عام 1992، بعد أن استعادت ألمانيا وحدتها القومية في عام 1990، وكان مما صعد من قيمة تلك الآمال ما طرحه الغرب من قيام نظام دولي جديد يقوم على الشرعية الدولية، ويحترم حقوق الإنسان، وينشر مبادئ الديمقراطية والعدل بين شعوب العالم جميعها.

لقد تحطمت هذه الآمال بعد مضي فترة قليلة على انتهاء الحرب الباردة، وانكشف زيف أطروحة النظام الدولي الجديد، لاستخدامها من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير سياسات استعمارية جديدة على دول العالم الثالث؛ كفرض عقوبات اقتصادية أو غير اقتصادية على بعض هذه الدول تحت مسوِّغات شتى، أو من خلال مشروعات اقتصادية إقليمية كبرى غير متكافئة إطلاقاً في العلاقات الاقتصادية بين قوى الغرب الرأسمالي ودول العالم الثالث التي انخرطت في هذه المشروعات؛ مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والشراكة الأوربية ـ المتوسطية، والشرق أوسطية.

وقد أرادت القوى الغربية الاستفادة القصوى من الفرصة السانحة التي توافرت لها عقب انهيار القوة السوفيتية والمعسكر الاشتراكي لتثبيت أركانها وهيمنتها على النظام الدولي الراهن، وتوجيه آلياته وشروط عمله بما يخدم مصالحها الاستعمارية عبر إحياء مؤسستها العسكرية المتمثلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، واستخدامها وسيلة

لتحقيق هذه الهيمنة. وتبعاً لما تقدم فإن أهمية دراسة دور الحلف في عالم ما بعد الحرب الباردة، يتمثل في ناحيتين هما:

أولاً: إن إحياء هذا الحلف يمثل إسقاطاً للفرضية الأساسية التي يستند إليها المنهج الواقعي الغربي في أن الأحلاف العسكرية تقوم لأسباب معينة وتزول بزوال تلك الأسباب، مثلما حدث لحلف وارسو، والأحلاف التي قامت في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، أو الأحلاف التي قامت قبيل الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي أثنائهما. ومعنى ذلك أن هذا الإحياء يكشف زيف أطروحة النظام الدولي الجديد، لأن دعاوى الشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان، ونشر مبادئ الديمقراطية والعدل، لا تستقيم نظرياً وعملياً مع إحياء أحلاف عسكرية عفا عليها الزمن، وترتبط أسماؤها بالحروب والصراع الدولي وسباق التسلح وتوازنات القوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: إن إحياء الناتو والشروع في توسيعه وتعديل استراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية، قد يعكس رغبة الغرب في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي على أسس ومعايير جديدة بعيداً عن تقسيمات الحرب الباردة وتداعياتها، لكنه يعكس أيضاً استمرار هيمنة عقلية تلك الحرب على مدركاتهم ومصالحهم الأمنية وغير الأمنية، وتطلعاتهم للتسلط على النظام الدولي ومجريات السياسة فيه، إذ من باب أولى أن التي ينبغي إحياؤها وتطويرها هي الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة القانونية الوحيدة المسؤولة عن حماية الأمن والاستقرار في جميع مناطق العالم وليس في الجزء الأطلسي فقط.

يحاول هذا البحث إثبات فرضيتين أساسيتين؛ أولاهما حتمية الدور الطليعي للناتو في بناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي، وعدم وجود أي مؤسسة غربية تستطيع منافسته في ذلك، وثانيتهما أن نجاح الحلف في مهمته الأمنية الأطلسية سيكون مقدمة لتحوله إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى متحكمة في مجريات السياسة الدولية وفارضة شروطها وآلياتها عليها، ولإثبات هاتين الفرضيتين قسمنا البحث من الناحية الهيكلية إلى أربعة فصول يحتوي كل منها على ثلاثة مباحث.

في الفصل التمهيدي الأول، سعينا إلى تكوين إطار نظري عام للبحث، يشكل قاعدة انطلاق فكرية لما نسعى للتوصل إليه في الفصول اللاحقة، وقد تمثل هذا الإطار في التأكيد النظري على وحدانية النظام الدولي الراهن وأزليته، وأن الناتو سيكون له دور متميز في جميع شروطه وضوابط وآليات عمله المعروفة؛ كالهيمنة وتوازن القوى والمصالح والتنافس والتكامل الاقتصادي.

وفي الفصلين الثاني والثالث، حاولنا إثبات الفرضية الأولى، لذلك تضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث تبين مدى الحاجة الملحة إلى وجود الناتو لضمان الأمن عبر جانبي الأطلسي، وقد تناولنا في المبحث الأول النشأة والتطور التاريخي للحلف، وفي المبحث الثاني علاقة الحلف بالبيئة الأوربية الجديدة المتولدة من انتهاء الحرب الباردة، وفي المبحث الثالث نظرة القوى الكبرى ومواقفها منه. أما الفصل الثالث فتضمن البحث في استراتيجية الحلف الجديدة لبناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي من خلال مشروع التوسع نحو الشرق، وانعكاساته على عقيدة الحلف العسكرية في المبحث الأول، وعلى هيكليته ووظائفه في المبحث الثاني، ثم قدرة هذه الاستراتيجية على التعامل مع القضايا التي يمكن أن تعوق هذا المشروع في المبحث الثالث.

أما الفصل الرابع فحصرناه في إطار التحليل العلمي المستقبلي للفرضية الثانية، لذلك جاء على شكل ثلاثة سيناريوهات محتملة تناولتها ثلاثة مباحث؛ فتطرق المبحث الأول إلى عوامل الضعف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحول دون نجاح الحلف في تحقيق مهمته الأطلسية والعالمية، أما المبحث الثاني فجعلناه بمنزلة الجسر الذي يمكن للناتو أن يتجاوز من خلاله تداعيات السيناريو الأول، ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى العوامل التي يمكن أن تحوِّل الحلف إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى في العلاقات الدولية، وأثر ذلك على العالم العربي، والخيارات المطروحة أمام العرب لمواجهة هذه القوة التي تمثل أصعب تحد لهم في القرن الحادي والعشرين.

أما بشأن منهجية الدراسة، فقد اعتمدنا في الفصول الثلاثة الأولى على المنهج التاريخي الذي يقوم على المقارنة بين أحداث ووقائع حصلت في الماضي وأخرى مماثلة

حصلت في الحاضر، وعلى استخدام نتائج المقارنة لأغراض التحليل والاستنتاج، كما اعتمدنا في هذه الفصول أيضاً على منهج التحليل المقارن، في حين استندنا في الفصل الرابع إلى المنهج الوظيفي، باعتباره يخصص فرضياته لدراسة واقع المؤسسات السياسية ومستقبلها سواء داخل إطار النظام السياسي للدولة أو في إطار النظام الدولي، وبالتالي فهو الأجدر في تقديرنا للوصول إلى نتائج عملية حول مستقبل هذه المؤسسات والتي منها حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الفصل الأول

إطار نظري في الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي

يمثل النظام الدولي ظاهرة سياسية تاريخية ممتدة ومستمرة، حيث تعود جذوره الأولى إلى عصر الدولة القومية في أوربا الذي أعقب معاهدة وستفاليا عام 1648، وتم فيه وضع أول أسس هذا النظام المتمثل في توازن القوى[1].

إن أهم سمة تميز بها النظام الدولي هي الترابط بين أجزائه، بحيث إن أي تحولات كبرى تقع في جزء منه لابد من أن تترك آثارها على الأجزاء الأخرى[2]، والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة؛ فعمليات النهب الاستعماري التي قامت بها القوى الأوربية لبلدان العالم الثالث، بقدر ما أسهمت في رخاء أوربا وازدهارها فإنها أسهمت في إفقار شعوب هذه البلدان وتخلفها، وبقدر ما زعزعت الحرب العالمية الأولى استقرار توازن القوى الأوربي، فإنها دفعت إلى الأمام بنظام عصبة الأمم القائم على فكرة الأمن الجماعي، وامتدت تأثيرات تلك الحرب لتشمل أجزاء مهمة من العالم الثالث عبر نظم الوصاية والحماية والانتداب التي ابتدعتها الدول المنتصرة لضمان سيطرتها الاستعمارية على هذه الأجزاء[3]. أما الحرب العالمية الثانية فإنها أسقطت نهائياً توازن القوى الأوربي، وكان لنتائجها السياسية والاقتصادية والعسكرية أثر في ولادة توازن عالمي جديد تمثل في القطبية الثنائية بين القوتين العظميين وامتدت تأثيراته إلى معظم دول العالم بحكم الصراع العالمي بينهما. وفي حين أدت نهاية الحرب الباردة إلى انهيار هذه القطبية فإنها أكدت في الوقت نفسه وحدانية النظام الدولي وترابط أجزائه؛ لأن هذا الحدث لم يؤد إلى التحولات الكبرى في أوربا فقط، بل أسهم أيضاً في تهميش العالم الثالث ووقوفه موقف المتفرج والمسلوب الإرادة إزاء طموحات القوى الغربية لعولمة النظام بقيم وتقاليد الليبرالية الغربية سياسياً واقتصادياً[4].

إن هذه الحقائق التاريخية من شأنها أن تسقط أطروحة النظام الدولي الجديد التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الأب) عقب نهاية حرب الخليج الثانية

عام 1991[5]، كما أنها لا تصلح لأن تكون المدخل لدراسة التحولات والظواهر السياسية وغير السياسية لعالم ما بعد الحرب الباردة لأسباب عدة، أهمها:

أولاً: يلجأ الغرب دائماً إلى استخدام مصطلح نظام دولي جديد عقب خروجه منتصراً من أي حرب كبرى، فقد استخدمت واشنطن هذا المصطلح في عهد إدارة الرئيس ودرو ولسون في تصويرها لنظام الأمن الجماعي الذي أرادته أن يكون بديلاً لنظام توازن القوى الأوربي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أكد رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل على ضرورة قيام نظام دولي جديد بصيغة اقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[6]. وبالتالي فإن الدعوة الأخيرة لا تخرج عن إطار تطلعات وطموحات ساسة الغرب ومثقفيه لعالم ما بعد الحرب الباردة بعد خروجه منها منتصراً[7]، وهكذا فإنه إذا كان الغرب يقر بتعددية النظم الدولية، وكأن كل نظام هو حالة منفصلة ومقطوعة تاريخياً عن التي سبقتها، فلماذا إذاً بقيت الدولة هي الوحدة الأساسية في النظم الدولية؟ ولماذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية كدولة لزيادة أو تقوية عناصر قوتها من أجل قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين؟ أو كما صرح وزير خارجيتها السابق وارن كريستوفر في خطاب له بجامعة هارفرد عام 1996: «إنه يجب أن تبقى القيادة الأمريكية ثابتة، وفوق كل شيء يجب أن نقر أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لديها الرؤية والقوة لبناء عالم أفضل»[8]. بتعبير آخر إن الدعوة الجديدة لا تعبر عن حقيقة الواقع التاريخي والراهن للنظام الدولي وإنما عما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل.

ثانياً: يمر عالم ما بعد الحرب الباردة بمرحلة انتقالية مضطربة وغير معروفة النتائج، وهي مرحلة تاريخية تعقب ضعف أو تفكك أو انهيار أي إمبراطورية عالمية؛ فضعف الإمبراطورية العثمانية أشعل حروب التحرير البلقانية التي تصاعدت لتصبح أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، كما أن ضعف وانهيار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية عام 1918، خلق فوضى وفراغاً أمنياً في وسط وشرق أوربا استفاد منه هتلر وأشعل بموجبه الحرب العالمية الثانية، واليوم فإن انهيار الإمبراطورية السوفيتية خلق فوضى واضطرابات في جميع الجمهوريات والدول التي كانت تابعة لها[9]. ومثلما استغلت القوى الأوربية الاستعمارية الحالة المضطربة المترتبة على ضعف الإمبراطورية العثمانية

وانهيارها لبسط سيطرتها على ممتلكاتها في العالم العربي، فإن القوى الغربية تستغل الحالة المضطربة المترتبة على انهيار الإمبراطورية السوفيتية لتوظيف إمكانياتها من أجل الهيمنة على النظام الدولي بما يتماشى ومفهومها الجديد، بمعنى آخر إن الحالة الانتقالية المضطربة في النظام الدولي والتي تعقب الأحداث والتحولات الكبرى تؤكد وحدانية النظام وجذوره التاريخية الممتدة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك من يميز بين النظام من حيث هو مفهوم والنظام من حيث هو حالة، وأن التغير الذي حصل في إثر انتهاء الحرب الباردة ليس في مفهوم النظام أي علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء بل في طبيعة بنيته ووظيفته، وحجتهم في ذلك أن هناك نظاماً دولياً في كل مرحلة من المراحل التاريخية لتطور الوجود الإنساني المنظم سياسياً، ولذلك فإنه من حيث هو مفهوم يمثل ظاهرة تاريخية ممتدة ومستمرة، لكن طبيعة هذا النظام تتغير نتيجة الأحداث الكبرى التي تحصل فيه، ومثال ذلك أن نهاية الحرب الباردة غيرت طبيعة ووظيفة النظام الذي ساد سنوات تلك الحرب من حيث سيادة قاعدة الإجماع بين القوى العظمى والكبرى بدلاً من قاعدة الصراع، وانهيار القطبية الثنائية نحو نظام إما أحادي القطب وإما متعدد الأقطاب، ومحاولة النظام تهميش سيادة الدولة المطلقة بحيث تكون له القدرة على التدخل في حماية حقوق الإنسان وبصورة تجعل من الأفراد أحد الأجزاء المكونة له بالإضافة إلى الدولة والمؤسسات السياسية والعسكرية الأخرى[10]. والحقيقة أن هذا الرأي رغم رجاحته فإنه يعبر عما ينبغي أن يكون عليه النظام في المستقبل، كما أن عليه بعض الملاحظات الواردة في الفقرة التالية.

ثالثاً: لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى ولادة مؤسسات جديدة تكون الأساس لنظام دولي جديد، فمازالت المؤسسات التقليدية محتفظة بوجودها رغم أن هناك محاولات لتطويرها بما يتلاءم وعالم ما بعد الحرب الباردة، فمثلاً هناك محاولات لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر ديمقراطية، لأن هيمنة القوى الغربية على مجلس الأمن قد أدى إلى اتخاذ قرارات تتميز بالانتقائية والازدواجية وحسب ما تمليه مصالح تلك القوى[11]،

كما أن احتفاظ الغرب بحلف شمال الأطلسي بقدر ما يتعارض ومفهوم الغرب للنظام الدولي الجديد على اعتبار أن الحلف من مخلفات الحرب الباردة، فإنه يعكس مدى حاجته إليه لترتيب أوضاعه الدفاعية والأمنية سواء في أوربا أو في خارجها لعدم قدرته على خلق جهاز أمني بديل منه[12]؛ أما الدولة فمازالت أقوى اللاعبين في العلاقات الدولية والعنصر الأساسي لسلطة اتخاذ القرار المحلي أو الإقليمي أو الدولي. صحيح أن هناك محاولات غربية لتهميش سيادتها في مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تقريب المسافات بين الفرد والنظام الدولي؛ أي بين حقوقه وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وجعل تلك القواعد الشرعية خير ضامن لحقوقه من الحكومات الجائرة أو المستبدة، لكن هذه المحاولات قد تُتخذ ستاراً لتبرير التدخل الدولي في سيادة الدولة[13].

ومن جهة أخرى فإنه في ظل المرحلة الراهنة للعلاقات الدولية التي تتسم بالفوضوية، لا يستطيع أي صانع قرار مهما اتسم بالعقلانية أن يجرد نفسه من معادلة القوى مع الدول الأخرى، أو ألا يعمل على زيادة قوة دولته من أجل الحفاظ عليها وعدم تعريضها للزوال[14]. فضلاً عن ذلك فإن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة تؤكد أهمية الدولة ومكانتها كمؤسسة تقليدية، فالسرعة القصوى التي تمت بموجبها الوحدة الألمانية عام 1990 تعكس طبيعة الشعور القومي المتنامي لدى الألمان مما يزيد على 40 سنة مضت، كما أن السياسات الحمائية التي اتبعتها القوى الغربية بعضها تجاه بعض تدخل في باب حماية اقتصاداتها الوطنية والقومية، ثم إن النظام الدولي شهد ولادة العديد من الدول على أسس قومية سواء في أوربا أو في خارجها، ناهيك عن أن الأفراد قد يدفعون الضرائب للدولة التي ينتمون إليها ويخدمون في قواتها المسلحة لكنهم غير مستعدين لدفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية لتنظيم دولي أو إقليمي مهما كانت طبيعته[15].

وعليه مادام النظام الدولي يمثل ظاهرة تاريخية ممتدة ومستمرة ومادام محتفظاً بمؤسساته التقليدية كالدولة والأحلاف والمنظمات الدولية والإقليمية، فإن دراسة دور

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ينبغي أن تجري وفق السياقات أو الآليات التي عمل بموجبها هذا النظام؛ مثل الهيمنة والقطبية، وتوازن القوى وتوازن المصالح، والتنافس والتوافق الاقتصادي، وهو ما سوف نتناوله تالياً.

الهيمنة والقطبية

كثيراً ما جرى الخلط بين مفهومي الهيمنة والقطبية عند الإشارة إلى المسار الذي ستتخذه العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ ومثال ذلك اعتبار الهيمنة حالة لصيقة بالقطبية عند تفسير سلوك واشنطن الرامي إلى تحقيق الاثنين معاً من خلال أطروحة النظام الدولي الجديد[16]، أو من خلال استغلال ما تيسر لها من قدرات عسكرية هائلة بعد انهيار القطب السوفيتي، وتراجع روسيا الاتحادية عن تبني استراتيجية عالمية خارج حدودها الإقليمية[17]، وهذا ما دفع إلى الاعتقاد أن حالة القطبية مازالت قائمة وأنها ستتخذ شكلاً أحادياً أو انفرادياً بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

في الواقع إن حالة القطبية بقدر ما تتناقض وأطروحة النظام الدولي الجديد باعتبارها من المصطلحات التي استخدمت في علاقات الحرب الباردة، فثمة فوارق أساسية بينها وبين الهيمنة، سواء في المعنى اللغوي أو في المعنى الاصطلاحي. فمن حيث المعنى اللغوي فإن القطبية مشتقة من كلمة قطب وهو الرحى؛ أي الحديدة التي يدور عليها الطبق الأعلى من الرَّحيين، مثلما تدور الكواكب حول الشمس، أما الهيمنة فهي مشتقة من الفعل هيمن، وهو من أمن غيره من الخوف ووفر له الأمان[18]. أما في المعنى الاصطلاحي فإن الفوارق بين المفهومين متعددة:

أولاً: إن الهيمنة ظاهرة سياسية لازمت تاريخ العلاقات الدولية حتى قبل ظهور النظام الدولي؛ فقد مارست روما الهيمنة على الشعوب الأخرى عندما كانت في أوج قوتها العسكرية، كما مارست الدولة العثمانية الهيمنة على الشعوب العربية وغير العربية قبل أن تتعرض للمرض والضعف، وبعد ظهور النظام الدولي مارست بريطانيا دور المهيمن على شؤون القارة الأوروبية، ويتضح ذلك من خلال قيامها بدور الحامل

لتوازن القوى الأوربي حتى قيام الحرب العالمية الأولى[19]. أما القطبية فهي مصطلح استخدمه علماء العلاقات الدولية لتصوير الحالة التي اتخذتها العلاقات بين القوتين العظميين في سنوات الحرب الباردة[20]، وبعبارة أخرى إن القطبية أفادت في وصف العلاقات والسياسات الدولية وتفسيرها خلال حقبة زمنية معينة قد لا تتكرر مرة أخرى، في حين تفيد الهيمنة في تفسير تلك العلاقات والسياسات وتحليلها خلال حقب زمنية متعددة.

وهناك رأي آخر يرى أن القطبية صالحة لوصف بنية العلاقات الدولية في أي فترة من التاريخ، ومن ثم فهي قد توجد في جميع الحقب على صورة قطبية أحادية أو ثنائية أو متعددة، أما الهيمنة فتصف نمط التفاعل في العلاقات الدولية عبر المراحل التاريخية[21]. وهذا الرأي لا يخلو من رجاحة، لكننا إن أخذنا به على إطلاقه فمعناه أننا نعتبر نظام الإمبراطورية الرومانية القديمة نظاماً أحادي القطب، والنظام الذي سادت فيه الإمبراطوريات الإسلامية والفارسية والرومانية متعدد الأقطاب، ونظام توازن القوى الأوربي بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 متعدد الأقطاب أيضاً. وهنا علينا أن نتساءل: هل قبلت شعوب العالم القديم القانون الروماني بوصفه أيديولوجية لها أم أنه فرض عليها بالقوة ومن خلال ممارسة سياسة الهيمنة؟ وهل كان الصراع بين إمبراطوريات العالم القديم صراعاً أيديولوجياً أم أنه صراع على الفتح والتوسع والهيمنة؟ ومن المنطلق نفسه: هل كان الصراع بين دول توازن القوى الأوربي صراعاً أيديولوجياً أم أنه صراع على القوة والمصالح الاستعمارية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقودنا إلى عكس ما ذهب إليه هذا الرأي، وكما هو موضح في الفقرة التالية.

ثانياً: إن ظهور القطبية ارتبط ببروز وتعاظم دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبحت الأيديولوجية من أهم المرتكزات التي استندت إليها القطبية، وهي تعني إدراك مجموعة كبيرة من الدول أن أمنها ومصالحها وقيمها الحيوية مرتبطة بما يوفره لها القطب من حماية سياسية واقتصادية وعسكرية إزاء تهديدات القطب الآخر[22]، أما الهيمنة فقد ارتكزت أساساً على عوامل قوة الدولة وقدرتها على استثمار تلك العوامل للتأثير في سلوك الآخرين أو إملاء سياسات معينة

عليهم[23] . بمعنى آخر إن الهيمنة ذات طابع إكراهي، فغالباً ما تعتمد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، في حين أن القطبية ذات طابع إدراكي وطوعي حيث تستطيع الدولة الخروج على سياسة القطب، كما فعلت الصين مع الاتحاد السوفيتي السابق وفرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك فإن ارتباط ظهور القطبية بتعاظم دور الأيديولوجية لا يعني عدم استنادها إلى عوامل قوة الدولة، فالقطبية الثنائية استندت أيضاً إلى القدرات العسكرية والاقتصادية لكل من الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أفادهما ذلك في ممارسة سياسة القطب المهيمن على الدول الدائرة في فلك كل منهما؛ أي القطب الذي يستطيع من خلال أيديولوجيته أن يزرع لدى الدول التابعة له إدراكاً بالأمان، وأن يملي عليهم في الوقت نفسه سياسات معينة استناداً لما يمتلكه من قدرات عسكرية واقتصادية.

ثالثاً: إن الهيمنة قد تتخذ أشكالاً متعددة، فقد تكون ذات طابع إقليمي عندما نتحدث عن القوة المالية والاقتصادية لليابان في علاقاتها بدول منطقتي الباسفيك وجنوب شرقي آسيا، أو ألمانيا في أوربا، أو ذات طابع عسكري عالمي عندما نشير إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها العسكرية في مناطق مختلفة من العالم من أجل فرض الوصاية وفقاً للإرادة الأمريكية[24] . أما القطبية سواء كانت أحادية أو تعددية فهي شيء مفترض في تاريخ العلاقات الدولية، فحتى فرضيات العلوم الطبيعية والفيزيائية والرياضية لا تتحدث عن قطبية أحادية أو تعددية، فالقطبية في هذه العلوم إما أن تكون ثنائية وإما ألا تكون، ولا يمكن للقطب الموجب أن يعمل وحده دون القطب السالب، وينبغي أن نضع ذلك في الاعتبار إذا أردنا الحديث عن قطبية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

رغم ذلك تصاعدت التكهنات بعد انتهاء الحرب الباردة حول إمكانية أن يشهد العالم أحادية قطبية تعتمد على القدرات العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أو تعددية قطبية تقوم على معايير عدة، مثل موارد القوة والقوة التدميرية

الشاملة والجيوسياسية والتقنية والتكتلات الاقتصادية، وتبعاً لهذه المعايير فقد يشهد النظام الدولي ولادة مراكز قطبية جديدة في أوربا استناداً إلى قوتها الاقتصادية والمالية، واليابان بالاعتماد على قوتها الاقتصادية والتقنية، والصين على أساس قوتها البشرية والعسكرية. . . إلخ[25].

إن القطبية كما أشرنا تحتاج إلى سند أيديولوجي لممارسة دور القطب، واليوم لا تمتلك أي دولة مهما كانت عوامل قوتها مثل هذا السند بعد انكماش دور الأيديولوجية الماركسية عالمياً، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات قدرات عسكرية واقتصادية هائلة لكن دعاواها القطبية المفترضة تواجه تحدياً سواء من داخل حلفائها التقليديين في أوربا أو في مناطق العالم الثالث، فمحاولات أوربا لبناء سياسة أمن ودفاع مستقلة أو إيجاد هوية أوربية لحلف الأطلسي هي من باب هذا التحدي والرفض[26]، بمعنى أن واشنطن لا تجد اليوم ما تقنع به الأوربيين للاستمرار بممارسة دور القطب المهيمن بعد انكفاء التحدي الأيديولوجي الذي مثلته الشيوعية العالمية.

تمتلك أوربا واليابان قدرات اقتصادية ومالية لممارسة دور قطبي عالمي لكنهما يعانيان المعضلة الأيديولوجية نفسها التي تعانيها واشنطن، فأوربا - رغم مشروع وحدتها السياسية عام 1992 - تفتقر إلى نسيج أو بناء موحد من القيم الفكرية والأيديولوجية المتميزة وإلى سلطة مركزية تمتلك حق اتخاذ القرار السياسي في الشؤون الدولية[27]، ورغم وجود مصالح مشتركة بين الدول الأوربية فإن هناك اختلافات واضحة في فهم وإدراك الشؤون الدولية وفي إدارة التدخل للتأثير في الأزمات التي تهدد مصالحها في الخارج كما حصل في أزمة الخليج عام 1990[28]. أما اليابان فهي دولة تكنوقراط - إن صح التعبير - أو مجتمع شركات ورجال أعمال هدفها الاستمرار في نموها الاقتصادي، وتطوير صناعاتها المتقدمة وتقنيتها الرائدة، وبالتالي فإن اهتمامها بالشؤون الدولية ضئيل إلا ما يتعلق بإطارها الإقليمي، كما أنها بسبب نزعتها التكنوقراطية لم تطور قيادة سياسية لديها الإرادة لممارسة دور القطب العالمي، فضلاً عن أن قيمها وتقاليدها المحافظة جعلتها عاجزة عن بناء أيديولوجية عالمية تغطي هذا الدور وتدعمه[29].

وعليه فإن القطبية مهما كانت طبيعتها ستكون حالة مفترضة في علاقات ما بعد الحرب الباردة في حين سيكون للهيمنة حضور متميز في هذه العلاقات باعتبارها ظاهرة تاريخية تتخذ أشكالاً متعددة، وتعتمد على عوامل قوة الدولة اللاعب الأساسي في النظام الدولي، ومن المحتمل أن تشهد تلك العلاقات ما تمكن تسميته صراع الهيمنة في المناطق الحساسة من هذا النظام، مثل صراع الهيمنة بين اليابان والصين في منطقتي الباسفيك وجنوب شرقي آسيا[30]، أو بين ألمانيا وفرنسا على زعامة الاتحاد الأوربي[31]، أو بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[32]. بيد أنه يصعب تصور قيام دولة معينة بممارسة سياسة هيمنة عالمية مهما كانت عوامل قوتها، فإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لدولة تمتلك قدرات عسكرية كبيرة وإرادة سياسية لممارسة هذه السياسة فإن ذلك يتطلب منها نشر قواتها في مختلف مناطق العالم من أجل الدفاع عن مصالحها؛ أي أن تسعى للهيمنة العالمية من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها[33]، بما أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أحدث خللاً في توازن القوى العالمي استفادت منه واشنطن لتوظيف مفردات قدراتها العسكرية في مهمات خارج حدودها الإقليمية ما كانت تستطيع القيام بها خشية الاصطدام مع القوة العسكرية السوفيتية[34]. ولما كانت القوة العسكرية اليوم لا تكفي لتلبية متطلبات ممارسة دور هيمنة عالمية لمدة طويلة دون الاستناد إلى اقتصاد قوي من أجل تحمل التكلفات الباهظة لتلك القوة وخاصة إذا اتخذت صيغة الانتشار العالمي، وحيث إن الاقتصاد الأمريكي يعاني تراجعاً كما يشير إلى ذلك معظم التقديرات[35]، فإنه سيصعب على واشنطن تحمل أعباء تلك القوة، وسيتعذر عليها الاستمرار في الهيمنة العالمية[36].

وعليه فإن الرأي الراجح هو أن تتخذ الهيمنة العالمية صيغة تضامنية بين مراكز القوة في العالم الغربي الرأسمالي الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان، وسوف تكون قيادة الهيمنة بيد حلف شمال الأطلسي بعد إعطائه وظائف جديدة تسمح له بالتدخل في مناطق العالم الثالث، وتعليل ذلك أن الحلف هو المؤسسة الغربية الوحيدة التي يمكن أن تجتمع عليها مواقف وسياسات الدول الغربية في قضايا الأمن والدفاع، كما أنه يستطيع تحمل أعباء هيمنة عالمية تعتمد على القدرات العسكرية لواشنطن والقدرات الاقتصادية والمالية لأوربا واليابان[37]، وبذلك سيكون هؤلاء الأطراف جميعاً شركاء في هذه الهيمنة.

توازن القوى وتوازن المصالح

لم تكن فكرة توازن القوى غائبة عن العلاقات الدولية التي سبقت ظهور النظام الدولي، فقد طبقت مصر الفرعونية هذه الفكرة في علاقاتها بإمارتي سوريا وفلسطين بإثارة المنازعات بينهما كي لا تتحالف قواهما وحتى لا تكون واحدة منهما أقوى من الأخرى فتتمكن من السيطرة عليها ويكون في ذلك تهديد لمصر[38]، كما لمح إليها المفكر العربي ابن خلدون عندما قال: «إن القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة، فلابد من عصبية أقوى من جميعها تغلبها أو تستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى وإلا وقع الافتراق المفضي إلى الاختلاف والتنازع، ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها، طلبت بطبعها على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإن كافأتها وكانت معادلة لها، أو مانعتها وقاومتها كانوا أقتالاً وأنظاراً، ولكل واحدة منها التغلب على حوزتها وقومها، فإن غلبتها واستتبعتها التحمت بها أيضاً، وزادتها قوة في التغلب إلى قوتها، وطلبت غاية من التغلب أعلى من الغاية الأولى وأبعد، وهكذا دائماً حتى تكافئ بقوتها قوة الدولة»[39]. فابن خلدون في هذه المقولة لا يظهر المراحل المختلفة لتطور الدولة عن طريق القوة والحرب فحسب، وإنما ينتهي إلى نتيجة مهمة وهي القضاء على الكيانات الضعيفة والمتفرقة حتى الوصول إلى ثنائية الدولتين العظميين واللتين تمتلكان قدرات متكافئة تولد اقتناعاً لديهما باستحالة قضاء إحداهما على الأخرى.

لقد أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا عام 1648، من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع المراحل التاريخية، وكان لظهور الدولة القومية في أوربا أثر في ذلك من حيث إفضاؤها إلى رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، واندفاعها لتطوير عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي المتدفق لديها[40]، فأصبح التوازن بينها عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز أيٍّ منها على حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت عام 1713[41].

إن القاعدة الأساسية لتوازن القوى تتمثل في اعتبار الصراع الطابع المميز للعلاقات الدولية، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو تجمعها في ائتلاف قوي أو محور مضاد قادر على مجابهة التحدي الصادر من الخصم[42].

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على ترسيخ آلية توازن القوى في النظام الدولي هي الأحلاف، حيث إن التنافس على القوة الذي رافق ظهور الدولة القومية، قد دفع الدول التي لا تستطيع مجاراة غيرها في تعزيز القوة إلى الدخول في أحلاف من أجل الموازنة مع القوى المضادة[43].

بل إن الأحلاف أصبحت في سنوات الحرب الباردة رمزاً إلى التمييز بين الدول في التطور الاجتماعي والاقتصادي والتطلعات الأيديولوجية[44]، كما أخذ واقعها يعكس هيكلية توازن القوة والعلاقات بين وحدات النظام الدولي، فالغرض من توازن الأحلاف مواجهة تفوق الحلف المضاد، ولهذا تحرص الدول على إنشاء أحلاف كبيرة لأنها تخدم مصالحها بشكل أفضل، وتحقق لها قدرة أكبر على ردع المعتدي[45].

إن التغير صفة ملازمة لتوازن القوى في النظام الدولي، وغالباً لا يتم هذا التغير بصورة هادئة أو ساكنة، وإنما تؤدي الحروب دوراً أساسياً فيه[46]؛ فالحرب العالمية الأولى بقدر ما زعزعت استقرار توازن القوى الأوربي، فقد غيرت نمطية عمله عندما فقدت بريطانيا دور الدولة الحاملة للتوازن، أي الدولة التي تنضم إلى الطرف الأضعف في التوازن من أجل تعديله أو المحافظة عليه من تهديدات الطرف الأقوى. أما الحرب العالمية الثانية فقد أسقطت نهائياً توازن القوى الأوربي وأوجدت نمطاً جديداً له تمثل في القطبية الثنائية، ومن ثم فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل أدت نهاية الحرب الباردة إلى إيجاد نمط جديد لتوازن القوى في النظام الدولي أم أن هذا النظام يعيش اليوم دون توازن؟

يرى بعض الباحثين أن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى انعدام التوازن في النظام الدولي على المستوى العالمي للقوة نتيجة لانهيار الطرف الأساسي فيه وهو الاتحاد السوفيتي، ولكنه استقر في المستويات الإقليمية للقوة، وبخاصة في مناطق العالم الثالث[47]. كما أن البعض يعتقد أن التوازن لم يعد موجوداً حتى عند المستويات الإقليمية، لأن ضمور عاملي القوة والأيديولوجية في السياسة الدولية قد دفع معظم الدول إلى انتهاج الواقعية في علاقات بعضها ببعض بعيداً عن الخطابات السياسية والأيديولوجية السابقة التي قد تقيد المصالح الوطنية والقومية لتلك الدول وتلحق بها أفدح الأضرار، وبعبارة أخرى تبدو الدول اليوم أنها تعطي الأولوية لتوازن المصالح في علاقاتها بغيرها على حساب توازن القوى[48].

في الواقع إن توازن القوى ليس مجرد عملية صراع بين الدول من أجل بلوغ أعلى مراتب القوة التي تمنع دولاً أخرى من العدوان عليها أو تهديد مصالحها فحسب، وإنما هو آلية سياسية لاستقرار النظام الدولي، لأن انعدام التوازن يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى الفوضى والحروب واللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية[49]، وبما أن الدولة مازالت من أهم وحدات النظام، وأنها في حقيقتها عبارة عن مجموعة قوى متنوعة ومترابطة فإن التوازن في قواها يصبح حالة ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار بينها، وبالتالي لا يمكن تصور وجود توازن في النظام عند المستويات الإقليمية وانعدام التوازن عند المستويات العالمية، لأن النظام كما أشرنا وحدة مترابطة بين جميع أجزائه، والأخذ بهذا الرأي معناه أننا نجرد القوى العظمى والكبرى من صفة الدولة.

أما توازن المصالح فإنه مصطلح فضفاض قد يأخذ معاني متعددة؛ فقد يعني سياسياً حق كل دولة في تقرير طبيعة نظامها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتساوي بينها وبين غيرها في التمثيل الدبلوماسي، وقد يعني أيديولوجياً حق كل دولة في الاحتفاظ بقيمها وتقاليدها الأساسية، وقد يعني اقتصادياً حق كل دولة في تحقيق التنمية والتقدم والتساوي مع غيرها في المبادلات التجارية والاقتصادية، أما أمنياً فيعني حق كل دولة في التسلح اللازم لحماية أمنها وسيادتها ودفاعها عن نفسها من اعتداءات الدول الأخرى. ولكن في جميع الأحوال ارتبط توازن المصالح

تاريخياً - ولايزال - بتوازن القوى، لأنه ينبغي هنا التمييز بين حالة المصالح المتعارضة بين الدول، «وهي الحالة الشائعة في العلاقات الدولية، والتي قد تدفعها إلى وضع اعتبارات توازن القوى في أولوية حساباتها الاستراتيجية» فالدفاع عن المصالح بين الدول المتعارضة المصالح يُلزمها بالحتم على تنمية قواها بصورة تمنع أياً منها من تهديد المصالح الأخرى، وبين حالة المصالح المتوافقة بين الدول وهي حالة استثنائية لم تأخذ طابعاً عالمياً أو إقليمياً مستديماً طوال مراحل تطور النظام الدولي، فقد تتأسس لمجموعة دول مصالح متوافقة في مجال معين كتصدير النفط وتحديد أسعاره بالنسبة إلى دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مثلاً، ولكن تبقى مصالحها متضاربة في المجالات الأخرى كالسياسة والاقتصاد والتطلعات الحضارية، وقد تجد دول أن مصالحها تقتضي البقاء ضمن إطار أمني معين مثل أوربا في علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، ولكن تبقى مدركاتها الأمنية الخاصة متضاربة، فحقيقة الأمر أن ما يهدد أمن البرتغال يختلف عما يهدد أمن فنلندا والسويد، وما يهدد ألمانيا وفرنسا يختلف عما يهدد بريطانيا. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة نجد - كما يرى بعض الباحثين - أن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً مباشراً للأمن الأوربي لقربه منها جغرافياً ولوجود عدد كبير من المهاجرين العرب والمسلمين في أوربا، ولكنها ليست كذلك بالنسبة إلى الأمن الأمريكي* والكندي رغم أن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا هم أعضاء في حلف واحد هو الناتو[50]. وبعبارة مختصرة إن توازن المصالح آلية رخوة لا تصلح أن تكون بديلاً من آلية توازن القوى حتى في ظل الواقعية التي يتحدث عنها البعض، بدليل وجود الاختلافات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان في المبادلات التجارية والزراعية رغم منهجهم الواقعي في السياسة الدولية.

ستبقى آلية توازن القوى محتفظة بمستواها العالمي حتى في رحاب التحول الحالي للنظام الدولي من القطبية الثنائية إلى الهيمنة التضامنية العالمية لقوى العالم الرأسمالي الغربي، ليس لأن الهيمنة ترتكز على عوامل القوة فحسب بل لأن توازن القوى ضروري للمحافظة على الهيمنة من التصدع، وما قد يطرأ في المستقبل من اختلافات بين قوى ومراكز العالم الغربي؛ أي أن التوازن في قوى هذه المراكز سيكون خير ضامن

* نشير إلى أن هذه الدراسة أعدها المؤلف قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما ترتب عليها من تحولات أظهرت أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بمنأى عن مثل هذا التهديد. (المحرر)

لوحدتها وديمومة هيمنتها العالمية. ومن جهة أخرى ستبقى أوربا محتفظة بموقعها كمركز للتوازن العالمي مثلما كان عهدها في السابق، فهي قلب العالم النابض جيوسياسياً وحضارياً، وأي اختلالات في توازن القوى بين دولها يؤثر سلبياً في التوازن والاستقرار العالمي، كما أفادت بذلك تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن إدراك هذه الحقيقة من قبل الغرب هو الذي دفعهم إلى الإبقاء على حلف شمال الأطلسي وتطويره بعد انتهاء الحرب الباردة، فخروج الحلف من أوربا يعني العودة إلى نمطية العلاقات الأوربية البسماركية نفسها في القرن التاسع عشر، فألمانيا من دون الناتو ستندفع حتماً نحو مجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوربا وقد تصطدم في ذلك مع روسيا[51]، كما أن بقاء دول وسط وشرق أوربا دون إطار أمني، قد يؤجج التوترات والحروب بينها لأسباب تاريخية وقومية ودينية متأصلة، أو قد يؤدي إلى إقامة أحلاف عسكرية متضادة، وعليه فإن بقاء الحلف وتوسيعه ليشمل هذه الدول هو من باب مواجهة هذه التحديات التي تهدد التوازن الأوربي ومن ثم العالمي[52]. بعبارة أخرى إن الحلف سيمارس هنا دور حامل التوازن في أوربا مثلما كانت بريطانيا تمارس هذا الدور في القرن التاسع عشر، أي أنه سيعمل على حفظ التوازن العالمي من خلال حفظ التوازن الأوربي بما أن هذا الأخير تدخل فيه أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

التنافس والتوافق الاقتصادي

من الحقائق المعروفة أن القطبية الثنائية استندت إلى ثلاث ركائز أساسية هي: الأيديولوجيا، والقوة التدميرية الشاملة للأسلحة النووية، والقدرات الاقتصادية. ولم يكن تأثير الاقتصاد في علاقات الشرق والغرب بأقل من تأثير عاملي القوة والأيديولوجيا؛ فانقسام أوربا إلى معسكرين متناقضين كان انقساماً اقتصادياً أيضاً بين نمطين من الاقتصاد العالمي هما نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط الإنتاج الاشتراكي، وفي رحاب القطبية الثنائية سعى كل معسكر إلى نشر نمطه الاقتصادي الخاص في مناطق العالم الثالث عبر سياسات الاحتواء ومناطق النفوذ والوكلاء الإقليميين. فضلاً عن ذلك فإن واشنطن كانت قد عولت كثيراً على الاقتصاد لإضعاف وإنهاك الاتحاد

السوفيتي السابق، فمشروع مارشال عام 1947 لإعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية استهدف أيضاً تجريد السوفييت من حلفائهم في وسط وشرق أوربا عن طريق إغرائهم بالانضمام إلى المشروع بعد تخليهم عن نظمهم الاشتراكية، في حين استهدفت سياسة الاحتواء منذ عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان حرمان موسكو من مزايا إقامة علاقات اقتصادية معينة سواء داخل أوربا أو مع دول الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا عبر سلسلة الأحلاف العسكرية التي أقامتها هناك[53]، كما سعت واشنطن منذ نهاية الخمسينيات إلى تدمير الاقتصاد السوفيتي عبر زجه في سباقات تسلح باهظة التكلفة[54]، والتي كان منها مبادرة الدفاع الاستراتيجي عام 1983.

لقد كان من أهم نتائج نهاية الحرب الباردة - كما يرى بعض الباحثين - تصاعد الدور التأثيري للعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية نتيجة لضمور دور الأيديولوجيا عالمياً بعد انحسار الماركسية اللينينية، وتساقط معظم الاستراتيجيات العالمية للأمن التي استندت إلى عامل القوة، وهو ما دفع الدول العظمى والكبرى إلى أن تعيد أولويات اهتماماتها الاستراتيجية بالتحول من الاقتصاد الذي يدعم الأمن إلى الاقتصاد الذي يدعم السياسة والمصالح[55]، في حين لم يحترز البعض الآخر في الإفصاح عن احتمالية أن يشهد العالم تحولاً من الصراع الأيديولوجي والأمني بين تلك القوى إلى تنافس اقتصادي حاد سواء على صعيد المبادلات التجارية، أو الحصول على مصادر الطاقة، والتحكم في حركة رأس المال العالمية عبر السيطرة على البنوك والمؤسسات المالية الدولية وبورصات العملة وعلى التقنية الرائدة وما يرتبط بها من مهارات بشرية وعلمية، فضلاً عن المنافسة في تكوين الكتل الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق[56].

إن مما يؤخذ على الرأي الأخير تجاهله لحقيقة أن المنافسة الاقتصادية هي شرط أساسي من شروط تطور النظام الرأسمالي من عصر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وليست شيئاً منفصلاً عنه أو وليدة عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد اتخذت هذه المنافسة أنماطاً مختلفة؛ مثل المنافسة بين العمال وأرباب العمل على حقوق العامل والسيطرة على وسائل الإنتاج في بداية الثورة الصناعية، والمنافسة بين الشركات الرأسمالية داخل الاقتصاد القومي في فترة ما بين الحربين مثل التنافس بين شركتي جنرال إليكتريك ووستنجهاوس على الصناعات الكهربائية أو بين شركتي جنرال

موتورز وفورد على صناعة السيارات، ثم انتقلت المنافسة في سنوات الحرب الباردة إلى مستوى العلاقات ما بين قوى العالم الرأسمالي الغربي بعد أن تحولت الدولة في هذا العالم إلى أكبر محتكر رأسمالي، وبخاصة في مجالات الصناعات العسكرية وتقنية المعلومات[57].

ومن جهة ثانية، فإن المنافسة الحادة تعني وجود حالة تناقض كبير في مصالح قوى العالم الرأسمالي الغربي، وقد تفضي إلى انفصام عرى التحالف التاريخي بينها، وربما تفكيك حلف شمال الأطلسي، وعندئذ ستسعى كل قوة إلى إعادة حساباتها من الناحية الأمنية بما يؤمِّن لها حماية مصالحها من تهديدات القوى الأخرى سواء عن طريق الدخول في سباق تسلح أو إقامة محاور متضادة بينها، وقد تسعى ألمانيا واليابان إلى امتلاك السلاح النووي، وهو أمر لا يمكن أن تتقبله الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لأنه يعني إعادة مسح شامل للأمن في أوربا وآسيا[58]، وإعطاء الأولوية من جديد لاقتصاد الأمن بدلاً من اقتصاد السياسة والمصالح.

ومن جهة ثالثة، فإن مصالح القوى الرأسمالية أخذت تميل إلى التوافق والتشابك من السبعينيات، عندما بدأت هذه القوى تسعى للتكامل الاقتصادي في إثر دخولها مرحلة الثورة العلمية والتقنية، وكحل أمثل لمعالجة أزماتها الناجمة عن المنافسة الشديدة، والأمثلة على ذلك متعددة مثل المجموعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي لاحقاً)، ونادي باريس للدول الصناعية السبع، والشركات المتعددة الجنسيات التي تنتشر مقارها الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان، ويعمل فيها موظفون يحملون جنسيات متعددة، وقد أخذت من الثمانينيات بالاندماج فيما بينها من أجل تقليل المنافسة وتحقيق التوافق الاقتصادي بين بلدان العالم الرأسمالي الغربي[59].

ومن جهة رابعة، فإن قوى العالم الرأسمالي الغربي تسعى اليوم إلى توحيد الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الشيوعية ونمط الإنتاج الاشتراكي، لكي يغدو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين سوقاً داخلية واحدة على غرار الاتحاد الأوربي، وربما يستكمل ذلك بعملة وسلطة نقدية واحدة[60]. ويبدو هذا الاحتمال وارداً جداً بما أن نهاية الحرب الباردة قد مثلت للغرب انتصاراً للرأسمالية على الاشتراكية وحلاً

سريعاً لأهم مشكلة يعانونها في الحرب الباردة، وهي بقاء جزء مهم وأساسي من الاقتصاد العالمي خارج حدود سيطرتهم؛ أي اقتصادات البلدان الاشتراكية في وسط وشرق أوربا، وفي مناطق العالم الثالث التي تدين بالماركسية اللينينية أو تتبع سياسات اقتصادية مستقلة، فتوقهم اليوم إلى فرض تقاليد اقتصاد السوق الحرة على هذه الدول والمناطق يستهدف تكوين هذه السوق العالمية التي تعد شرطاً أساسياً لتطور الرأسمالية بعد انتهاء الحرب الباردة[61].

ومن جهة خامسة، فإن الهيمنة التضامنية التي تسعى إلى تحقيقها قوى العالم الرأسمالي الغربي على النظام الدولي سوف تضمن لها المنافسة الاقتصادية الهادئة[62]، ذلك لأن الهيمنة لا تلغي المنافسة الاقتصادية التي هي شرط أساسي من شروط تطور الرأسمالية كما أشرنا، لكنها ستجعلها تتخذ صيغة جديدة تقوم على التعاون والتنسيق بين هذه القوى في إطار قيادة جماعية لاقتصاد العالم تجعلها أكثر قدرة على السيطرة على أزماتها الناجمة عن المنافسة، وعدم تحويلها إلى منافسة حادة[63]، وخير مثال على ذلك نجاح هذه القوى في حل خلافاتها الناجمة عن المبادلات الزراعية والتجارية، والاتفاق على منع الحرب التجارية بينها، وتمكنها من خلق صيغة جديدة للتجارة العالمية (اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية)[64].

وبناء عليه فإن التوافق الاقتصادي القائم على المنافسة الهادئة بين قوى العالم الرأسمالي الغربي ستكون له الأولوية على التنافس الاقتصادي الحاد، فهذا التوافق ضروري لديمومة هيمنتها على النظام الدولي، واستمرار التقسيم الحالي للعمل الدولي القائم على احتكارها لإنتاج التقنية والمعرفة العلمية الرائدة، وبقاء بلدان العالم الثالث مصدراً لإنتاج الطاقة والمواد الأولية والصناعات الثانوية. ولما كانت الهيمنة لا يمكن أن تمر دون عقبات أو تحديات قد تضعها بعض الدول الرافضة للهيمنة والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، والتي تمتلك قدرات عسكرية تستطيع من خلالها تهديد مصالح القوى الغربية وقطع طرق مواصلاتها التجارية والبحرية، فإن مواجهة هذه العقبات تكون باحتوائها عن طريق حلف شمال الأطلسي باعتباره الذراع العسكرية القوية لحماية تلك المصالح[65].

وعليه فإن الدراسة النظرية لدور الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة تكشف لنا ارتفاع مكانته السياسية والعسكرية عند الغرب بشكل لم يسبق له نظير حتى في سنوات الحرب الباردة التي كانت سبباً في نشوئه، ففي تلك الحرب كانت وظيفته الأساسية تحقيق التوازن مع القوة العسكرية السوفيتية من أجل ردع حرب قد تشنها موسكو على غرب أوربا، ولكن بعد تلك الحرب فُتحت له آفاق جديدة؛ فسياسياً هو القوة اللازمة لحمل توازن القوى العالمي والمحافظة عليه، وعسكرياً هو الذراع الاستراتيجية لتثبيت أركان الهيمنة الرأسمالية الغربية، واقتصادياً هو الضامن لتوافق القوى الغربية وتكاملها الاقتصادي ومنع المنافسة الحادة بينها. ومثل هذه الآفاق تطلبت من الغرب إجراء تعديلات جذرية في وظائف الحلف وهياكله واستراتيجيته العسكرية، وقد بدأت تلك التعديلات في أوربا أولاً، باعتبارها مركز الهيمنة والتوازن العالمي وانطلقت لتشمل معظم مناطق العالم كما سنرى.

الفصل الثاني

حلف شمال الأطلسي وأوربا

التطور التاريخي للحلف

لم يولد حلف شمال الأطلسي في عام 1949 من فراغ، وإنما جاء استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما أن تلك الولادة ارتبطت بمستوى التفكير والإدراك الأوربي والأمريكي لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، متسلحاً بأيديولوجية عالمية متناقضة تماماً مع مفاهيم الغرب وقيمه[1]. وقد اتخذت التحديات مستويات عدة؛ أولها المستوى الأيديولوجي، فالتحدي الشيوعي لقيم الغرب ومفاهيمه كان موجوداً من عهد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917، لكنه لم يشكل خطورة على الأمن الأوربي لأن الاتحاد السوفيتي كان منشغلاً في فترة ما بين الحربين بتدعيم نظامه الداخلي ووضع المرتكزات الأساسية للتحول الاشتراكي، فاتبع على الصعيد الدولي سياسة العزلة وعدم الاهتمام بالشؤون الأوربية[2]، فضلاً عن أن الأوربيين كانوا منشغلين في كيفية مواجهة النزعات المتطرفة والدكتاتورية التي أخذت تظهر في ألمانيا وإيطاليا، وكانت سبباً مباشراً لقيام التحالف الغربي - السوفيتي في الحرب العالمية الثانية[3].

بعد انتهاء الحرب والقضاء على النزعات الفاشية والنازية في أوربا، أصبحت الشيوعية الخطر الأول على الأمن الأوربي بسبب الطريقة التي وظف فيها السوفييت هذه الأيديولوجيا لخدمة أغراضهم الإقليمية والعالمية، والمتمثلة في استغلال وجودهم العسكري في بلدان وسط وشرق أوربا من أجل إقامة أنظمة حكم شيوعية فيها وجعلها خاضعة لهم كلياً[4]، وكانت غايتهم في ذلك إقامة منطقة عازلة تثبِّت نفوذهم في أوربا وتكون بمنزلة قاعدة متقدمة لنشر الشيوعية في أوربا الغربية[5]، أو في البلدان المحاذية لها وذات الأهمية الحيوية لمصالحها. وهكذا أوجد السوفييت بهذا العمل أول تقسيم في

أوربا وهو التقسيم الأيديولوجي، لأن الدول الغربية لم يكن أمامها لردع النزعات الأيديولوجية التوسعية للاتحاد السوفيتي إلا التفكير في إقامة نظام دفاعي جماعي مع واشنطن التي كانت تحتكر السلاح النووي آنذاك[6].

وثانيها المستوى السياسي، فقد برزت بعد الحرب مشكلات سياسية معقدة أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوربية بشكل عام، ومشكلة التحديد السياسي لمستقبل ألمانيا بعد سقوط النازية، إذ كانت الدول الغربية ترغب في العودة بأوربا إلى شكلها السياسي قبل الحرب، أي دون تقسيمات سياسية للدول الخاسرة، وانسحاب الجيوش من أراضيها، حتى تختار نظمها السياسية بشكل ديمقراطي، في حين أصر السوفييت على أن شكل القارة السياسي يتحدد وفق مواقع الجيوش المنتصرة، وجاء إقدامهم على إقامة منطقة عازلة أيديولوجياً في وسط وشرق أوربا بمنزلة إحباط مسبق لأي مفاوضات سياسية بهذا الموضوع، مما دفع الغرب إلى التمسك بأنظمتهم السياسية الليبرالية[7]. أما بصدد ألمانيا فقد رفض السوفييت أي تغيير في شكل النظام الشيوعي لألمانيا الشرقية، واستغلوا وجودهم العسكري هناك بفرض حصار على برلين عام 1948، بغية إبعاد الغر ب عنها وإجبارهم على الاعتراف بسيادتها[8]، وعندئذ اقتنع الغرب بأن مسالة توحيد ألمانيا ثم أوربا هو هدف بعيد المنال لأن الموقف السوفيتي لن يتغير، وأن ألمانيا الغربية يجب أن تبقى دولة فيدرالية ديمقراطية مدعومة من قبلهم بغية عزل الاتحاد السوفيتي ومنعه من مهاجمتهم عبر وسط أوربا[9]، وهكذا ظهر ثاني انقسام في أوربا وهو الانقسام السياسي.

أما المستوى الثالث من التحديات فهو المستوى الاقتصادي، حيث واجهت معظم دول غرب أوربا بعد الحرب معضلات اجتماعية واقتصادية كبرى، مثل البطالة والتضخم وانهيار مستويات الإنتاج وتحطم بناها التحتية فأصبحت فريسة سهلة لمنطق الدعاية الشيوعية، ومن أجل منع ذلك جاء مشروع مارشال في عام 1947 لإعادة إعمار أوربا وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، وبلغت التخصيصات الأمريكية لهذا المشروع 17 مليار دولار للفترة 1947 ـ 1952[10]. غير أن المشروع كانت له أغراض أخرى من بينها تحويل أوربا مجتمعة إلى سوق للمنتجات الأمريكية، مما يقوي من نفوذ واشنطن

على حساب الاتحاد السوفيتي وبخاصة في وسط وشرق أوربا، لأن المشروع كان يشجع هذه الدول على الانضمام إليه شريطة إجراء تغييرات في نظمها الاقتصادية وجعلها خاضعة للرقابة الأمريكية[11]، كما أنه مثَّل الأداة غير العسكرية لسياسة الاحتواء المتضمنة إحاطة السوفييت بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية لمنع انتشار الشيوعية في أوربا والمناطق القريبة منها؛ مثل تركيا واليونان والمناطق الرخوة في العالم الثالث وبخاصة الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، أي لمنع السوفييت من إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع دول هذه المناطق قد تكون مقدمة لبسط نفوذهم فيها[12]، لهذا اعتبرت موسكو المشروع تهديداً لنفوذها في وسط وشرق أوربا وردت عليه بإنشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي (الكومينفورم)، فأوجد بذلك ثالث انقسام في أوربا وهو الانقسام الاقتصادي.

ويتمثل التحدي الأخير في المستوى الأمني، وهو يعد أخطر التحديات التي واجهت دول أوربا الغربية بعد الحرب، لأنها في الوقت الذي كانت تعاني تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحطم معظم قواتها العسكرية، فإن الاتحاد السوفيتي خرج من الحرب وهو يمتلك ما يقارب 175 فرقة عسكرية مازالت مشبعة بحرارة الحرب وذات خبرة قتالية عالية، وقامت استراتيجيته العسكرية في هذه الفترة على التمهيد بالانتقام من دول أوربا الغربية إذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب الاتحاد السوفيتي نووياً لأنه لم يكن قد أنتج السلاح النووي بعد[13]. وإزاء هذا الوهن العسكري لتلك الدول وانكشافها أمام القوات السوفيتية قام كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج بتوقيع اتفاقية بروكسل للأمن الجماعي في عام 1948، والتي شكلت أساس الترتيبات الدفاعية الأوربية بعد الحرب في مواجهة القوة السوفيتية[14].

لقد ولدت اتفاقية بروكسل ميتة إن صح التعبير، ليس بسبب ضعف القدرات العسكرية للدول الموقعة عليها إزاء القوة السوفيتية فحسب، بل لأنها ضمت دولاً يقع معظمها في شمال أوربا مما يعطي السوفييت فرصة كبيرة للمناورة ومفاجأتها بشن هجوم واسع عليها من وسط أوربا عبر ألمانيا التي لم تنضم إلى الاتفاقية والوصول به إلى القنال الإنجليزي. ولذلك أصبحت تلك الدول مقتنعة بأن مواجهة القوة السوفيتية

تتطلب قوات حليفة كبيرة وذات عقيدة قتال موحدة[15]، فاتجهت أنظارها إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت هي الأخرى تسعى لتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في أوربا، بما يضمن مصالحها ويسد الفراغ الأمني الناجم عن انكشاف دول أوربا الغربية أمام القوة السوفيتية. وهذا ما شجع واشنطن ودول اتفاقية بروكسل لتحويلها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1949 [16]، وبذلك حصل الانقسام الرابع في أوربا وهو الانقسام الأمني والعسكري.

أما على صعيد التفكير والإدراك الأوربي والأمريكي لمظاهر الخطر الأمني السوفيتي فإن الأوربيين كانوا مقتنعين بأن هذا الخطر يتركز أساساً في أوربا وأنهم المستهدفون منه سياسياً وعسكرياً؛ سياسياً لأن السوفييت كانوا يستهدفون بسط هيمنتهم المطلقة على وسط وشرق أوربا وعزلها عن الغرب حتى وإن تطلب ذلك استخدام القوة[17]. أما عسكرياً، فلأن أغراض القوة السوفيتية لا تستهدف القيام بأعمال عسكرية محدودة تمكن السيطرة عليها وإنما تستهدف شن هجوم واسع يجتاح غرب أوربا برمته، لذلك فإن فكرة الحرب المحدودة لم تكن قد ترسخت في إدراك الأوربيين ولا في خططهم الحربية ولا في تطوير قواتهم في الفترة التي سبقت نشوء الحلف، ولقد أثبت الواقع صحة هذا الإدراك الأوربي بعد نشوء الحلف، حيث رفض السوفييت فكرة الحرب المحدودة التي أرادت واشنطن إدخالها في استراتيجية الناتو في حقبة الخمسينيات، واعتبروها مجرد لعبة غربية تستهدف إنهاك قواهم وجرهم إلى معارك جانبية محدودة داخل أوربا وخارجها[18].

أما الأمريكيون فكانوا يتوقعون بروز قوة عظمى بعد الحرب تستطيع فرض سيطرتها على المراكز الحيوية في قارتي أوربا وآسيا وتوجيهها ضد القارة الأمريكية أو توظيفها لعزل الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً، ونظروا إلى الاتحاد السوفيتي على أنه القوة التي تستطيع تهديد المصالح الأمريكية من واقع قدرته على جذب المراكز الصناعية في أوربا وآسيا ودمجها داخل المنظومة السوفيتية، ومما عمق من هذا الإدراك الفراغ الأمني الواسع في أوراسيا نتيجة هزيمة المحور الياباني-الألماني، ومن ثم أصبح هذا الإدراك جوهر استراتيجية الاحتواء التي جاء بها السفير جورج كينان واعتمدتها

إدارة هاري ترومان لإقامة أحلافها في أوراسيا؛ مثل حلف الناتو وحلف جنوب شرقي آسيا (السياتو) وحلف بغداد (السنتو)[19]. بعبارة أخرى كان الأمريكيون ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي على أنه خطر عالمي وليس أوربياً، وعقبة أمام مساعيهم لبناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر يتولون فيه مركز القيادة، وبالتالي فإن الهدف الأعلى لاستراتيجية الاحتواء لم يكن احتواء الخطر السوفيتي في أوربا فحسب وإنما كل ما يهدد فاعلية هذا النظام؛ مثل حركات التحرر الوطني والقومي في العالم الثالث المدعومة من قبل موسكو. لذا نجد أن صيغة حلف الناتو جاءت أطلسية وليس أوربية مما يعكس مدى قوة تأثير الإدراك الأمريكي في الأوربيين لنشوء الحلف.

لقد أسهمت كل هذه التحديات والمدركات في ولادة الحلف بموجب معاهدة واشنطن الموقعة في 4 نيسان/ إبريل 1949 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا والدنمارك والنرويج والبرتغال ولوكسمبورج وآيسلندا[20]. وفي عام 1952 تم ضم تركيا واليونان بعد أن تبين للحلف أن العدوان السوفيتي قد لا يأتي من وسط أوربا عبر ألمانيا الغربية، أو من الشمال عبر هولندا ولوكسمبورج، وإنما من الجنوب عبر تركيا واليونان، وخاصة أن السوفييت كانت لهم يد في الأحداث الداخلية التي شهدتها أثينا عام 1947، إضافة إلى محاذاتهما لدول شيوعية مثل بلغاريا وغيرها مما يجعلهما فريسة سهلة للدعاية الشيوعية. ثم إن تركيا مثلت قيمة استراتيجية مهمة للحلف لامتلاكها حدوداً طويلة مع الاتحاد السوفيتي وبوصفها ذات موقع حيوي مهيمن على البحر المتوسط يصلح أن يكون قاعدة جوية لاستقبال طائرات الحلف القادمة من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية عند أي عدوان محتمل عن طريق الجنوب[21]. وفي عام 1955 تم ضم ألمانيا الغربية بعد أن يئس الغرب من إمكانية توحيدها مع ألمانيا الشرقية، وبعد أن أدرك أن صيغة دفاعية أطلسية أوربية من دون ألمانيا تمثل وهناً استراتيجياً في وسط أوربا، لذلك أرادوا أن تكون ألمانيا مع فرنسا محور القوة التقليدية للحلف لصد أي هجوم سوفيتي قادم من وسط أوربا[22]، وفي عام 1981 انضمت إسبانيا إلى الحلف وبذلك بلغ عدد أعضائه 16 عضواً[23].

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوربا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان[24]، إلا أن معاهدة واشنطن وبيانات وتقارير الحلف اللاحقة لنشوئه لم تحدد الجهة التي يتأتى منها هذا الخطر، فقد يكون من الاتحاد السوفيتي أو حلفائه في وسط وشرق أوربا، أو من الصين والقوى الشيوعية الأخرى في العالم[25]. وقد وضعت المعاهدة المنشئة للحلف ثلاث وظائف أساسية ينبغي على الحلف القيام بها لمواجهة هذا الخطر، وهي:

أولاً: الوظيفة العسكرية

تحددت الوظيفة العسكرية للحلف بموجب المادتين (3 و5) من المعاهدة؛ فالمادة (3) أشارت إلى ضرورة قيام الحلف بتدعيم وتطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية للدول الأعضاء وتقوية نزعة المقاومة لديها ضد أي عدوان عسكري خارجي محتمل، وأشارت المادة (5) إلى أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة، ويتعين على هذه الدول اتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة[26]. ويتضح من مضمون هاتين المادتين أن الوظيفة العسكرية للحلف تقوم على ركيزتين؛ أولاهما، تكوين عقيدة قتال موحدة للحلف، لأن تدعيم وتطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية لأعضائه لا يعني مجرد تزويدهم بالأسلحة المتطورة ومساعدتهم على بناء صناعاتهم الحربية، وإنما يعني كيفية استخدامهم للقوات في أوضاع الهجوم والدفاع والردع، والركيزة الثانية هي توظيف هذه العقيدة لخدمة الغرض الذي جاءت به المادة (5) وهو الدفاع الجماعي ضد عدوان محتمل[27]. ومع ذلك فإن تأثر نشوء الحلف بالمدركات التي قامت عليها استراتيجية الاحتواء، قد أعطت له وظائف عسكرية خارج إطار نص المادتين (3 و5)؛ مثل تحقيق التوازن العسكري مع الوجود العسكري السوفيتي في شرق أوربا ومواجهة الهيمنة السوفيتية فيها، واحتواء مناطق النفوذ السوفيتية في آسيا والشرق الأوسط بقواعد وأحلاف عسكرية لها علاقات قوية بالناتو[28].

ثانياً: الوظيفة السياسية

لا شك في أن معاهدة واشنطن هي تحالف بين دول ذات سيادة كاملة مهمته الدفاع عنها وحماية استقلالها ضد أي عدوان خارجي؛ أي أن الحلف لم ينه دور الدولة وما تملكه من مؤسسات سياسية واقتصادية وحرية في إقامة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول خارج الحلف، وبما أن الحلف يقر بوجود الدولة فإن مسألة نشوب الخلافات والنزاعات بينها على المصالح وغيرها تصبح من الأمور الواردة جداً، وخير مثال على ذلك النزاع التركي ـ اليوناني حول قبرص، والخلافات بين بريطانيا وفرنسا حول السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي تالياً)، أو بين واشنطن وفرنسا حول مسألة الدفاع الأوربي المستقل . . . إلخ. ومن أجل احتواء هذه النزعات والخلافات أشارت المادة (1) من المعاهدة إلى ضرورة التزام دول الحلف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بينهم، والتعهد بتسوية خلافاتهم ونزاعاتهم بالطرق السلمية، كما أشارت المادة (4) إلى مبدأ التشاور الجماعي بين الحلف في الحالات التي تعتقد معها وجود تهديد للكيان الإقليمي أو الاستغلال السياسي أو لأي منها[29]. فالحلف هنا بمنزلة المنبر السياسي الذي ينبغي أن ترجع إليه الدول الأعضاء لحل خلافاتها ونزاعاتها سلمياً أو للتشاور الجماعي الذي يسبق استخدام القوة في حالات وقوع العدوان الخارجي على أحدها، فضلاً عن ذلك فقد كان للحلف دور سياسي مهم في نزع السياسات المتطرفة والدكتاتورية لبعض الأعضاء، حيث سهل عملية تحويل ألمانيا الغربية وإيطاليا إلى دول ديمقراطية[30].

ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية

أشارت المادة (2) من معاهدة واشنطن إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع والتنافس في سياستهم الاقتصادية، وتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الاقتصادي[31]؛ إذ يضم دولاً ينتمي معظمها أو كلها إلى العالم الرأسمالي الذي تعتبر المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه في التطور. وبغية ضبط هذه المنافسة عند مستويات معينة، وضمان عدم تصاعدها إلى صراع اقتصادي قد

يكون سبباً للحرب بينها مثلما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن وظيفة الحلف الاقتصادية تتمثل هنا في دفع أعضائه إلى بناء سياسة اقتصادية قائمة على التعاون والاندماج الاقتصادي بينهم، لأن هذه السياسة تحقق له مزايا متعددة، مثل ضمان وحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام وسهولة السيطرة على موارد الطاقة والمواد الخام في العالم الثالث، وانفتاح الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء سواء داخل أوروبا أو خارجها[32]. فضلاً عن أن هذه السياسة ستعزز الدور الدفاعي والعسكري للحلف، لأنها ستؤدي إلى نشوء مجموعة اقتصادية وسياسية أوروبية ـ أطلسية قوية ومتماسكة، وقادرة على دعم الوظيفة العسكرية للحلف عن طريق تقسيم أعباء الدفاع الجماعي؛ بحيث تتولى واشنطن تزويد الحلف بما يحتاجه من قوة عسكرية تقليدية ونووية، وتتولى أوروبا دعم هذه القوة اقتصادياً ومالياً[33].

إن الوظائف السياسية والاقتصادية لم تجرد الحلف من طابعه العسكري بقدر ما جاءت لتدعيم هذا الطابع، لأن متانة الدفاع الجماعي لا تعتمد على القدرات العسكرية وما يرتبط بها من عقيدة قتال موحدة فحسب، وإنما تحتاج أيضاً إلى تضامن سياسي وتعاون اقتصادي بين أعضاء الحلف، ولهذا السبب لم يُعتبر الحلف طوال مسيرته التاريخية منظمة للتعاون الإقليمي أو الدولي، لأن سياساته ارتبطت بالمفاهيم العسكرية المتداولة في الحرب الباردة؛ كالردع والاحتواء والدفاع والحرب المحدودة والحرب الشاملة[34].

لقد واجه الحلف في نشوئه وتطوره التاريخي عدة معضلات أثرت في مستوى أدائه وكادت تحدث فيه الانقسامات لمرات عدة. وكانت مسألة تحديد نوعية العقيدة العسكرية التي ينبغي اعتمادها لمواجهة الخطر السوفيتي من أهم تلك المعضلات، فالسؤال الذي استقطب اهتمامات المسؤولين فيه تمحور حول الخيار المركزي للدفاع، أهو خيار تقليدي أم نووي؟ وفي كلتا الحالين لم يتوصل الحلف إلى قرار قاطع، فإن تم اختيار الدفاع التقليدي فالمعضلة تكمن في تفوق الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو في الكم البشري والقوة التقليدية التي يستطيع من خلالها شن هجوم واسع يكتسح فيه غرب أوروبا، أو شن حرب طويلة الأمد أو حرب استنزاف تسبب خسائر بشرية ومادية

هائلة لحلف الناتو لا يستطيع تحملها[35] . أما اختيار الدفاع النووي لصد هجوم تقليدي واسع لحلف وارسو على غرب أوربا فقد يفسره السوفييت على أساس أن الناتو قد بدأ يأخذ بمبدأ الضربة النووية الأولى الهجومية، فيبادرون إلى شن هجوم نووي مفاجئ أو استباقي على القوات النووية للحلف في أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية بغية حرمانه من الاستخدام الأولي للأسلحة النووية[36]، وهكذا ستتصاعد المعضلة عندما تبادر واشنطن إلى تسديد ضربة ثانية انتقامية ضد المراكز الحيوية والبشرية السوفيتية، وعندما تختار موسكو الرد على هذه الضربة بضربة ثالثة من المستوى نفسه، فيتحول الدفاع النووي إلى حرب نووية شاملة مدمرة للطرفين.

في منتصف الخمسينيات سعت واشنطن لحل هذه المعضلة عبر ما سمي بمبدأ الحرب النووية المحدودة، والمتضمن إمكانية استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية لمواجهة التفوق التقليدي لحلف وارسو، فمثل هذا الاستخدام بقدر ما سيؤدي إلى تحطيم تفوق الخصم فإنه سيحصر الحرب في نطاق محدود دون أن تتصاعد إلى حرب شاملة[37]. ولكن السوفييت كما أشرنا رفضوا هذا المبدأ واعتبروه خدعة غربية تستهدف إنهاك قواهم في معارك جانبية محدودة، فضلاً عن ذلك فإن الدمار الذي سيلحق بقوات الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو من جراء هذا الاستخدام النووي التكتيكي، قد يخلق حالة هستيرية لدى صناع القرار في موسكو تدفعهم إلى الاستخدام الاستراتيجي للأسلحة النووية ضد المراكز الحيوية والبشرية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وعندئذ تتحول الحرب من مستواها المحدود إلى المستوى الشامل[38]، وتبعاً لذلك تمت الاستعاضة عن مبدأ الحرب المحدودة باستراتيجية الرد المرن التي اعتمدها الحلف عام 1967، وجوهرها أن الرد الأطلسي ينبغي أن يتسم بالمرونة وحسب نوعية العدوان السوفيتي ومستواه؛ فإذا كان العدوان تقليدياً فالرد تقليدي، وإذا كان نووياً فالرد يكون نووياً، وإذا كان العدوان تقليدياً مع استخدام تكتيكي للأسلحة النووية أو استخدام استراتيجي فإن الرد يكون بالمثل، وهكذا تتصاعد الخيارات الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي وتتقلص لدى خصمه. ولكن هذه الاستراتيجية تعرضت للانتقاد على أساس أنها لا تمثل عقيدة قتال واضحة وموحدة كتلك التي يمتلكها حلف وارسو، وإنما هي مجرد خيارات عسكرية تعتمد على مستوى الفعل السوفيتي، أي أنها أقرب إلى المناورات التكتيكية منها إلى الاستراتيجية[39].

ومن المعضلات الخطيرة التي واجهت الحلف قضية النزعة الاستقلالية الفرنسية الرامية إلى امتلاك قوة نووية مستقلة عن المظلة النووية الأمريكية. وتعود جذور هذه المعضلة إلى النصف الأول من الخمسينيات، حيث كانت فرنسا ممتعضة جداً من عدم قيام واشنطن بدعم برنامجها النووي تحت ستار منع انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي قدمت خدمات كبيرة للبرنامج النووي البريطاني، وأوصلته إلى مرحلة إنتاج القنبلة النووية عام 1953[40]، كما أن الموقف الأمريكي الصارم إزاء فرنسا في حرب السويس عام 1956 جعل باريس تدرك أهمية امتلاك قوة نووية مستقلة عن واشنطن، إذا ما أرادت ممارسة دور قوة عظمى ذات سياسة خارجية مستقلة[41].

لقد تصاعدت هذه النزعة في أثناء حكم الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول عام 1958، حيث فسَّرت باريس قيام واشنطن بتغيير عقيدة الحلف من الانتقام الشامل إلى الحرب المحدودة على أنه تراجع أمريكي عن توفير الحماية النووية للدول الأعضاء فيه، وبالتالي ضرورة أن يكون لها قوة نووية قادرة على مواجهة التهديدات السوفيتية للأمن الفرنسي على الأقل[42]. ثم إن باريس طلبت من واشنطن بعد نجاح تجربتها النووية الأولى عام 1960، ضرورة أن تتولى لجنة خاصة داخل الحلف مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع واستخدام الأسلحة النووية، لأن الهيمنة الأمريكية على الناتو لم تعد مجدية لأمن العالم الحر بعد الانفراج الذي حصل في العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية في أعقاب أزمة كوبا، وبعد امتلاك عدد من أعضائه للقوة النووية، وعندما رفضت واشنطن هذه المطالب انسحبت باريس من الجناح العسكري للناتو عام 1966[43].

لقد أضعفت هذه النزعة الفرنسية السيطرة الأمريكية على أوضاع الحلف وكادت تحدث فيه الانقسامات، وخاصة بعد أن لقيت تجاوباً من ألمانيا الغربية في عهد كونراد آديناور[44]، مما يعني التقليل من فرص التوصل إلى استراتيجية نووية أطلسية موحدة يمكن تطبيقها في مواجهة الاستراتيجية السوفيتية التي اتسمت بالالتزام الكامل من جانب حلف وارسو.

ومن مطلع السبعينيات بدأ الحلف يواجه معضلة تقسيم الأعباء الدفاعية بين أعضائه بسبب التورط الأمريكي في حرب فيتنام والخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تعرضت لها القوات الأمريكية، بحيث أصبحت واشنطن عاجزة عن تحمل كل أعباء الدفاع عن حلفائها في الناتو دون أن يتحملوا قسطاً منها، وهذا ما دفع إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون إلى طرح سياستها المعروفة بمبدأ الكفاية، والمتضمنة تقسيم أعباء الدفاع الأطلسية على النحو التالي[45]:

1. تقوم واشنطن بتحمل أعباء ردع حرب نووية استراتيجية شاملة مع الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو.
2. تتقاسم واشنطن مع حلفائها أعباء ردع حرب نووية متوسطة بين الحرب الشاملة والحرب التكتيكية تقع في أوربا؛ لأن بعض الحلفاء لديهم قدرات نووية.
3. تتقاسم واشنطن مع حلفائها ردع حرب تقليدية في أوربا مع حلف وارسو.

وفي ضوء هذه السياسة طلبت واشنطن من حلفائها زيادة أعبائهم الدفاعية وتحسين قواتهم التقليدية والنووية، إلا أنها جوبهت بمعارضة شديدة من قبل فرنسا وألمانيا الغربية[46] على اعتبار أن توفير المظلة النووية للحلف هو من اختصاص واشنطن، وأن من شأن هذه السياسة جعل أوربا مسرحاً لأي حرب نووية متوسطة أو تقليدية مع حلف وارسو في حين يبقى الحرم الأمريكي بعيداً عنها.

تجددت هذه المعضلة في نهاية السبعينيات، لأن أحداثاً خطيرة حدثت مثل أزمة الطاقة الدولية والغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، ما جعل دول الحلف تعتقد أن الخطر الأساسي على المصالح الغربية لا يقع في أوربا فحسب، وإنما في المناطق النفطية الحيوية لتلك المصالح وطرق المواصلات المؤدية إليها[47]، وتبعاً لذلك اقترحت إدارة الرئيس جيمي كارتر على أعضاء الناتو توسيع الاهتمامات الأمنية للحلف بحيث تشمل هذه المناطق وزيادة أعبائهم الدفاعية، وعندما رفض الأوربيون هذا المقترح بحجة تعارضه مع دستور الحلف الذي لا يسمح له بالعمل خارج أوربا، أخذت

واشنطن تتهمهم بالتقصير المتعمد، وعدم الاستعداد لتشويه علاقاتهم بدول العالم الثالث، وأنهم يريدون منها رفع العصا للدفاع عنهم دون مقابل[48]. واعتبر هذا الموقف الأمريكي من المواقف الخطيرة التي هددت وحدة الحلف، رغم أن تسوية المعضلة كانت ممكنة في اجتماع مجلس الحلف عام 1981، عن طريق تشكيل قوات التدخل العسكري السريع في الأزمات الخطيرة التي تهدد المصالح الأطلسية في الخارج، وهي تتألف في معظمها من قوات أمريكية، وتتولى أوربا تمويلها اقتصادياً ومالياً عن طريق زيادة ميزانية الدفاع لكل عضو في الحلف بنسبة 3٪[49].

وفي نهاية الثمانينيات شهدت الساحة الأوربية تحولات كبرى، مثل الثورات في وسط وشرق أوربا، وانحلال حلف وارسو، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1991، فجاءت التقديرات الأولية على أن الناتو قد ينحل هو الآخر بعد أن فقد هويته نتيجة زوال الخطر الشيوعي، وعدم حاجة أوربا إلى الحماية الأمنية الأمريكية، بيد أن شيئاً من هذا لم يحدث لأن نهاية الحرب الباردة خلقت بيئة أوربية جديدة غير معروفة الاحتمالات من ناحية الأخطار التي تهدد الأمن الأوربي، ما جعل الأوربيين يتمسكون بالحلف أكثر مما سبق، ويعملون في الوقت نفسه على تجديد هويته وتكليفه بمهام ووظائف جديدة.

البيئة الأوربية الجديدة

تعتبر أوربا أكثر مناطق العالم تأثراً بالتحولات السياسية والجيواستراتيجية التي شهدها النظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وتلك مسألة بديهية على اعتبار أن الحرب اندلعت وانتهت فيها، وأن أكثر تلك التحولات قد جرت على أراضيها سواء في جزئها الشرقي ممثلاً بالحركات والثورات الديمقراطية التي نجم عنها انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي الذي يقع على مشارفها الشرقية، أو في جزئها الغربي ممثلاً بالوحدة الألمانية وما نجم عنها من انبعاث مشروع الوحدة الأوربية عام 1992.

لقد قادت هذه التحولات إلى حدوث تبدل مهم جداً في البيئة الأمنية الأوربية يمكن تلمسه في نواح عدة؛ أولاها اختفاء الانقسامات والتناقضات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية التي عكرت صفو الأمن الأوربي، وكانت السبب المباشر في ولادة المؤسسات الدفاعية لكل معسكر مثل حلف شمال الأطلسي[50]، وثانيتها التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني لدول غرب أوربا بعد اختفاء المواجهة العسكرية التقليدية والنووية مع الشرق في إثر انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن أن روسيا الاتحادية لم تعد تشكل بنظر الأوربيين ذلك التهديد الفعلي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي للأمن الأوربي بسبب تركز اهتماماتها على حل قضاياها الداخلية[51]، مع إمكانية ترويضها كي تكون عنصراً فعالاً للأمن الأوربي وليس منفصلاً عنه[52]، وثالثتها التبدل الذي حصل في المدركات الأمنية الأوربية، حيث لم تعد هذه المدركات أسيرة للافتراضات التي قامت عليها الاستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف وما تضمنته من مبادئ مثل الردع والدفاع والاحتواء، وإنما أصبحت تقوم على افتراضات سياسية وأخلاقية مثل اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوربي، ونبذ سياسات التسلح، وتعزيز العلاقات والتعاون بين الشرق والغرب، ومعالجة مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في وسط وشرق أوربا[53].

و مما لا شك فيه أن هذه المستجدات في البيئة الأمنية الأوربية وضعت حلف شمال الأطلسي أمام امتحان عسير؛ إذ أصبح لزاماً عليه أن يقنع الأوربيين أو يزرع لديهم إدراكاً أن قيمته الدفاعية مازالت قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي؛ أي أن عليه أن يثبت لهم وجود أخطار جديدة تفرض إبقاءه، وفي حالة فشله في ذلك فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوربا يصبح غير ذي جدوى، ويثير حتماً استياء الرأي العام الأوربي بل وحتى الأمريكي نتيجة للتكاليف الباهظة لديمومة هذه القوات، فضلاً عن ذلك فإن التبدل في المدركات الأمنية الأوربية وضع الحلف أمام معضلة فحواها: من يقود أوربا سياسياً وأمنياً بعد الحرب الباردة؟ هل هم الأوربيون من خلال ما يملكونه من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا واتحاد غرب أوربا، أم الأمريكيون من خلال الناتو؟

وقد أثارت هذه التحديات والمعضلات جدلاً واسعاً بين أعضاء التحالف الأطلسي في بداية التسعينيات فانقسموا إلى اتجاهين؛ أولهما الاتجاه الذي تزعمته فرنسا وشاطرتها فيه ألمانيا، وهو يذهب إلى أن معطيات البيئة الأمنية الجديدة وفرت فرصة مناسبة جداً لإحياء فكرة أن يكون لأوربا سياسة أمن ودفاع مستقلة عن المظلة الأمريكية وحلف الناتو، وبالتالي ينبغي إنهاء الحلف وتفكيكه[54]. واستند هذا الفريق إلى الحجج الآتية:

أولاً: إن القاعدة العامة في العلاقات الدولية تؤكد أن الأحلاف ذات الطابع العسكري تزول بمجرد انتهاء التهديد الذي قامت من أجله أو الأسباب التي دفعت إليها، وحيث إن الخطر الشيوعي قد اختفى عن غرب أوربا فإن حلف شمال الأطلسي لم يعد له مبرر للبقاء لعدم وجود تهديد يستند إليه، أي أنه يمثل حالة شاذة أو خروجاً على هذه القاعدة التاريخية[55]، وفي هذا أشار الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران في أثناء قمة الحلف في روما عام 1991 إلى «أن الحلف ليس شيئاً مقدساً، بل هو عرضة للتغيير، وأنه ليس بديلاً من أوربا»[56].

ثانياً: إن التحديات التي تواجه الأمن الأوربي اليوم ليست متأتية من دول كبرى مثل الاتحاد السوفيتي السابق، بحيث تتطلب وجود مؤسسة عسكرية قوية لمواجهتها مثل الناتو، فالتحديات الحالية متأتية من دول صغيرة وضعيفة تعاني صراعات داخلية ذات أصول عرقية أو دينية، ومثل هذه التحديات يمكن للأوربيين حسمها سياسياً ودبلوماسياً بما يمتلكونه من مؤسسات تقليدية دون الحاجة إلى القوة العسكرية للحلف. وحتى لو تطلبت هذه التحديات استخدام القوة من أجل الفصل بين الفئات المتقاتلة، أو حماية اللاجئين في أثناء الحروب الأهلية، أو تقديم المساعدات الإنسانية لهم، فإن أوربا قادرة على ذلك عبر اتحاد غرب أوربا، الذراع العسكرية للاتحاد الأوربي[57].

ثالثاً: إن واحدة من أهم الفرضيات التي قام عليها الحلف هو وجود توافق في المصالح والمدركات الأمنية بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وظلت هذه الفرضية مقبولة طوال سنوات الحرب الباردة، مادام الخطر الشيوعي جاثماً في أوربا، فضلاً عن أنها مكّنت واشنطن من قيادة أوربا سياسياً وعسكرياً استناداً إلى ما تملكه من

قدرات عسكرية واقتصادية وإرادة في مواجهة أي تهديد صادر عن موسكو وحلفائها السابقين. بيد أن هذه الفرضية لم تعد مقبولة اليوم، لأن العلاقات الأوربية ـ الأمريكية تشهد تنافساً اقتصادياً متزايداً، وأن كلاً منهما بدأ ينظر إلى الآخر وكأنه خصم تجاري وليس حليفاً، وبالتالي يتعين على أوربا أن يكون لها سياسة موحدة ومستقلة حتى تتمكن من مجاراة واشنطن في هذه المنافسة وتؤدي دوراً فعالاً واستقلالياً في السياسة الدولية[58]. وهكذا في نظر هذا الاتجاه فإنه لا الحقائق التاريخية لنشوء الأحلاف العسكرية وزوالها، ولا الواقع الراهن لمعضلات الأمن الأوربي، ولا الدور المستقبلي لأوربا في السياسة الدولية، تبرر بقاء الحلف في أوربا بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما الاتجاه الثاني الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وناصرتها فيه دول عديدة مثل بريطانيا وهولندا، فإنه يدعو إلى الإبقاء على العلاقات الأمنية الدفاعية بين أوربا وواشنطن من خلال صيغة جديدة تتمثل بوجود قيادة أمنية وعسكرية أوربية داخل الحلف نفسه[59]، واستندوا في ذلك إلى حجج عدة أهمها:

أولاً: الترابط العضوي بين الأمن الأوربي والأمن الأمريكي الذي تعود جذوره إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ترابط لا يقوم على اعتبارات عسكرية حتمتها طبيعة المواجهة مع السوفييت فحسب، وإنما يقوم أيضاً على وشائج سياسية واقتصادية وحضارية جسَّدها الحلف ونص عليها في المعاهدة المنشئة له، وبالتالي فهو ليس مجرد تحالف عسكري يمكن أن يزول بزوال التهديد الذي قام من أجله، وإنما هو تحالف سياسي واقتصادي أيضاً، وإذا كان الدور العسكري قد تقلص بسبب اختفاء الخطر الشيوعي فإن دوره السياسي والاقتصادي مازال قائماً، وهو يتمثل في حفظ الأمن والاستقرار بين جانبي الأطلسي حتى لا تنساق أوربا إلى حروب كبرى كما انساقت في الماضي[60].

ثانياً: إن غياب حلف الناتو عن أوربا وخلوها من إطار أمني معين، قد يدفع دولها إلى تطوير قواتها العسكرية الذاتية. ولا يستبعد ذلك حصول سباق تسلح بينها وخاصة أن اعتبارات السيادة الوطنية والقومية مازالت ماثلة في مدركاتها رغم التحولات التي طرأت على بيئتها الأمنية[61]. وعندئذ ستحدث اختلالات واضحة في توازنات القوى

الأوربية، لأن بعض الدول لديها قدرات عسكرية كبيرة تقليدية ونووية مثل بريطانيا وفرنسا، وبعضها الآخر لديه القدرة على التحول السريع إلى قوة كبرى مثل ألمانيا، في حين تعاني بقية الدول وهن قوتها العسكرية أو انعدامها مما يجعلها تشعر بالتهديد الدائم من القوى الكبرى ويترك آثاراً سيئة على معنوياتها، لذلك فإن بقاء الحلف ضروري لحفظ التوازن بين القوى الأوربية مثلما هو ضروري لتهدئة الخواطر الأمنية للدول الضعيفة عسكرياً[62].

ثالثاً: إن غياب الناتو يعني غياب الدور القيادي الأمريكي في أوربا، وهذه مسألة قد تضر الأوربيين أكثر مما تنفعهم، لأنهم سيخسرون أكبر شريك تجاري لهم في العالم[63]، كما أنهم سيفشلون في سد الفراغ الأمني في منطقة شرق ووسط أوربا[64]. فضلاً عن عدم قدرتهم على بناء سياسة أمن ودفاع دون مشاركة مع واشنطن التي تمتلك الخبرة القتالية والوسائل اللازمة لبناء هذه السياسة؛ مثل أجهزة الإنذار المبكر والاتصالات والمعدات ذات المهام اللوجستية التي تستطيع الوصول إلى أي مكان في العالم[65].

لقد قام أنصار الاتجاه الأول ببعض الخطوات التي توسموا فيها أن تكون مقدمة لبناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الإرادة الأمريكية والحلف، وأن تنهي دوره ووجوده في أوربا مستقبلاً، وانقسمت تلك الخطوات إلى مجالين؛ أولهما المجال العسكري، مثل إنشاء الفيلق الأوربي عام 1992، الذي شاركت فيه خمس دول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا ولوكسمبورج، وبلغ تعداده 150 ألف جندي، ووضع تحت تصرف اتحاد غرب أوربا بحيث يكون جاهزاً للعمل في عام 1995، وتقوم مهامه على حفظ الأمن والاستقرار في أوربا والتدخل في الأزمات لأغراض إنسانية[66]، وثانيهما المجال السياسي، والمتمثل في تطوير منظمة الأمن والتعاون في أوربا باعتبارها المؤسسة السياسية الأوربية التي تضم جميع الدول الأوربية في الشرق والغرب بلا استثناء، حيث تم في قمة براج عام 1992، وضع صيغة جديدة للتصويت فيها هي "الإجماع ناقص واحد" بغية عدم تعريض قراراتها للشلل التام نتيجة معارضة أحد الأعضاء فيها[67].

بيد أن قيام الحرب اليوغسلافية عام 1992 أثبت فشل هذه الخطوات عندما عجز الأوربيون كلياً عن فرض حل سلمي لها، لأن الانقسامات في المصالح والمواقف كانت

واضحة جداً؛ فألمانيا والنمسا وإيطاليا أظهرت رغبة في عدم قيام وحدة يوغسلافية، وتمسكت بحق الكروات والسلوفينيين بالاستقلال، ورأت بريطانيا أن هذا الاستقلال سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الجمهوريات الأخرى، في حين شدَّدت فرنسا على إعطاء حق تقرير المصير لجميع الجمهوريات[68]، واضطر الأوربيون عندئذ إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي لحسم الحرب التي أخذت تتصاعد تجاه أمداء خطيرة، وهو ما تم فعلاً عندما قامت طائرات الحلف بقصف المواقع الصربية في البوسنة والهرسك وفرض معاهدة دايتون للسلام عام 1995[69].

لا شك في أن دور الحلف في الحرب اليوغسلافية لطَّف إلى حد كبير من الجدال الذي دار حوله، ويبدو ذلك واضحاً من إقرار جميع أعضائه في قمة بروكسل عام 1994 بأهمية بقائه وتطويره وتوسيع مهامه إلى جانب العمل على بناء سياسة أمن ودفاع أوربية داخل الحلف نفسه. ولكن ينبغي ألا يفهم من ذلك أن دور الحلف في الحرب هو السبب المباشر لبقائه واستمراره، بل لأنه بإجماع العديد من الباحثين قد رسم للأوربيين آفاق سياستهم ومدركاتهم الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[70]، بحيث أصبح من المتعذر عليهم التخلي عنها حتى في رحاب المتغيرات الحاصلة في بيئتهم الأمنية[71].
ومن جهة أخرى فإن هذه البيئة أفرزت قضايا جديدة تتسم بحالة من عدم اليقين في انعكاساتها المستقبلية على الأمن الأوربي، استدعت بقاء الحلف وتطوير استراتيجيته، ومن هذه القضايا:

أولاً: الوحدة الألمانية

ولدت الوحدة الألمانية دولة كبرى في قلب أوربا تمثلت بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتمتلك أكبر كتلة سكانية بعد أن بلغ عدد نفوسها 78 مليوناً[72]، كما توسعت قاعدتها الصناعية وبنيتها التحتية على أثر اندماج الجزء الشرقي الغني بالموارد الطبيعية والبشرية[73]، وتستطيع ألمانيا أن تبني لنفسها قوة عسكرية أكبر حجماً وتطوراً من فرنسا وبريطانيا وتأتي بالمرتبة الثانية بعد روسيا إذا ما توافرت لها ظروف مناسبة، مثل التخلص من القيود التي فرضت عليها بشأن التسلح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وامتلاكها قيادة سياسية لديها الإرادة والقدرة على اتخاذ قرار سياسي لتحويل ألمانيا إلى قوة عسكرية كبرى.

و مما لا شك فيه أن هذا التنامي في عناصر القوة الألمانية هو من البديهيات لأنها حتى قبل الوحدة اعتبرت أكبر قوة اقتصادية في أوربا، ومن الطبيعي أن تضيف إليها الوحدة عناصر جديدة لتنمية هذه القوة والشروع في بناء قواها الأخرى وبخاصة العسكرية. بعبارة أخرى، إن المسألة المهمة هي ليست في تنامي عناصر القوة الألمانية، وإنما في الكيفية التي ستوظف فيها ألمانيا تلك القوة للتأثير في العلاقات الأوربية، وهل سيكون هذا التأثير عسكرياً أم سياسياً؟

لقد كان الطابع العسكري هو السمة المميزة للدور الألماني في الأمن الأوربي في أثناء سنوات الحرب الباردة، والذي تمثل في اعتبارها خط الدفاع الأول لمجابهة أو اعتراض أي هجوم سوفيتي على أوربا الغربية من جهة الوسط، ولهذا أصبحت أهم حلقات الدفاع في حلف الناتو، لأن سقوط الوسط معناه استراتيجياً سقوط الأطراف تحت السيطرة السوفيتية. أما بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي عن أوربا فقد أصبح من المتعذر حصر الدور الألماني بحدود عسكرية فقط؛ بمعنى أنه ينبغي أن يكون لها دور سياسي في الأمن الأوربي يتناسب ومكانتها الاقتصادية، وهذا هو مصدر القلق لدى الأوربيين الذين يرون أن ألمانيا باقتصادها العملاق وعملتها القوية وصناعتها المتقدمة وتصاعد نزعتها القومية تستطيع أن تفرض هيمنتها السياسية على أوربا، وخاصة إذا ما اتخذت قيادتها السياسية قراراً بتحويلها إلى قوة عسكرية لدعم هذا الدور[74].

إن هذه الهواجس الأوربية لها ما يبررها ليس بسبب التجربة التاريخية التي جعلت ألمانيا مصدراً لحربين عالميتين في أوربا فحسب، بل لأنها أخذت فعلاً بتنشيط دورها السياسي المستقل في منطقة وسط وشرق أوربا، عبر دعمها للإصلاحات السياسية والاقتصادية لدول هذه المنطقة، وتقديمها المساعدات والمنح التي بلغت في عام 1992 حوالي 55٪ من مجموع المساعدات التي قدمتها الدول الأوربية الأخرى[75]، كما أنها تبذل جهوداً حثيثة لضم دول هذه المنطقة للاتحاد الأوربي، وتدعو بإصرار إلى أن يأخذ الاتحاد صورة اندماجية على غرار الوحدة الألمانية[76]، مما يوحي أنها مازالت تؤمن بفكرة المجال الحيوي وتسعى لتحقيقه، لكن ليس بأسلوب القوة العسكرية كما حصل في الماضي، وإنما بأساليب الاندماج السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أن ألمانيا سعت للتخفيف من هذه الهواجس الأوربية عبر مناداتها بأن تبقى ضمن البنى الأوربية، والعمل على توثيق علاقاتها وصلاتها بالدول المجاورة[77]، فإن مستقبل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قد يدفعها إلى ممارسة فرض الهيمنة على أوربا؛ وتعليل ذلك أنه بعد 25 سنة أو أكثر سوف يزداد عدد سكانها على ما هو عليه الآن، وتتزايد حاجاتها، وتتفتح آفاق جديدة لاقتصادها فتحتاج إلى عناصر مضافة ربما تكون غير متوافرة ضمن حدودها الجغرافية وإنما في الدول المجاورة لها كالطاقة والموارد الأولية والأسواق، كما أنه ليس في وسع المرء أن يضمن أن القيادات السياسية الألمانية في المستقبل، ستكون من عقلية هلموت كول وغيره من الذين سبقوه، والتي تميزت بالعقلانية في نظرتها للسياسة الدولية؛ بمعنى أن المستقبل قد يشهد ولادة قيادات ألمانية متهورة مثل عقلية أدولف هتلر، وعليه فإن الحذر الأوربي من مستقبل ألمانيا يبقى قائماً. وفي هذا الصدد يصبح وجود استمرار الحلف الأطلسي ضرورة من ضرورات الأمن والدفاع على السواء للأسباب التالية:

1. لأن ذلك سيمكن الأوربيين وواشنطن من تقييد حرية السياسة الألمانية في أوربا بحيث لا تخرج على سياسة الحلف، ومنعها من أن تبني لنفسها تطلعات تستهدف الهيمنة على القارة، فالحلف كما يقول زبيجنيو بريجنسكي: «لم يكن مجرد رد فعل للتهديد السوفيتي فحسب بل لأن تبقى ألمانيا ضمن الصيغة الأمنية الأطلسية»[78]، بمعنى آخر إن بقاء ألمانيا هو ضرورة لمراقبة أي تطورات سياسية فيها يمكن أن تؤدي إلى وصول قيادات متهورة، تهدد الأمن والاستقرار الأوربي والعالمي كما حصل في الماضي.

2. إن ذلك فيه إمكان لمراقبة أي تطورات تحصل في عناصر القوة العسكرية الألمانية، بحيث تبقى تلك القوة مقيدة بالحدود التي رسمت لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك لأن خروج ألمانيا من الحلف أو انتهاء الحلف نفسه سيدفع برلين بالحتم إلى تطوير قدراتها العسكرية، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من أجل دعم دورها السياسي في أوربا، وعندئذ ستتغير خريطة توازنات القوى في القارة لصالحها، ولاسيما إذا ما أخذنا بالاعتبار عناصر قوتها الأخرى، وقد يثير ذلك مجدداً مسألة

التنافس التقليدي بينها وبين فرنسا على زعامة أوربا، أو مع روسيا على منطقة وسط وشرق أوربا، وعليه فإن وجود الحلف والقوات الأمريكية في أوربا هو الضمانة الكبيرة لمنع أي اختلالات في توازنات القوى الأوربية مصدرها ألمانيا[79].

ثانياً: الوحدة الأوربية

تصاعد الاهتمام بقضية الوحدة الأوربية في أعقاب التحولات التي شهدها المعسكر الاشتراكي عام 1989، من أجل مواجهة الأخطار الناجمة عن تفتت هذا المعسكر وانتقال أعبائه ومشكلاته إلى غرب أوربا[80]. ثم جاءت الوحدة الألمانية رغم هواجسها الأمنية لتعطي دفعاً قوياً لهذه القضية، على اعتبار أن ألمانيا تستطيع بقدراتها الاقتصادية والمالية أن تدعم مسيرة الوحدة الأوربية[81]. وأخيراً انعقدت منظمة الأمن والتعاون في أوربا في باريس عام 1990 لتعلن عبر ميثاقها أن الظروف أصبحت مهيئة لولادة أوربا جديدة خالية من انقسامات الشرق والغرب ويعملان معاً على تعزيز الأمن والاستقرار في أوربا[82]. وقد شجع ذلك على ولادة مشروع الوحدة الأوربية ضمن معاهدة ماسترخت عام 1992، رغم أنها لم تنص صراحة على إقامة عماد للأمن الأوربي مستقل عن الإرادة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، وتبعاً لما تقدم قد يبدو من غير المنطقي أن نعتبر الوحدة الأوربية من القضايا المقلقة للأمن الأوربي والتي تفرض بقاء الحلف واستمراره، لأنها إذا كانت كذلك فلم الشروع فيها أصلاً؟

في الحقيقة إن الوحدة الأوربية هي تعبير عن تطلعات أوربية حضارية تستهدف نهضة أوربا وتحويلها إلى قوة مؤثرة في السياسة الدولية، ولكنها كمشروع سياسي تتسم بحالة عدم التأكدية أو اليقين؛ أي أنها يمكن أن تتعرض للإخفاق والفشل لسببين مهمين:

1. إنه من التوقيع على معاهدة ماسترخت والأوربيون يمرون بأزمة اختيار الطريق لتحقيق الوحدة، وكان أمامهم خياران؛ إما توسيع الوحدة لتشمل دول وسط وشرق أوربا، وإما تعميقها، بمعنى تحقيق أكبر قدر من الاندماج بين أعضائها الأصليين الذين يمثلون دول أوربا الغربية، وقد تم اختيار طريق التوسع، لأن

مرحلة ما بعد الحرب الباردة جاءت مثقلة بأعباء ومشكلات أوربا الشرقية والحرب اليوغسلافية، وتضمن التوسع تطوير بعض المؤسسات الأوربية التقليدية كي تكون قادرة على تحمل أعبائه، مثل توسيع مجلس أوربا ليضم جميع دول القارة بلا استثناء[83]، وإنشاء الفيلق الأوربي ووضعه تحت إمرة اتحاد غرب أوربا، من أجل التدخل في الأزمات التي تحدث في شرق القارة، ثم تحويل منظمة الأمن والتعاون في أوربا إلى منظمة للتعاون الإقليمي تشمل جميع دول أوربا، وتكون مهمتها إرسال تحذير بالإنذار المبكر للأزمات التي تحدث في وسط وشرق القارة وإدارتها سياسياً ودبلوماسياً[84].

هكذا في رحاب التوسع أهملت قضية التعمق، وهذا خطأ كبير لأنه قد يذيب الوحدة ويجعلها أقرب إلى تعاون بين حكومات من الممكن أن يختل لأي تضارب في مصالحها، وخاصة أن أزمة عدم الثقة التاريخية مازالت قائمة بين الدول الأوربية الكبرى؛ مثل الحذر الفرنسي من أن تؤدي الوحدة إلى هيمنة ألمانيا على القارة، وموقف بريطانيا التي تخشى أن تؤدي الوحدة إلى إضعاف اقتصادها وانعزالها عن أوربا[85].

2. قد لا يجد الأوربيون صعوبة تذكر في تحقيق تكامل اقتصادي على مستوى القارة كلها، نظراً إلى خبرتهم الطويلة في هذا المجال من إنشائهم أول اتحاد جمركي مشترك عام 1957، تحول فيما بعد إلى السوق الأوربية المشتركة[86]، إضافة إلى أنهم - وعلى عكس الحربين العالميتين الأولى والثانية - قد خرجوا من الحرب الباردة وهم في كامل عافيتهم الاقتصادية، حيث يسيطرون على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويمتلكون مصادر مالية هائلة، وينتجون أكثر من أي بلد آخر في مجالات الصناعة المختلفة[87]، مما يجعلهم أكثر قدرة ليكوِّنوا مشروع مارشال أوربياً، لإحياء وإعمار منطقة وسط وشرق أوربا، لكنهم في المقابل يفتقرون إلى أرضية مشتركة في التكامل الأمني على المستوى الاستراتيجي العام، بمعنى بناء عقيدة عسكرية موحدة للوحدة الأوربية تكون بديلاً من استراتيجية الحلف، وتستقطب الاستراتيجيات الخاصة التي تتبناها الدول الأوربية وخاصة الكبرى

منها، بسبب اختلاف تصورات صناع القرار الأوربيين حول صيغة الدفاع المشترك. كما أن بناء استراتيجية عامة للوحدة يتطلب إجراء تعديلات جوهرية في ميزانيات الدفاع الأوربية، والانفتاح بين صناعاتها الحربية، وأن تتحمل الدول الأوربية الكبرى من هذه النفقات أكثر من الدول الصغرى من أجل التعويض عن الغياب العسكري للحلف في أوربا[88]. كذلك ينبغي أن تبدل المؤسسات والشركات المنتجة للسلاح من أهدافها، فتقوم بالإنتاج لأغراض الدفاع والأمن بدلاً من النمط السائد وهو الإنتاج لغرض المنافسة في الأسواق التجارية وتحقيق أعلى معدلات الأرباح، والذي تولد نتيجة استرخاء الدول الأوربية أمنياً، واعتمادها الكامل على الحماية الأمريكية وعلى حلف الناتو طوال سنوات الحرب الباردة[89]، ولذلك ستحدث حتماً حالة من الفوضى والإرباك بين القيادات السياسية والعسكرية الأوربية وصعوبة في الوصول إلى قرار جماعي لبناء استراتيجية عامة، لأن بعض القيادات قد ترى أن مصالحها الأمنية لا تتطلب زيادة في ميزانيات الدفاع أو تغيير نمط إنتاجها الحربي.

وعليه فإن الحلف بما يملكه من استراتيجيات أمنية متكاملة من حيث الأهداف والوسائل، وما يفرضه من التزامات متوازنة بين أعضائه، هو أفضل من بناء تكامل أمني أوربي مشكوك فيه، لأن عملية البناء أصعب بكثير من عملية الهدم.

ثالثاً: رابطة الدول المستقلة

تتكون رابطة (كومنولث) الدول المستقلة من إحدى عشرة دولة احتلت فيها روسيا الاتحادية موقع المركز، باعتبار أنها ورثت الاتحاد السوفيتي السابق من الناحية القانونية والدولية، وفي النواحي الاقتصادية والعسكرية، بما في ذلك التركة المثقلة بالأمراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أفرزتها الحقبة الشيوعية[90]، كما أنها تتفوق على بقية دول الرابطة في عوامل القوة الاستراتيجية، كالمساحة الواسعة وعدد السكان والقوة العسكرية التقليدية والنووية[91]، فضلاً عما تتمتع به موسكو من قدرة على إدارة العلاقات الاقتصادية في الرابطة رغم ما تعانيه من أزمات اقتصادية[92].

و من جهة أخرى، فإنه لا يوجد أوجه تشابه للمقارنة بين الاتحاد الأوربي المنبثق عن معاهدة ماسترخت، وبين الرابطة؛ فالأول له جذور تاريخية تعود إلى عام 1957، وقام بين دول ذات سيادة تسعى إلى تحقيق وحدتها السياسية والأمنية بعد أن تحققت وحدتها الاقتصادية، بينما قامت الرابطة على أنقاض اتحاد قائم وهو الاتحاد السوفيتي، وبين دول لم يكن يجمعها سوى التحرر من الهيمنة الشيوعية والحصول على الاستقلال، وتنتابها عوامل الضعف في مجالات عدة.

ففي المجال السياسي نجد أن هناك تضارباً وعدم وضوح في أولويات السياسة الخارجية لدول الرابطة، فروسيا نفسها تسعى للانخراط في المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية الغربية، وتهتم دول آسيا الوسطى بإقامة علاقات إقليمية خارج حدود الرابطة ومع إيران وتركيا وباكستان. وعلى الصعيد الداخلي، فإن جميع دول الرابطة حديثة العهد بالممارسة السياسية الديمقراطية، مما ولد فيها صراعات فكرية وحزبية بين أنصار التأصيل الوطني وأنصار الانفتاح، وبين قوى الانعزال والمحافظة وقوى الإصلاح[93].

وفي المجال الديمجرافي والديني تتكون دول الرابطة من ثلاث مجموعات هي المجموعة السلافية في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء)، والمجموعة الإسلامية في آسيا الوسطى التي تضم أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا وتركمنستان وكازاخستان وأذربيجان، والمجموعة القوقازية في أرمينيا وجورجيا[94].

وفي المجال الاقتصادي، تفتقر الرابطة إلى المؤسسات الاقتصادية الإقليمية القادرة على تنفيذ الاتفاقيات التي تعقدها الدول الأعضاء فيما بينها؛ ففي عام 1993 عقدت 24 اتفاقية للتعاون الإقليمي الاقتصادي لم ينفذ منها أي اتفاقية[95]، ويعود السبب في ذلك إلى التحول السريع من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وإلى تفكك الروابط الاقتصادية الهيكلية التي تكونت تاريخياً بين دول الرابطة قبل انهيار الحكم الشيوعي دون قيام بديل منها، ولهذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية فيها. ففي عام 1991، انخفض الإنتاج السلعي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بنسبة 22٪ في روسيا الاتحادية، و16٪ في أوكرانيا، و11٪ في روسيا البيضاء، و18٪ في أذربيجان بالمقارنة مع عام 1973، كما بلغ حجم البطالة في دول الرابطة 1.2 مليون شخص في العام نفسه[96].

وفي المجال العسكري، لا تمتلك دول الرابطة قدرات كافية لبناء قوة عسكرية مستقلة لأغراض الدفاع فيما عدا روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ويعود السبب في ذلك إلى افتقار هذه الدول إلى الخبرة المستقلة عن الروس في بناء قوة عسكرية وضعف القدرات الاقتصادية اللازمة لبناء هذه القوة، فحتى عام 1994 لم تتمكن كازاخستان والتي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة من أن تحقق أكثر من تشكيل قوات تضم 40 ألف فرد، وكذلك 92 ألف فرد بالنسبة إلى روسيا البيضاء. وكان الرئيس الأوزبكستاني قد صرح في العام نفسه «أن بلاده لن تتمكن من بناء جيش عصري قوي»[97]. قاد هذا الاختلاف في القدرات العسكرية إلى اختلاف في الرؤية والاهتمامات الأمنية، فروسيا الاتحادية بالإضافة إلى الدول الضعيفة عسكرياً أيضاً ترغب في أن تتخذ الرابطة صيغة أمنية جماعية لها جيش وقيادة موحدة، في حين ترفض دول أخرى هذه الصيغة مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء إذ تفضل أن يكون لكل دولة جيشها وقيادتها الخاصة، لأن الصيغة الجماعية ستؤدي حتماً إلى هيمنة روسيا على الرابطة بسبب تفوقها العسكري[98].

في ضوء موقع روسيا المتميز في الرابطة، وما تتمتع به الرابطة نفسها من خصوصيات، فإن السؤال الذي استقطب اهتمام المسؤولين والمحللين السياسيين في العالم الغربي تركز على علاقة روسيا بالرابطة، فهل ستكون ذات طابع ديمقراطي أم إمبريالي؟ بمعنى آخر ألاتزال موسكو ملتزمة بالغرض الذي أنشئت من أجله الرابطة، وهو احترام سيادة واستقلال الجمهوريات الحديثة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، أم أنها تسعى من خلالها للهيمنة وإحياء مطامعها الإمبراطورية القديمة؟

لا جدال في أن اعتبار روسيا عنصراً فعالاً في تحقيق الأمن والاستقرار الأوربي يعتمد على بقائها دولة ديمقراطية وقادرة على احتواء الأزمات داخل منظومتها الإقليمية المتمثلة في رابطة الدول المستقلة، لأن في ذلك مصلحة للغرب مادام يجنبهم التورط في تلك الأزمات وما تتطلبه من تكاليف، لكن ذلك يحتاج أيضاً إلى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فيها، لأن الفشل في ذلك يدفعها إلى سياسات متهورة تجاه جيرانها[99]، بيد أن مستقبل الإصلاحات الداخلية في روسيا يتسم بعدم اليقين لأنها

تعتمد أساساً على المساعدات والمنح والقروض المقدمة لها من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والمؤسسات المالية الدولية، والتي بلغت عام 1993 حوالي 28 مليار دولار[100]. وهذه الطريقة في الإصلاح غير صحيحة، لأن روسيا ليست دولة صغيرة من دول العالم الثالث، تمكن معالجة اقتصادها بأسلوب الصدمات الكهربائية، بل هي دولة كبرى، وعندما تفشل هذه الطريقة وتضر بمصالح الشعب وحياته فمن المتوقع أن تظهر فيها قوى متطرفة يمينية أو يسارية تسعى إلى إحياء الإمبراطورية الروسية، وهذا ما حصل فعلاً عندما فاز الشيوعيون والقوميون المتطرفون بغالبية مقاعد مجلس الدوما الروسي عام 1993[101]، وتمكنوا من دفع المجلس إلى اتخاذ قرار في 15 آذار/ مارس 1996 يقضي بإلغاء معاهدة تأسيس رابطة الدول المستقلة ما يعني إلغاء الفقرة الواردة في المعاهدة التي تنص على إلغاء وجود الاتحاد السوفيتي السابق[102]، كما أنه في عام 1994 كشف الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين عن الاستراتيجية الروسية الجديدة التي تتضمن استخدام القوة المسلحة لحماية المصالح الروسية في دول الرابطة والمناطق الأخرى، وجاء تدخله المسلح في الشيشان دليلاً على ذلك[103].

إن ما يدعم التوجه الإمبراطوري في سياسة روسيا، هو أن الجيش لايزال يمثل مؤسسة مستقلة وغير خاضعة لسلطة مدنية، ويرفض التخلي عن الامتيازات التي كان يحظى بها إبان الحقبة الشيوعية، كما أنه يؤيد الاتجاهات السياسية المتطرفة المطالبة بإحياء الإمبراطورية الروسية؛ ففي عام 1993 عبَّر قائد القوات العسكرية الروسية «عن أحقية الجيش في التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة إذا ما حدث فيها تطورات تضر بالمصالح الروسية»[104]، وكذلك لجأت موسكو إلى وسائل عدة لتأكيد هيمنتها على دول الرابطة مثل وسائل الإكراه الاقتصادي، حيث طالبت أوكرانيا وروسيا البيضاء بتسديد ديونهما المستحقة وهددتهما بقطع الغاز والنفط عنهما من أجل التخلي عن ترسانتهما النووية[105]، وكذلك وسائل إثارة القلاقل والنزاعات العرقية في بعض الجمهوريات، فقد قامت موسكو بتحريك إقليم أبخازيا للانفصال عن جورجيا، كعقوبة لها لعدم انضمامها إلى الرابطة في البداية، ثم جاء تدخلها لصالح جورجيا ضد الانفصاليين كورقة ضغط ومساومة لإرغامها على الانضمام إلى الرابطة[106].

وقد لا تشكل سياسة الهيمنة الروسية على دول الرابطة خطورة واضحة على الأمن الأوربي، إذا ما نظرنا إليها بوصفها قضية داخلية تخص المصالح الروسية، وبالتالي لا توجد علاقة بينها وبين بقاء حلف شمال الأطلسي واستمراره، لكن الخطورة تكمن في أن تكون تلك خطوة أولية لتحويل الرابطة الهشة إلى حلف عسكري، وخاصة في ضوء إصرار موسكو على الأخذ بصيغة الأمن الجماعي فيها، وعندئذ سيتعذر على الأوربيين موازنة القوى العسكرية التقليدية والنووية الروسية دون حلف شمال الأطلسي، وسوف تصبح الطرق سالكة أمام موسكو لبسط هيمنتها من جديد على منطقة وسط وشرق أوربا، وهذا يفسر لنا إصرار دول هذه المنطقة على الانضمام إلى الحلف «فهو قد يجلب لهم عدائية روسيا ولكنه يعني الضمان في الدفاع»[107]. وعليه فإن بقاء الحلف هو الضمان لبقاء روسيا الاتحادية ضمن حدود رسمت لها من تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، أي أن تبقى لا تشكل تهديداً لجيرانها، وإذا ما تحولت إلى دولة إمبراطورية فإن مطامعها ينبغي أن تكون محصورة في نطاقها الإقليمي المتمثل في الرابطة ولا يتعدى منطقة وسط وشرق أوربا، وذلك لا يتحقق إلا بتوسيع الحلف نحو الشرق.

رابعاً: التحولات الديمقراطية في وسط وشرق أوربا

لقد كانت مسألة تحرر أوربا الشرقية من أنظمتها الشيوعية وتحولها إلى نظم ديمقراطية بمنزلة الحلم الذي راود الأوربيين طوال السنوات الماضية، لأن هذا الحدث يعني انفتاح أسواق هذه المنطقة الحيوية أمام استثمارات الدول الأوربية الغربية، وخطوة متقدمة لتحقيق الوحدة السياسية للقارة[108]، وأهم من ذلك أن هذا الحدث بدّل من اقتناع الأوربيين في الغرب، فلم تعد دول الشرق أعداء يستحقون الردع، ولكن أصبحوا أشقاء يشاركونهم الأرض نفسها ويستحقون المساعدة لإتمام ما يجري لديهم من تحولات ديمقراطية واقتصادية، وبالتالي فإن استقرارهم هو استقرار لأوربا، وأمنهم جزء مكمل للأمن الأوربي[109]. وبالتأكيد فإن هذه الاقتناعات من شأنها أن تسقط أهم الفرضيات التي قام عليها الحلف وهي مواجهة الهيمنة السوفيتية في وسط وشرق أوربا، لأن المعضلة الأساسية فيها اليوم تتمثل في مظاهر عدم الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، وليس في كونها قاعدة متقدمة لهجوم سوفيتي محتمل على غرب أوربا.

لقد توهم الأوربيون أن معالجة مظاهر عدم الاستقرار في شرق أوربا تكمن في استمرار توجهاتها الديمقراطية وتحقق رخائها الاقتصادي[110]، لكنهم تجاهلوا حقيقتين؛ أولاهما أن التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق يحتاج إلى مقدمات مثل تغيير في البيئة الإدراكية للتحول لدى قطاعات الشعب المختلفة وترسيخ نمط تفكير ليبرالي يشكل الخلفية التي سيمارس من خلالها الشعب حريته بوعي، ولذلك فإن عملية التحول السريع دون مقدمات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، لأن التخلص من أفكار وأنماط الإنتاج الاشتراكي وفق المنهج الماركسي يتطلب أجيالاً وليس أشهراً أو سنوات[111]، كما أن التركة الاقتصادية المتخلفة والمتمثلة في وجود قطاعات صناعية كبيرة وعديمة الفائدة وانهيار العملة ورداءة التقنية والبيروقراطية الإدارية من شأنها أن تشل حركة أي قيادة سياسية تواقة إلى الإصلاح[112].

والحقيقة الثانية هي أن التحول السريع نحو الديمقراطية واقتصاد السوق قد يؤدي تلقائياً إلى إحياء النزاعات العرقية والقومية والدينية بين دول هذه المنطقة التي مازالت تعاني مواريث مختلفة تعود جذورها إلى الحكم العثماني والطريقة التي تم فيها التخلص منه، وإلى التطور الأحادي الجانب في ظل الحكم الشيوعي السابق. بمعنى آخر إن النقلة الكبرى من أنظمة حكم شمولية إلى أنظمة حكم ديمقراطية ذات اقتصاد حر ليست قاعدة للاستقرار بقدر ما تؤدي إلى حروب ونزاعات، فالحروب والنزاعات من الممكن أن تقوم بين دول استبدادية ودول ديمقراطية أو دول حديثة العهد بالديمقراطية، وهذا المزج بين التحول الديمقراطي والقومية العدوانية والحرب يبدو واضحاً في منطقة وسط وشرق أوربا، مثلما حدث في يوغسلافيا السابقة، وأرمينيا وأذربيجان، وجورجيا وأبخازيا، وفي النزاعات المستمرة بين روسيا وبولندا[113].

إن معضلات دول وسط وشرق أوربا ليست كامنة في عدم الاستقرار الناجم عن التحول الديمقراطي والاقتصادي السريع فحسب، وإنما هي أيضاً في عدم الاستقرار الناجم عن الفراغ الأمني الذي وجدت تلك الدول نفسها فيه بعد انهيار مؤسستها

الأمنية المتمثلة في حلف وارسو الذي كان بمنزلة الكابح للصراعات التاريخية المتأصلة فيها من عهد الحكم العثماني[114]. بمعنى آخر إن معضلات هذه الدول ليست سياسية واقتصادية فحسب ولكنها أمنية أيضاً؛ فالقضية المحورية بالنسبة إليها هي في انتقاء الخيار الأمني الذي يوفر لها استقراراً، وهنا أمامها ثلاثة خيارات؛ إما العودة إلى روسيا الاتحادية، وإما الخيار الأمني الأوربي المستقل، وإما الخيار الأمني الأمريكي المتمثل في حلف شمال الأطلسي.

يعتبر الخيار الأول بالنسبة إلى دول وسط وشرق أوربا مرفوضاً كلية؛ لأنه يعني إحياء الهيمنة السوفيتية السابقة، وإحياء الصراع التاريخي بين ألمانيا وروسيا للسيطرة على هذه المنطقة التي تعتبرها كل منهما بمنزلة مجالها الحيوي[115]، وقد سقط هذا الخيار بعد أن فضلت بعض دول المنطقة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وعندما تنازلت روسيا تلقائياً عن نفوذها هناك في إثر توقيعها على اتفاقية باريس عام 1997، لتنظيم العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بينها وبين الحلف مقابل تعهد الحلف بضمان أمنها بحجمها الجغرافي الراهن[116].

أما الخيار الثاني فإن دول وسط وشرق أوربا قد تكون بحاجة ماسة جداً إلى الدعم الاقتصادي والمالي الأوربي بغية إتمام عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي فيها ولكنها ليست كذلك في مجال الأمن؛ أولاً لأن المؤسسات الأمنية الأوربية مازالت ضعيفة كي تتحمل كل المشكلات الأمنية لهذه الدول دون إسناد ودعم الحلف الذي يمتلك وحده المقدرة على القيام بعمليات حفظ السلام في المنازعات التي تنشب بينها[117]، وثانياً لأن الأوربيين منقسمون في مدركاتهم الأمنية وقد لا يجد بعضهم أن لديه مصلحة لزجٍّ نفسه في صراعات بعيدة عنه جغرافياً وذات تكلفة اقتصادية باهظة[118]. وأما الخيار الثالث فشأنه شأن الخيار الأول فيه إمكان لإحياء الصراع الروسي ـ الألماني على المنطقة، أو الصراع الألماني ـ الفرنسي على زعامة أوربا، فأوربا بغير الحلف وفي ظل فشلها حتى الآن في صياغة سياسة أمنية مستقلة ستغدو مسرحاً للصراع والتنافس بين هذه القوى الثلاث على منطقة وسط وشرق أوربا لاعتبارات تاريخية واقتصادية وبشرية وجيوسياسية، وبالتالي فلا خيار أمام دول هذه المنطقة سوى الحلف لأنه الوحيد

الذي يمتلك القدرة على موازنة القوة العسكرية الروسية، ووجوده يعني احتواء الصراعات الأوربية التاريخية. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدول هي التي اختارت الحلف وطلبت الانضمام إليه بإرادتها، وما على الأوربيين إلا احترام هذه الإرادة وقبولها حتى بالنسبة إلى أنصار السياسة الأمنية المستقلة.

بالإضافة إلى كل ما تقدم، فإن هناك حقيقة مهمة جداً فرضت بقاء الحلف رغم تبدل معطيات بيئته الأوربية؛ وهي اعتقاد الغرب عموماً أنهم حققوا نصراً غير مسبوق في الحرب الباردة يعطيهم الحق في فرض هيمنتهم على العالم، وبخاصة في مناطق العالم الثالث من أجل استنزاف خيراتها وثرواتها[119]. ذلك أنه لم يعد أمامهم اليوم أي منافس دولي يعوق هذه الهيمنة، فقد تكون روسيا قوة كبرى، لكنها في الوقت نفسه قوة مهزومة ومثقلة بمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية تعوق حركتها العالمية لعدة سنوات قادمة، كما أن الصين رغم نموها الاقتصادي المذهل وتطور قدراتها العسكرية النووية لا تستطيع أن تقوم بعمليات عسكرية تهدد جيرانها أو المصالح الغربية، كما أفادت بذلك تجاربها التاريخية السابقة مع تايوان وغيرها[120].

إن حلف الناتو سيكون خير وسيلة لدى الدول الغربية لتحقيق هيمنتها العالمية، وتلك مسألة بديهية؛ فهو المؤسسة الدفاعية التي حافظت على أمنها من الخطر الشيوعي لأكثر من أربعين سنة خلت، وهو يستطيع أن يضمن تناغم أدوارها في الهيمنة وفقاً لمصالحها، وتقليص فرص المواجهة بينها. ولكي يقوم الحلف بذلك، تجب تقوية مركزه في أوربا باعتبارها قلب العالم، ولهذا جرت وستجري عمليات توسيعية نحو دول وسط وشرق أوربا، ثم الانطلاق منها إلى التوسع في مناطق العالم الثالث تحت ذرائع مختلفة؛ مثل مواجهة خطر ما يسمى بالظاهرة الإسلامية، ونزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب وما إلى ذلك من تبريرات.

المواقف الغربية من الحلف

من الحقائق الرئيسية التي أظهرتها علاقة الحلف بالبيئة الأوربية الجديدة، هي أنها بقدر ما أكدت أهمية دور الحلف في البناء الأمني الأوربي لعالم ما بعد الحرب الباردة،

فإنها فرضت عليه ضرورة التوسع نحو وسط وشرق أوربا كخطوة مهمة جداً لإنجاز عملية البناء، ليس لأن الأمن الأوربي يشكل وحدة متكاملة ما بين الشرق والغرب فحسب، بل لأن الحلف بغير التوسع يصبح عاطلاً عن العمل، وعليه أن يترك الساحة للأوربيين أنفسهم لبناء الأمن بشكل مستقل عنه وعن الإرادة الأمريكية، وهذه مسألة مشكوك فيها كما يرى بعض الباحثين؛ «فأوربا لا يمكن أن تكون بديلاً عن أمريكا وعن الحلف»[121]. وقد يكون الأوربيون بارعين في مسائل التكامل الاقتصادي كما أشرنا سابقاً، ولكنهم ليسوا كذلك في قضايا التكامل الأمني[122]، وعليه فإن الحلف يجب أن يبقى في أوربا وأن يعمل بفاعلية لبناء الأمن الأوربي على أساس التوسع نحو الشرق. بعبارة أخرى، سيصبح التوسع هنا بمنزلة تبرير أيديولوجي لوجود الحلف واستمراره في العمل، مثلما كان الدفاع عن العالم الحر ومواجهة الخطر الشيوعي يمثل هذا التبرير في الماضي.

إن التوسع مبني على اعتقاد الحلف أن انتهاء الحرب الباردة وفَّر فرصة فريدة أمام التحالف الغربي لتحسين البنية الأمنية في جميع أنحاء أوربا بهدف رفع مستوى الاستقرار والأمن لجميع دول القارة، دون أن يكون هناك اضطرار إلى رسم خطوط تقسيم جديدة، ودون اضطرار إلى خوض صراعات القوة من أجل تحقيق الأمن[123]، كما أنه مبني على اعتقاد أن مشكلة الأمن الرئيسية في أوربا قد حلت بانتهاء التهديد السوفيتي وأن الموجود اليوم هو تهديدات ثانوية نابعة من مشكلات عرقية ودينية واجتماعية واقتصادية في وسط وشرق أوربا، وهي لا تتطلب من الحلف الدفاع المستند إلى القوة ولكن احتواءها عبر عملية بناء أمنية متكاملة على أساس التوسع[124].

لقد أصبحت فكرة التوسع القضية المحورية التي دارت عليها مناقشات الحلف منذ قمة لندن عام 1990، وكان هناك إجماع عليها من قبل جميع الأعضاء ولكنها لم تحظ بالإقرار الرسمي إلا في قمة بروكسل عام 1994[125]، ويمكن من خلال هذه الفكرة تحديد المواقف الغربية من الحلف؛ لأنها رغم كونها قد حظيت بالإجماع فإنها خلقت مستويات متعددة من الاختلافات؛ بعضها عام يتعلق بمعايير وضوابط الانضمام وتكاليفه، وأثر ذلك على العلاقات التراتبية بين الحلف والمؤسسات الأوربية القائمة،

كالاتحاد الأوربي واتحاد غرب أوربا ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، وبعضها اختلافات خاصة تتعلق باختلاف رؤى ومصالح القوى الرئيسية في الحلف من التوسع.

أولاً: الموقف الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الأعضاء تحمساً لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع "الشراكة من أجل السلام" مع دول وسط وشرق أوربا كخطوة أولية نحو إعدادها وتأهيلها للانضمام إلى الحلف[126]، «وهي التي أصرت على التوسع رغم المعارضة الروسية الشديدة»[127]. وترى واشنطن أن توسع الحلف سيكون له فوائد جمة على عملية البناء الأمني الأوربي؛ فهو أولاً سيملأ ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ أمني وبالتالي سيأتي بالاستقرار لغرب أوربا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية في الشرق، وثانياً سيحول دون عودة روسيا إلى ممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوربا، وثالثاً سيساعد على عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان وسط وشرق أوربا على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة الشيوعية بكل صعوباتها، ورابعاً سيساعد الحلف على عزل أو احتواء الأزمات الناجمة عن احتمالات انهيار سلطة موسكو على أقاليمها المترامية وتفكك رابطة الدول المستقلة الضعيفة، ولاسيما في ظل ترهل الجيش الروسي وانتشار المافيا فيه التي قد تستحوذ على بعض الأسلحة النووية وتستخدمها لأغراض إرهابية سواء في الغرب أو في الشرق، وأخيراً فإن التوسع وإنشاء بناء متكامل للأمن الأوربي قد يكون خطوة مهمة لإيجاد تعاون مؤسساتي مع الأمم المتحدة يساعدها على القيام بأعباء حفظ السلام العالمي[128].

ومما لا شك فيه أن هذه الفوائد لا تسوغ التكاليف الباهظة لعملية التوسع (والتي قدرها الكونجرس الأمريكي بحوالي 125 مليار دولار[129]، تدفع منها واشنطن 25 مليار دولار دفعةً أولى خلال 15 سنة[130]) في الوقت الذي تزداد فيه معدلات البطالة والعجز التجاري، وتتعالى الأصوات من داخل الكونجرس وخارجه لتخفيض النفقات الدفاعية[131]، ثم ألا يتعارض ذلك مع سياسة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون

التي طرحها قبيل الانتخابات الرئاسية عام 1992، من أنه سيركز اهتمامه على المسائل الداخلية وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، في مرحلة أولية لاستعادة واشنطن دورها القيادي في العالم؟[132] وهذا يعني أن لواشنطن أهدافاً أخرى من وراء إصرارها على توسيع الناتو:

أولاً: في التوسع إمكان لتكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوربية بعد انتهاء الحرب الباردة، بما أنه تبرير أيديولوجي لدور الحلف في العماد الأمني الأوربي الجديد، ويعود ذلك إلى الترابط العضوي بين الحلف وواشنطن من نشوئه، وهيمنتها على معظم القيادات المهمة فيه سواء كانت عسكرية أو سياسية، الأمر الذي يمنحها دوراً مؤثراً في معظم سياساته وقراراته المتعلقة بالتوسع[133]، ومما سيقوي هذه الزعامة تعثر الأوربيين في توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق بحكم الخلافات القائمة بين فرنسا التي تريد أن يتخذ توسع الاتحاد صيغة اقتصادية ونقدية، وألمانيا التي تفضل أن يتخذ صيغة أكثر تطوراً بحيث يتحول إلى اندماج سياسي[134]، وهو ما أعطى واشنطن الفرصة لاستغلال هذه الخلافات وإقناع الأوربيين بأن الحلف هو أفضل مؤسسة غربية للقيام بمهمة التوسع، لخبرته الأمنية العريقة وإمكانياته العسكرية والسياسية التي مكنته من حسم معظم الأزمات التي هددت الأمن والمصالح الأوربية والأطلسية مثل حرب الخليج الثانية عام 1991، والحرب في البوسنة والهرسك، لذلك فإن موافقة الأوربيين على المبادرة الأمريكية بتوسيع الحلف، هو إقرار منهم بزعامة واشنطن ودورها القيادي في الأمن الأوربي.

إن تكريس زعامة واشنطن على أوربا عبر عملية توسيع الناتو سيساعد على إنعاش اقتصادها، ورفع مستوى تبادلها التجاري واستثماراتها داخل القارة، لكنها لا ترغب في أن تتحمل كل نفقات التوسع وتبعاته السياسية وغير السياسية، وبالتالي فهي تقترح أن يتم التوسع عبر تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع حلفائها، فهذا التقاسم بقدر ما سيقنع الأوربيين بأن لهم دوراً في بناء الأمن الأوربي ويخفف من حدة النزعات الاستقلالية لديهم، فإنه سيدفع عملية التوسع إلى الأمام، ويوفر على واشنطن تكاليف باهظة لا تستطيع تحملها بمفردها، وقد أشار إلى ذلك صراحة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون في خطابه أمام قمة بروكسل حيث قال: إن حكومته «ليست كالحكومات

السابقة، لأنها ستدعم أوربا في المحافظة على أمنها، وبذل الجهود لمصلحتها، وستقود الحلف الأطلسي، إلا أنه ليس بإمكانها الزج بنفسها في الصراعات الأوربية، ويجب أن تلعب أوربا دوراً أكبر، وهذا يقع على عاتق الدور العسكري لدول المجموعة الأوربية، علاوة على سعي واشنطن لإدخال دول شرق أوربا في الاتحاد الأوربي، وعدم حرمان هذه الدول من مساعدة الاتحاد»[135]. وهكذا تكون واشنطن قد ضمنت من خلال التوسع زعامتها على أوربا والحلف ومساعدة الأوربيين وتزكيتهم إياها لهذه الزعامة.

ثانياً: في التوسع إمكان لتنشيط فاعلية الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، لأن من أهم مقومات هذه الاستراتيجية اعتبارها أن التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج أصبحت أكثر تنوعاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتمثل في انتشار النزاعات العرقية والدينية في المناطق ذات الحساسية للمصالح الأمريكية مثل أوربا والشرق الأوسط، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في دول إقليمية تعادي هذه المصالح وتعتبر مصدراً للجريمة والإرهاب الدولي[136]، لذلك تعوِّل واشنطن على القوة العسكرية وتعتبرها عنصراً لا غنى عنه لمواجهة هذه التهديدات بالتعاون مع حلفائها في الناتو أو بشكل منفرد إذا اقتضت الضرورة ذلك[137]. ويرى مخططو هذه الاستراتيجية أن هذه التهديدات لا تتطلب استخداماً استراتيجياً للقوات سواء كانت نووية أو تقليدية، وإنما تطوير أجيال جديدة من القوات التي تتلاءم وحجم هذه التهديدات وخطورتها بحيث تكون أصغر حجماً وأكثر قدرة على المناورة والحركة السريعة للقيام بعمليات متعددة في آن معاً، وذلك بالاعتماد على منجزات الثورة العلمية في إنتاج التقنية العسكرية المتقدمة التي تحتكرها واشنطن، وهي تتطلب إيجاد مواقع ومقرات قريبة من مناطق الأحداث والأزمات، حتى يمكن لها تحقيق عنصر المبادأة، أي العمل الفوري لاحتوائها دون انتظار تصاعدها إلى أزمات إقليمية أو عالمية حادة. بعبارة أخرى إن استخدام القوات الأمريكية في القرن الحالي سيعتمد على الفعل وليس رد الفعل على الأزمات التي تهدد الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج[138]، علماً بأن حلف الناتو بدأ هو الآخر يتبنى فكرة إنشاء مثل هذه القوات لاستخدامها ضد الأزمات التي تهدد الأمن والاستقرار الأوربي - الأطلسي في مناطق العالم الثالث، مما يعكس مدى تأثره بالاستراتيجية الأمريكية.

ثالثاً: في التوسع إمكان لحصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد أن تتعافى من عللها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، أو في حالة صعود حكومة متطرفة تشدد على المصالح القومية الروسية كما كانت تفعل في الماضي[139]، إذ لا ترغب واشنطن في عودة روسيا قوة عالمية يمكن أن تقف أمام مساعيها مع حلفائها للهيمنة على العالم، فهي تبقى بنظرها العدو المحتمل رغم ما طرأ عليها من تغييرات ليبرالية واقتصادية، ولهذا فهي تفضل عقد اتفاق مع موسكو بشأن التوسع بدلاً من ضمها إلى الحلف نفسه، لأنها في حالة الضم ستقلب التوازن الأوربي والأطلسي رأساً على عقب، وخاصة أنها مازالت تمتلك الآلاف من الصواريخ الاستراتيجية والتكتيكية المزودة برؤوس نووية[140]، وعندئذ ستتحول إلى قوة مسيطرة تفرض نفسها على قرارات الحلف بما يتلاءم ومصالحها القومية[141]. فضلاً عن ذلك تسعى واشنطن لمنع موسكو من تحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري يقلب موازين القوى في أوراسيا، لذلك تجدها تدعو إلى أن يأخذ التوسع صيغة أطلسية كاملة تشمل حتى الدول المنضمة إلى الرابطة ودول البلطيق[142]، وسيكون ضم أوكرانيا وروسيا البيضاء وجورجيا كابحاً للنفوذ الروسي في أوربا مثلما سيكون ضم دول آسيا الوسطى كابحاً لها في آسيا. وتبعاً لذلك دفعت الأمين العام السابق للحلف خافير سولانا إلى زيارة دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان وتركمنستان عام 1997، للتفاوض معها حول الانضمام إلى الناتو وقيام الحلف بتطوير قدراتها العسكرية بدلاً من موسكو، استناداً إلى برنامج الشراكة من أجل السلام الذي انضمت إليه هذه الدول عام 1994[143].

ثانياً: الموقف الفرنسي

يمثل الموقف الفرنسي جزءاً مهماً من التطور التاريخي للحلف، حيث النزعة الاستقلالية الفرنسية التي أربكت استراتيجية الناتو لفترة طويلة، لأنها كانت مبنية على ضرورة امتلاك باريس قوة نووية للدفاع عن نفسها بمعزل عن الحلف، بعد أن فقد هذا الأخير "في الذهنية الفرنسية" مصداقية في الدفاع عن غرب أوربا ضد هجوم سوفيتي محتمل، كما أن وجود قوات نووية وتقليدية أمريكية في القارة سيجعلها مسرحاً لأي

حرب مقبلة مع السوفييت في الوقت الذي يبقى في الحرم الأمريكي سليماً، فضلاً عن أن هذا الوجود لم يردع موسكو من نشر قواتها في وسط وشرق أوربا وتطويرها إلى حد تحقيق التفوق على الناتو في مجال القوة التقليدية، وكل ما قام به هذا الوجود هو تكريس الهيمنة الأمريكية في شؤون أوربا الغربية[144].

لقد حاولت باريس في سنوات الحرب الباردة إقناع الأوربيين بهذا الموقف وضرورة أن يكون لهم دفاع مستقل داخل الناتو، إلا أنها لاقت ردود فعل سلبية الأمر الذي اضطرها إلى الانسحاب من المنظومة العسكرية للحلف عام 1966 وإخراج جميع القوات الأطلسية من أراضيها، رغم أنها بقيت عضواً في الهيكل السياسي له[145]. وقد أرادت بهذا الإجراء تحقيق غايات متعددة في آن معاً؛ فانسحابها من المنظومة العسكرية للناتو سيتيح لها إمكان تطوير قوتها النووية بعيداً عن الضغوط الأمريكية، كما أن بقاءها في الهياكل السياسية سيجعلها مرتبطة بأوربا الغربية سياسياً واقتصادياً ويجعلها تشعر بالأمان في أن حلفاءها الأطلسيين سوف ينصرونها في حالة تعرضها لعدوان سوفيتي، وهذا ما دفعها في عام 1974 إلى اعتبار الردع النووي الفرنسي جزءاً لا يتجزأ من الردع الغربي العام[146].

عندما انتهت الحرب الباردة خُيل لباريس أن هناك فرصة ذهبية سنحت لها لتحقيق سياستها الرامية إلى بناء أمن ودفاع أوربي مستقل عن الناتو وبخاصة أن الأخير بدت مبررات استمراره واهنة إزاء المعطيات الجديدة في القارة والمتمثلة في اختفاء الخطر الشيوعي، ولكن سرعان ما تبين لها وهم هذه الفرصة؛ فمعاهدة ماسترخت جاءت خالية من أي نص يقيم الأمن والدفاع في أوربا بشكل مستقل عن الناتو والإرادة الأمريكية[147]، كما لقيت فكرة الفيلق الأوربي الفرنسية معارضة شديدة من واشنطن ولندن وتراجعت عنها ألمانيا، الأمر الذي دفع باريس إلى الإقرار بأن هذا الفيلق هو دعامة للحلف وليس شيئاً منفصلاً عنه[148]، ثم جاءت الحرب في يوغسلافيا السابقة، وإخفاق الأوربيين في احتوائها، لتؤكد لفرنسا قبل غيرها أن إقامة سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو هي من المستحيلات بعد أن حسمت الحرب سياسياً وعسكرياً من قبل الحلف نفسه[149].

ونتيجة لما تقدم حدث تبدل جذري في الموقف الفرنسي، من الدعوة إلى بناء دفاع أوربي مستقل عن الحلف إلى تكوين هوية أمنية أوربية داخله، وقد بررت باريس هذا التبدل من أجل تحقيق نوع من الموازنة بين نزعتها الاستقلالية ومصالحها القومية وبين الاضطلاع بدور مهم في الأمن الأوربي بعد الحرب الباردة، ومن ثم فهي مجبرة على تغيير استراتجيتها الدفاعية من خلال الاندماج والتضامن مع حلفائها الأطلسيين[150]، والأكثر من ذلك أنها قررت العودة إلى المنظومة العسكرية للناتو في أثناء قمة مجلس تعاون الأطلسي عام 1996 المنعقدة في برلين، بعد أن اعترفت القمة بهوية أوربية أمنية متميزة داخل الحلف، وشرعت في إنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات التابعة لاتحاد غرب أوربا، والتي ستسمح للأوربيين بأن يقوموا بعمليات عسكرية في أثناء الأزمات التي تحدث في القارة دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بالاعتماد على الوسائل العسكرية التي يمتلكها الناتو في أوربا، على أن يكون لواشنطن حق المراقبة والنقض[151].

لا يستبعد التحليل أن تكون عودة فرنسا إلى المنظومة العسكرية لحلف شمال الأطلسي مرتبطة بموقفها من عملية توسيعه نحو الشرق والذي عارضته بشدة مسوغة لذلك مبررات عدة؛ أولها عدم وجود تهديدات حقيقية للأمن الأوربي في وسط وشرق أوربا تقتضي إجراء تغييرات جذرية في هياكل الحلف نحو التوسع، لأن الهياكل الموجودة حالياً كافية لمواجهة التهديدات المحتملة دون الحاجة إلى التوسع، وثانيها أن استراتيجية الحلف الجديدة تتجه نحو تخفيض النفقات الدفاعية وهذا يتطلب عدم التوسع في الالتزامات الأمنية بل خفضها، أما ثالثها فإن التوسع قد يفقد الحلف شخصيته المتميزة وتماسكه الداخلي وقدرته على تحقيق الإجماع في القرارات التي يرغب في اتخاذها بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية للدول التي سوف يتم ضمها، وأخيراً فإنه تنبغي مراعاة المعارضة الشديدة التي تبديها روسيا إزاء التوسع وخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى تهديد أمنها القومي وعزلها إقليمياً ودولياً، وقد يدفعها ذلك إلى التمرد وإقامة تقسيم جديد في أوربا عبر تحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري[152]. أما لماذا عجّلت معارضة فرنسا للتوسع من عودتها إلى المنظومة

العسكرية للحلف فتلك مسألة لها أسبابها التي تتعلق بمصالحها وموقعها القيادي في الأمن الأوربي، أهمها:

أولاً: إن التوسع نحو الشرق سيؤدي حتماً إلى ارتفاع مكانة ألمانيا في البناء الأمني الأوربي على حساب فرنسا، ليس بسبب قوتها الاقتصادية التي تمكنها من جعل وسط وشرق أوربا مشروع مارشال أوربياً فحسب، بل من حيث السياسة أيضاً بحكم وجود أقليات قومية ألمانية في بولندا ورومانيا وتشيكيا وغيرها من شأنها تكوين قوى ضاغطة لتأييد المصالح الألمانية في هذه المنطقة، كما من شأنها تقوية الاتجاه الألماني الداعي إلى ضرورة أن يتخذ توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق صيغة اندماجية سياسية(153)، وعليه فإن في التوسع إمكاناً لعزل فرنسا أو تحجيم دورها في الأمن الأوربي، ولاسيما أن هناك اتجاهاً رسمياً أمريكياً يعطي الأولوية لألمانيا في الشؤون الأوربية ويعتبرها الشريك الاستراتيجي الأول لواشنطن في قيادة الناتو وتقاسم الأدوار والأعباء فيه(154).

ويبدو أن باريس أدركت خطورة احتمال هذا الاتجاه على ما تطمح لأن يكون عليه دورها القيادي في الأمن الأوربي، وأن التقارب الأمريكي ـ الألماني سيجعل من قضية التوسع نحو الشرق حالة حتمية سواء رفضت ذلك أو قبلت، فسارعت لتعود إلى المنظومة العسكرية للناتو حتى لا تترك لواشنطن وبرلين فرصة الانفراد باتخاذ القرارات المتعلقة بالتوسع، وما يتطلبه من تغييرات في استراتيجية الحلف وهياكله التنظيمية وتقاسم الأدوار والمهمات فيه، ويؤكد ذلك قول الرئيس الفرنسي جاك شيراك في قمة مجلس تعاون الأطلسي المنعقدة في برلين عام 1996: «إن فرنسا على استعداد للانضمام دون سابق إنذار إلى الحلف بحلته الجديدة أملاً في أن تأخذ فيه موقعها الطبيعي»(155).

ثانياً: إن فرنسا لا تعارض فكرة التوسع من حيث المبدأ، لكنها ترى أن التهديدات الحقيقية الآن للأمن الأوربي تتركز في المنطقة التي تتولى حمايتها القيادة الجنوبية للحلف، بسبب سعتها الجغرافية التي تشمل فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وتركيا واليونان، والدول غير الأطلسية في شمال وجنوب حوض المتوسط مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر ومالطا وسوريا ولبنان، ولتفاقم مشكلاتها التي تهدد

الأمن الأوربي مثل النزاع التركي - اليوناني على قبرص، وانتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وتصاعد حركات الإرهاب والجريمة الدولية، وتصاعد الحركات الإسلامية المتشددة وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية لمواطني الدول غير الأطلسية في شمال وجنوب المتوسط إلى أوربا، وبالتالي قد تدفع هذه الموجات من الهجرة إلى عدم الاستقرار في دول الحلف المتوسطية، وخاصة أن غالبية المهاجرين هم من الفقراء المعدمين الذين يعانون البؤس والتهميش الاجتماعي والاقتصادي في بلدانهم، ويحملون أفكاراً دينية متشددة[156]. بعبارة أخرى إن باريس تأمل من عودتها إلى الحلف تحويل اهتماماته الأمنية من التوسع في وسط وشرق أوربا إلى التوسع جنوباً باتجاه حوض البحر الأبيض المتوسط ولو بصيغة عقد اتفاقيات شراكة من أجل السلام مع دول المتوسط غير الأطلسية[157]، فهذا التحول يمكّن من تنشيط فاعلية الدور الفرنسي في الحلف سياسياً وعسكرياً؛ أما سياسياً فإنه سيجعل باريس قاعدة للتفاهم المشترك بين الحلف ودول المتوسط غير الأطلسية حول اتفاقيات الشراكة من أجل السلام بحكم خبرتها في التعامل معها نتيجة الإرث الاستعماري ووجود اللغة والثقافة الفرنسيتين فيها، وعسكرياً فإنه قد يدفع الحلف إلى تكليف فرنسا بتولي قيادة المنطقة الجنوبية في ضوء إصرارها على تولي قائد أوربي لهذه القيادة بدلاً من قائد أمريكي، وهذا أمر مشكوك فيه بسبب معارضة واشنطن له لأنه يمثل تقييداً لحركة أسطولها السادس في البحر المتوسط، ويقلل من قدرتها على التدخل في أزمات المنطقة وبخاصة التزامها بدعم أمن إسرائيل عند دخولها في أي حرب جديدة مع العرب[158].

وهكذا يتضح لنا أن فرنسا مجبرة على ترتيب موقفها من الحلف باتجاه الارتباط به أكثر فأكثر، فخلال الحرب الباردة كان الخطر الشيوعي في أوربا وعدم مصداقية الحلف في الدفاع عن غرب أوربا مبرراً لنزعتها الاستقلالية وبناء قوتها النووية الذاتية، أما بعد زوال هذا الخطر فإنها فقدت هذا المبرر. بعبارة أخرى كانت النزعة الاستقلالية في "الذهنية الفرنسية الاستراتيجية" وضرورة من ضرورات الدفاع عن النفس، أما اليوم فإنها تعني الانعزال عن شؤون القارة، وخسارة ما تطمح إلى أن تكون عليه في بناء الأمن الأوربي الجديد، وهذا ما لا تريده باريس لأنه يضر بمصالحها القومية والعالمية، وبالتالي فما عليها سوى اللحاق بركب الناتو في حلته الجديدة حتى وإن تم توسيعه نحو الشرق رغماً عنها.

ثالثاً: الموقف الألماني

من أغرب المفارقات في نهاية الحرب الباردة استعادة ألمانيا لمجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوربا عبر عملية توسع الناتو، دون حرب وإراقة قطرة دم واحدة بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد هدَّتها وقسمتها إلى نصفين، وسلخت منها مجالها الحيوي لفترة طويلة، لذلك فلا غرابة في أن نجدها أكثر الأعضاء الأوربيين في الحلف تحمساً لفكرة توسيعه نحو الشرق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بما أن ذلك يعطيها ثقلاً سياسياً واقتصادياً متميزاً في إدارة شؤون القارة، كما أشرنا عند الحديث عن الموقف الفرنسي، فضلاً عن أن توليها لأهم قيادة رئيسية في الناتو بعد القيادة العامة وهي قيادة منطقة وسط وشرق أوربا سيجعلها بمنزلة النائب العسكري الأول للشقيق الأكبر الأمريكي على الساحة الأوربية[159].

وتبعاً لذلك تسعى ألمانيا للمحافظة على هذه المكاسب التي ستحققها من عملية التوسع باستخدام سياسة هادئة ومرنة جداً تحاول من خلالها استرضاء جميع القوى الرئيسية في الناتو وخارجه ذات التأثير في مجرى عملية التوسع؛ فمن جهة أولى تراجعت عن فكرة إنشاء الفيلق الأوربي الفرنسية، استرضاءً لواشنطن التي عارضت بشدة إنشاء قوة عسكرية أوربية مستقلة عن الحلف، ولكونها القوة العظمى التي لا يمكن الاستغناء عنها وعن قدراتها السياسية والعسكرية لإنجاز عملية التوسع[160]، ومن جهة ثانية تلوذ برلين بالصمت وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامح الفرنسية لتحويل اهتمامات الناتو الأمنية نحو الجنوب وتولي القيادة العسكرية فيه[161]، لأن هذا التحول فيه مضار لمصالحها من حيث إن استبعاد فكرة التوسع نحو الشرق سيقلل من مكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في وسط وشرق أوربا، وقد يجعل هذه المنطقة الحيوية بؤرة للتوترات والحروب العرقية والدينية وعدم الاستقرار الذي من شأنه تهديد الوحدة الألمانية وخلق مصاعب جمة لاقتصادها، وبخاصة إذا ما رافق هذه الحروب والتوترات موجات هجرة جماعية إليها من مواطني دول وسط وشرق أوربا. بعبارة أخرى، إن هذا الصمت وعدم الوضوح هو تعبير عن رفض ألماني للمطامح الفرنسية في موضوع التحول في التوسع نحو الجنوب، لا تستطيع برلين الإفصاح عنه علناً

استرضاءً لفرنسا وتجنباً لغضبها الذي قد يدفعها إلى وضع العقبات أمام انضمام دول وسط وشرق أوربا للاتحاد الأوربي وبخاصة أن هناك خلافات حادة بينهما حول هذه المسألة، فبينما تصر برلين على انضمام هذه الدول بشروط ميسرة استكمالاً للوحدة الأوربية، حيث لا يعقل - كما ترى هي - أن تتمتع دول غرب أوربا بمستويات عالية جداً من الرخاء والثروة والاستقرار وتبقى دول الوسط والشرق في حالات متردية من البؤس والفقر وعدم الاستقرار[162]، فإن باريس تشدد على أولوية وأهمية انضمام دول حوض المتوسط غير الأطلسية باعتبارها أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوربي[163].

ومن جهة ثالثة، سعت برلين إلى تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية في إطار الناتو حتى لا تؤدي الخلافات بينهما حول الهوية الدفاعية للأمن الأوربي إلى عرقلة عملية توسعه نحو الشرق، فكان لها دور متميز في دفع واشنطن إلى الإقرار بهذه الهوية في قمة مجلس تعاون الأطلسي عام 1996 وتشجيع فرنسا للعودة إلى منظومته العسكرية[164]، ثم إقناعها بأهمية وحساسية القيادة الجنوبية للمصالح الأمريكية حتى إن وزير الدفاع الفرنسي السابق شارل ديلون قد صرح «بأن فرنسا لم تقطع الطريق عن هذه المسألة وأن الأوربة يتعين لها أن تأخذ شكلاً آخر»[165].

ومن جهة رابعة، لم تغفل السياسة الألمانية موقف روسيا المعارض للتوسع وحساسية منطقة وسط وشرق أوربا للمصالح الروسية، وفي سبيل التخفيف من هذه المعارضة سعت إلى إغرائها بالانتماء إلى نادي باريس للدول الصناعية السبع بغية الوصول إلى مستوى أفضل في علاقاتها بالدول الدائنة لها، وحصولها على الخبرة والتقنية الغربية المتطورة[166]، كما حاولت طمأنتها بأنها لن تساعد بنشر قوات أطلسية تقليدية ـ نووية في أراضي ألمانيا الشرقية سابقاً في حالة توسع الحلف[167]، فضلاً عن أنها كانت ومازالت تحذر أعضاء الناتو وخاصة واشنطن من مغبة الإفراط في التوسع المطلق الذي يشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى ودول البلطيق، لأن ذلك لا يعني تجاوز الحزام الأمني الروسي في وسط وشرق أوربا والوصول إلى الحدود البرية الروسية فحسب، بل خنق روسيا في أوربا وفي محيطها الآسيوي أيضاً[168]، وبذلك لا يستطيع أحد أن يتوقع ماذا سيكون عليه رد فعل موسكو.

وإذا كانت برلين تحذر حلفاءها من مغبة التوسع المطلق استرضاءً لموسكو، فإنها تدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة أن يتخذ هذا التوسع صيغة أطلسية ـ أوربية متوازنة، أي يشمل جميع دول وسط وشرق أوربا بلا استثناء أو على شكل مراحل، فليس من الحكمة الاستراتيجية - كما ترى برلين - أن تُقبل دول مثل بولندا والمجر وتشيكيا كمرحلة أولى تحت ستار اكتمال نضجها السياسي والاقتصادي، وتبقى بقية دول المنطقة خارج الحلف حتى تستكمل هذه الشروط، لأنه في فترة الانتظار الطويلة لا يستطيع أحد أن يتوقع ماذا يمكن أن يحدث فيها من تغيرات؛ فقد تفشل عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول المتبقية، مما يقود إلى صعود حكومات دكتاتورية أو شيوعية فيها من جديد، وقد تنساق هذه الحكومات إلى حروب فيما بينها وخاصة أنها مازالت مثقلة بمشكلات الحرب الباردة، ثم ألا يمكن أن يقودها الانتظار الطويل والفراغ الأمني التي هي فيه إلى تأمين أمنها الوطني عن طريق إقامة تحالفات عسكرية متضادة فيما بينها، أو البحث عن قوة كبرى تحميها مثل روسيا؟ بعبارة أدق، إن ما تريده برلين هو أن يؤدي التوسع إلى مرحلة نضج دول المنطقة سياسياً واقتصادياً في آن معاً، وليس انتظار النضج حتى يتم التوسع.

إن سياسة ألمانيا المرنة في المحافظة على المكاسب التي ستتحقق لها من جراء عملية توسيع الحلف نحو الشرق، فيها نكهة إلى حد ما من سياسة المستشار الألماني السابق بسمارك في القرن التاسع عشر، حيث سعى للمحافظة على الوحدة الألمانية بعد عام 1870 من تهديدات بعض القوى الأوربية مثل فرنسا وبريطانيا، ليس بأسلوب إقامة الأحلاف العسكرية مع الدول الأوربية التي يمكن أن تتعاون معها فحسب، بل باسترضائهما والتقليل من مشاعرهما المعادية لألمانيا عبر اعترافه بمصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر وتونس والمصالح البريطانية في مصر[169].

رابعاً: الموقف البريطاني

لا يختلف اثنان على أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالباً ما تكون تابعة للسياسة الأمريكية أو مكملة لها، وبما أن واشنطن تسعى لتثبيت أقدامها في أوربا بعد

انتهاء الحرب الباردة من خلال الناتو وتطوير دوره ومهماته عبر عملية التوسع نحو الشرق، فإن لندن تدعم هذا السعي الأمريكي، ولذلك أسباب عدة:

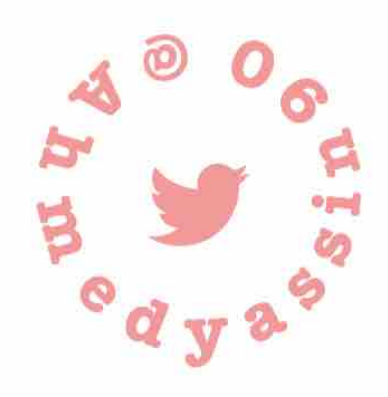
أولاً: استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي تجعلها تولي اهتمامها لعلاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاتها الأوربية، ومما يقوي هذه النزعة شكوكها الراهنة في قدرة الأوربيين على بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو والإرادة الأمريكية[170]، واستحالة بروزهم قوة عظمى منافسة لواشنطن تستطيع حسم المشكلات الأوربية والدولية، وهنا نستحضر قول ليون بريتان مفوض التجارة البريطانية في المفوضية الأوربية للاتحاد الأوربي: «إن الوقت لم يحن بعد لقيام أوربا بدور وساطة في عملية السلام للشرق الأوسط»[171].

ثانياً: الخبرة البريطانية التاريخية الطويلة في التعامل مع الشؤون الأوربية جعلتها تنظر إلى قاعدة توازن القوى باعتبارها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوربا وخارجها من تحديات القوى الأوربية الأخرى، ولما كانت قدراتها الحالية لا تؤهلها للعب دور الحامل المتميز في التوازن الأوربي مثلما كانت عليه في القرن التاسع عشر، فإنها تعوِّل على وجود الحلف في أوربا والقوة الأمريكية كعامل استراتيجي لحفظ هذا التوازن بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة أنها تخشى أن يؤدي انسحاب الناتو أو انحسار دوره في الأمن الأوربي إلى تعاظم قوتي ألمانيا وفرنسا من خلال الاتحاد الأوربي أو بشكل منفرد[172].

ثالثاً: مازالت بريطانيا تنظر إلى نفسها على أنها قوة عظمى ذات مصالح عالمية كما الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر ارتباطها بالاستراتيجية الأمريكية العالمية خير ضامن لحماية هذه المصالح من تحديات بعض القوى سواء كانت أوربية أو إقليمية، لذلك نجدها تدعم الموقف الأمريكي الرافض للمسعى الفرنسي في تحويل عملية توسيع الناتو بحيث تتخذ صيغة أطلسية - جنوبية، لأن ذلك يساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب المصالح البريطانية والأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما تسعى لندن نحو توجيه أنظار واشنطن لتوسيع النطاق العملياتي للناتو بحيث يشمل منطقة الخليج العربي ذات الأهمية لمصالح كلتا الدولتين، وفي هذا أشار

دوجلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني السابق إلى «أن مجلس التعاون الخليجي يجب أن يسعى لتحقيق مظلة أمنية واسعة عبر ارتباطه بدول أخرى»[173]، أي أن يكون أمن الخليج تحت إشراف إدارة أمريكية ـ أطلسية ممثلة بالناتو[174].

وخلاصة القول، إن مواقف الدول الغربية من عملية توسيع الحلف تعكس مدى تأثرها بمصالحها القومية والاستعمارية، وإن هذه التأثرات انعكست بدورها على صياغة الاستراتيجية الجديدة التي جاءت جامعة، وأخذت في الاعتبار هذه المواقف والمصالح لأن الاهتمامات الأمنية لهذه الاستراتيجية قد تجاوزت الحدود المقررة للحلف أصلاً في أوربا لتشمل مناطق في العالم الثالث ذات الحساسية المفرطة للمصالح الغربية؛ مثل الشرق الأوسط وحوض المتوسط ومنطقة الخليج العربي، مما يؤكد صحة ما افترضناه في الفصل الأول من أن تلك القوى إنما أرادت أن يكون الناتو وسيلتها لغرض هيمنتها العالمية على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

الاستراتيجية العسكرية للحلف

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية قد أنشأت حلف شمال الأطلسي بصفة حلف دفاعي وليس لأغراض الردع، أي أن استراتيجيته العسكرية كانت قائمة لأغراض صد العدوان أو الهجوم السوفيتي التقليدي بعد وقوعه وليس ردع أو منع هذا العدوان قبل وقوعه، وهذا ما يبدو واضحاً في نص المادة (5) من معاهدة واشنطن المنشئة له، والتي أشارت إلى «أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة، ويتعين على هذه الدول اتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة»[1]، إلا أن واحدة من أهم المعضلات الكبرى التي واجهت الحلف في سنوات الحرب الباردة هي الاختيار في أسلوب صد العدوان بين دفاع تقليدي ودفاع نووي، إلى أن استقر الناتو على استراتيجية الرد المرن عام 1967، والتي مثلت استخداماً دفاعياً مزدوجاً لكلا الأسلوبين.

لذلك فإن انتهاء الحرب الباردة يمثل حلاً سريعاً وغير متوقع لهذه المعضلة بما أن الناتو لم يعد بحاجة ماسة إلى المفاضلة بينهما بعد انهيار وتفكك القوة العسكرية الفائقة للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو السابق، بيد أنه أصبح لزاماً عليه في الوقت نفسه انتقاء استراتيجية عسكرية جديدة أو إجراء تعديلات على الاستراتيجية الدفاعية السابقة بما يتلاءم والمستجدات التي طرأت على الساحتين الأوربية والأطلسية، ولأسباب عدة أهمها:

أولاً: إن نهاية الحرب الباردة قد أسقطت تقريباً معظم المفاهيم الاستراتيجية العسكرية التي تبنتها القوى الكبرى ومؤسساتها العسكرية الجماعية كالأحلاف بعد أن كانت قد استقرت عليها لمدة نصف قرن[2]، وبالتالي يصبح من غير المنطقي أن يستمر

الناتو في تطبيق استراتيجية الدفاع المرن على أحداث وأزمات تهدد الأمن الأوربي والأطلسي من قريب أو بعيد مثل الحرب اليوغسلافية أو الحروب الدينية والعرقية التي يمكن أن تشهدها أوربا حالياً أو مستقبلاً، لأن هذه الاستراتيجية إنما كانت قد صممت لكي تتيح للحلف انتقاء عدة خيارات عسكرية دفاعية للرد على هجوم يشنه حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي على غرب أوربا وحسب طبيعته ومستواه، أي أنها لم تصمم للدفاع في حالات الحروب الأهلية، وإنما لمواجهة حروب كبرى على مستوى القارة، تتراوح بين حرب تقليدية محدودة إلى حرب شاملة قد تستخدم فيها الأسلحة النووية بنطاق محدود أو شامل أيضاً[3].

ثانياً: إن أحد التبريرات التي دفعت الحلف للأخذ باستراتيجية الدفاع الجماعي، هو اعتقاد الغرب أن الاتحاد السوفيتي حقق سبقاً في قوته التقليدية ونشرها بشكل واسع في أراضي دول حلف وارسو مما يتيح له القدرة على المبادأة بالهجوم واجتياح غرب أوربا، وكان هذا التبرير دافعاً لهم لتطوير القوات التقليدية للناتو وتحسينها من أجل إحباط هذا الهجوم، بيد أن الأمر اختلف بعد انهيار حلف وارسو وتفككه، ومن ثم قيام روسيا الاتحادية بسحب جميع هذه القوات من وسط وشرق أوربا، والبالغة 640 ألف عسكري وأكثر من 30 ألف دبابة ومدرعة و19 ألف قطعة مدفعية وراجمة صواريخ، و4 آلاف طائرة مقاتلة وقاذفة، استناداً إلى معاهدة خفض الأسلحة التقليدية المعقودة بين حلفي وارسو والناتو عام 1990[4]، كما أنها قامت بتفكيك معظم أسلحتها النووية التكتيكية من هذه المنطقة، وغيرت من اتجاهات أسلحتها النووية الاستراتيجية الطويلة والمتوسطة المدى نحو البحر بعد أن كانت موجهة إلى أهداف منتقاة داخل أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وهذا التعديل في موقع روسيا العسكري من شأنه أن يبطل التبرير الاستراتيجي الدفاعي القديم للناتو، لأنه في حالة توسع الحلف نحو الشرق وقيامه بنشر قوات تقليدية فيه، فإنه سيحقق تفوقاً تقليدياً على موسكو بنسبة 1:3 وبذلك سيكون في وضع أقرب فيه إلى الهجوم منه إلى الدفاع[5].

ثالثاً: إن الحلف أخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف، مهمته الدفاع عن غرب أوربا ومنطقة الأطلسي بوجه هجوم سوفيتي محتمل، إلى قوة عسكرية ـ

سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي على النظام الدولي، وخاصة في مناطق العالم الثالث، ويبدو هذا التحول واضحاً في إقرار الناتو بأن التحديات التي تواجه هذه الهيمنة لم تعد متركزة في أوربا حصراً، وإنما في قوسين من الأزمات؛ إحداهما القوس الشرقية التي تضم دولاً إسلامية غير عربية مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان، وتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة فيها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل[6]، وكذلك احتمالات أن يقوم فيها تحالف إسلامي قوي تقوده إيران وباكستان من شأنه أن يعوق مهمة الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية[7]، ولهذا نجد أن الناتو يعول على تركيا لمنع قيام مثل هذا التحالف بسبب نزعتها العلمانية المناهضة للتيار الإسلامي، ولكونها عضواً عريقاً في الحلف وذات قوة عسكرية كبيرة، وموقع استراتيجي مهم يربط أوربا بآسيا ويصلح أن يكون قاعدة متقدمة لاستقبال قوات الناتو وطائراته العملاقة القادمة من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لاستخدامها في الأزمات والتحديات التي يمكن أن يواجهها في هذه القوس[8]. أما القوس الثانية فهي الجنوبية التي تشمل الدول العربية في شمال أفريقيا ومصر والسودان، أي الدول العربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي أيضاً تمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للأمن الأوربي والأطلسي نظراً لمساعي بعض أقطارها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مثل ليبيا، ولتردي أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية تنشِّط من عمليات الهجرة الجماعية فيها إلى أوربا، أو تصعد من عمليات الإرهاب الدولي، وإحياء النزعات الأصولية الإسلامية[9].

إن أكثر ما يخشاه الناتو هو احتمال قيام تحالف وتكتل عربي ـ إسلامي بين القوسين الجنوبية والشرقية لاعتبارات دينية وعرقية وتاريخية، وخاصة أن وجود مخزون نووي استراتيجي وتكتيكي لدى بعض جمهوريات آسيا الوسطى يمكن أن يقدم جزء منه إلى الدول العربية على سبيل المقايضة، من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية التي تحتاجها هذه الجمهوريات لمعالجة أوضاعها الاقتصادية[10]، وهنا أيضاً يعول الناتو على تركيا للاعتبارات السابقة نفسها، ولكونها دولة من دول حوض المتوسط،

كما يعول على مالطا من خلال إشراكها في برنامج الشراكة من أجل السلام، ولا يعود هذا التعويل إلى كون مالطا تتعرض لتهديدات فعلية من دول القوس الجنوبية، ولكن بحكم موقعها الجغرافي الممتاز في وسط البحر الأبيض المتوسط الذي يمكن استغلاله كقاعدة لانتشار قوات الحلف المحمولة جواً ولاستقبال طائراته، وتقديم الدعم والتسهيلات للأسطول السادس الأمريكي الموجود في هذا البحر من عام 1964، مما يعطي الناتو ميزة استراتيجية لاحتواء الأزمات في هذه القوس أو منع قيام تحالف بين القوسين الجنوبية والشرقية[11].

ومع أن هذه الأسباب قد مسَّت جوهر الصفة الدفاعية للحلف، وفتحت لاستراتيجيته العسكرية آفاقاً وأغراضاً عملياتية خارج الحدود الجغرافية المقررة له في أوربا ومنطقة الأطلسي، فإنه مايزال متمسكاً بهذه الصفة، فقد أشار خافير سولانا الأمين العام السابق للحلف إلى أن الحلف «مايزال المنظمة الجماعية القادرة على الدفاع عن أوربا والعالم»[12]. ويبدو هذا التمسك حالة منطقية مادام الناتو لا يستطيع الإفصاح علناً عن إسقاط هذه الصفة، لأن ذلك سيثير عليه تساؤلات حادة حول طبيعته العسكرية من قبل الشعوب الأوربية والأطلسية وأحزابها وقواها السياسية، فإذا لم يعد الناتو حلفاً دفاعياً فهو إذاً حلف هجومي! ثم ضد من سيتخذ أوضاعاً هجومية؟ هل هو ضد دول يسعى إلى ضمها إليه في وسط وشرق أوربا، أم ضد روسيا وهي التي لم تعد عدواً فعلياً، وعبَّرت عن حسن نياتها تجاه الغرب عندما قامت بسحب جميع قواتها التقليدية والنووية من مناطق حلف وارسو السابقة؟[13] وبالتالي فإن هذا الغموض في صفة الناتو الدفاعية قد يثير حفيظة روسيا وتعتبر اقتراب قواته من حدودها الإقليمية من جراء عملية التوسع نحو الشرق عملاً عدوانياً هجومياً، فتبادر فوراً إلى نشر قواتها التقليدية على طول تلك الحدود، وإعادة نصب أسلحتها النووية التكتيكية والمتوسطة المدى وتغيير أهدافها نحو أهداف منتخبة داخل أوربا، ولاسيما أن موسكو قامت بتعطيل عمل هذه الأسلحة فقط، ومن الناحية النظرية تمكن إعادة تركيبها بسهولة[14].

هذه التساؤلات يمكن أن تقود في التحليل إلى اعتقاد أن الحلف يواجه أزمة أو صعوبة في إثبات صفته الدفاعية بعد انتهاء الحرب الباردة، لذلك لجأ مخططو الناتو إلى التغطية عليها عبر عملية التوسع نحو الشرق واعتبارها الضمان الأكيد للأمن

والاستقرار الأوربي-الأطلسي، أي أنهم أرادوا أن يجعلوا من التوسع لضمان الأمن والاستقرار تبريراً أو غطاءً لبقاء صفة الحلف الدفاعية، وهذا خطأ كبير لأن الدفاع كمفهوم استراتيجي عسكري يمكن تحقيقه بما يمتلكه الحلف من وسائل عسكرية، أما ضمان الأمن والاستقرار فهو مفهوم سياسي يمكن تحقيقه بوسائل عدة سياسية وعسكرية. فضلاً عن ذلك فإن القاعدة العامة في الأحلاف العسكرية من شاكلة الناتو هو أنها لا تقوم لغرض حفظ الأمن والاستقرار وإنما يرتبط وجودها بتوازنات القوى القائمة، ويصبح هذا الوجود جزءاً مهماً من هذه التوازنات، لذلك نجد أن أغراض هذه الأحلاف تختلف؛ فبعضها ينشد الحفاظ على هذه التوازنات مثل الأحلاف الدفاعية، وبعضها الآخر ينشد تغيير هذه التوازنات كالأحلاف الهجومية[15]، ولو كانت الأحلاف ضمانة للأمن والاستقرار لما شهدت أوربا حربين عالميتين مدمرتين، ولما خيم شبح الحرب التقليدية والنووية عليها لمدة 45 سنة نتيجة لوجود حلفين عسكريين كبيرين فيها[16].

على أي حال إذا كان الناتو لم يفصح رسمياً عن تغيير صفته الدفاعية، فإنه اتخذ سلسلة من الإجراءات التي تتعلق بحجم قواته التقليدية والنووية ونوعيتها، والتي يمكن من خلالها استنباط الكيفية التي سيستخدم فيها هذه القوات لمواجهة الأزمات سواء داخل أوربا أو خارجها.

فتقليدياً، شرع الناتو بتخفيض العدد الكلي لقواته البرية الموجودة في أوربا استناداً إلى معاهدة خفض الأسلحة التقليدية المعقودة مع حلف وارسو السابق عام 1990، وقد وصلت نسبة التخفيض في عام 1991 إلى أكثر من 25٪ عما كانت عليه قبل عام 1990[17]، كما تقرر أيضاً إلغاء المخزونات الزائدة منها خلال التحقق المتبادل مع موسكو في عام 1995[18]، وقد شمل التخفيض أيضاً أكثر من 10٪ من القوة البحرية للحلف من بينها حاملات الطائرات والفرقاطات الموزعة في مناطق عملياته[19]، فضلاً عن أنه تم تخفيض أكثر من 25٪ من العدد الكلي للطائرات المقاتلة والقاصفة الموجودة على أراضي دول أوربا الغربية أصلاً، و25٪ من التعزيزات الجوية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[20]، وهذه التخفيضات كانت ضرورية لإثبات أن

الناتو مايزال يحمل طابعاً دفاعياً، وكذلك من أجل تصحيح الوضع الاستراتيجي العسكري في أوربا مع موسكو بعد أن سحبت الأخيرة جميع قواتها التقليدية من وسط وشرق القارة، وقلَّصت ما تملكه منها إلى النصف تقريباً؛ إذ إن إبقاء الناتو على قواته كما كانت عليه في السابق سيجعله كما أشرنا في وضع أقرب فيه إلى الهجوم منه إلى الدفاع.

لقد تطلب هذا التخفيض في أوربا إجراء تعديل في الحجم الكلي للقوة التقليدية للحلف بحيث أصبحت تتألف من قوة مركزية قوامها سبعة فيالق متعددة الجنسيات؛ منها أربعة فيالق ألمانية، وفيلق هولندي، وفيلق بلجيكي، وفيلق ألماني - دنماركي مشترك، وهذا التعديل جعل المجموع الكلي لتلك القوة 350 ألف عسكري نصفهم من الأمريكيين[21]، ومع ذلك فإن هذا التخفيض والتعديل يبقى مجرد افتراض نظري لإثبات الصفة الدفاعية للناتو، لأنه في حال توسعه نحو الشرق فإن ما خفضه في أوربا الغربية من قوات تقليدية سوف يقوم بتعويضه بما تمتلكه دول وسط وشرق أوربا من هذه القوات، فبولندا وحدها تمتلك باعتراف رئيسها ألكسندر كفاشينسكي «حوالي نصف مليون عسكري، ومخزوناً هائلاً من الأسلحة والمعدات العسكرية تمكنت من حيازتها عندما كانت عضواً في حلف وارسو السابق»[22]، وسوف يتأكد هذا الافتراض النظري للدفاع بصورة أكبر في حالة قيام الناتو بنشر قواته التقليدية في هذه المنطقة، وفي سبيل تصحيح هذه الحالة وطمأنة روسيا وافق الحلف على المطلب الروسي بتعديل معاهدة خفض الأسلحة التقليدية لعام 1990 في أثناء التوقيع على لائحة باريس في 27 أيار/ مايو 1997 المتعلقة بعلاقات التعاون والأمن بين الحلف وروسيا في رحاب عملية توسع الحلف نحو الشرق، وقد تضمن التعديل أن يستمر حق حلف الناتو في نشر قواته التقليدية في وسط وشرق أوربا، كإجراء تحتمه شروط العضوية بالنسبة إلى الدول الجديدة، وحق هذه الدول في الحصول على الضمانات الدفاعية منه مقابل السماح لموسكو بنشر قوات مماثلة في مناطق شمال القوقاز وبحر قزوين والبحر الأسود، من أجل ضمان نفوذها على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[23].

وإذا كان الحلف قد أجرى كل هذه التخفيضات والتعديلات في حجم قوته التقليدية لإثبات استمرار صفته الدفاعية بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنه من جهة أخرى أدرك

القيمة العملياتية الفعلية لهذه القوة في حسم أزمات تقع خارج حدود سيطرته وتهدد مصالح الدول الأعضاء فيه من أمثال أزمة عام 1990 في منطقة الخليج العربي وما نجم عنها من حرب عام 1991[24]، وهذا ما دفعه إلى إصدار وثيقة في عام 1992 تحت عنوان (M-D 200) عرفت باسم المفهوم الاستراتيجي الجديد، وهي لا تتضمن مبادئ استراتيجية عسكرية واضحة لاستخدام قواته التقليدية في مناطق الأزمات سواء داخل حدود مسارح عملياته في أوربا والأطلسي أو في خارجها، ولكنها تنص على الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها تلك القوات في المستقبل من حيث كونها أصغر حجماً، وأكثر قدرة على الحركة والمناورة والوصول إلى مناطق الأزمات بوقت قياسي، بحيث تحقق للحلف تفوقاً جوياً ساحقاً وسيطرة تامة على البحار والمحيطات تمكنه من نقل المعركة إلى أرض الخصم[25].

ويُفهم من هذه الوثيقة أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو مخصص للاستخدام في مناطق خارج مسارح عملياته، لأنه لا يحتاج داخل أوربا مثلاً للوصول إلى مناطق الأزمات بوقت قياسي ونقل المعركة إلى أرض الخصم إذا ما أصبحت أوربا برمتها تحت سيطرته العسكرية والسياسية من جراء عملية التوسع نحو الشرق. كما يفهم من هذه الوثيقة أن الناتو يأخذ بمبدأ الهجوم، أو التعرض في استخدام قواته التقليدية لمواجهة، أو احتواء الأزمات التي تنشب خارج مسارح عملياته أي في مناطق القوسين الجنوبية والشرقية، وذلك لأن عبارة نقل المعركة إلى أرض الخصم الواردة في الوثيقة هي مبدأ هجومي تقليدي معروف في الاستراتيجيات العسكرية، وهو يشكل مثلاً حجر الأساس في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من أجل مفاجأة القوات العربية ونقل المعركة إلى داخل أراضيها لتدمير الجزء الأعظم منها، وقد طبقته إسرائيل في حرب عام 1967[26].

بعبارة أخرى إن الناتو يضع في حساباته الاستراتيجية الجديدة احتمالية دخوله في حروب تقليدية كبرى أو متوسطة في مناطق قوسي الأزمات الخارجية، تحت ستار حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي بعض القوى الإقليمية التي تهدد المصالح الغربية، مما يتطلب منه المبادأة بالهجوم لنقل المعركة إلى

أراضي هذه القوى وتدمير قواتها وإجبارها على الاستسلام، ومن ثم ينبغي أن تكون لديه قوات مقطورة وسريعة الحركة والمناورة كما أشارت الوثيقة. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ألا يعتبر استخدام القوة بشكل هجومي عملاً عدوانياً ومتناقضاً مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويمكن أن يثير للحلف موجات عامة من الاستنكار والتنديد ليس على مستوى الرأي العام العالمي فحسب وإنما على المستوى الأوربي والأطلسي أيضاً؟

لا جدال في أن الإيضاحات الواردة في هذا التساؤل صحيحة، ولكن أعضاء الناتو لجؤوا في تقديرنا إلى تطوير آلية لاستخدام قواته التقليدية بشكل هجومي في قوسي الأزمات تجنبهم كل أخطاء الماضي في هذا الاستخدام التي اتسمت بالفردية واللاشرعية مثلما حدث في الحرب الفرنسية ضد الجزائر عام 1954 أو العدوان الفرنسي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي على مصر عام 1956، أو الحرب العدوانية الأمريكية على فيتنام في عام 1964، وتعتمد تلك الآلية على دعامتين؛ أولاهما تسخير مجلس الأمن لإصدار قرارات شرعية تبيح لأعضاء الناتو التدخل واستخدام القوة في مناطق قوسي الأزمات تحت غطاء الأمم المتحدة والمسوغات التي أشرنا إليها آنفاً، وثانيتهما اشتراك الناتو نفسه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على اعتبار أنه الجهاز العسكري الدولي الوحيد الذي لديه القدرة على القيام بعمليات عسكرية كبرى على غرار حرب الخليج الثانية عام 1991 وعمليات لوجستية متعددة المهمات[27]، وبذلك يكون أعضاء الناتو وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية قد ضمنوا الشرعية الدولية والعمل الجماعي في استخدامهم الهجومي لقوات الحلف التقليدية خارج مسارح عملياتهم.

أما نووياً، فإن انهيار وتفكك القوة العسكرية لحلف وارسو والاتحاد السوفيتي وقيام روسيا بسحب جميع أسلحتها النووية التكتيكية والمتوسطة المدى من وسط وشرق أوربا، قد قلص إلى حد كبير من احتمالات اندلاع الحروب النووية الشاملة أو المحدودة في أوربا، وقد كان ذلك دافعاً قوياً للناتو إلى إجراء تخفيضات على ترسانته النووية سواء بشكلها الاستراتيجي أو التكتيكي؛ فاستراتيجياً قامت واشنطن بتخفيض عدد صواريخها العابرة القارات إلى الثلث تقريباً استناداً إلى اتفاقية ستارت ـ 1، كما

كانت تتفاوض مع الاتحاد السوفيتي قبل انهياره عام 1991 للتوقيع على اتفاقية ستارت ـ 2، والتي سيؤدي تطبيقها إلى تخفيض ثلثي الترسانة النووية الاستراتيجية لكلا البلدين تقريباً[28]، وقد شمل هذا التخفيض أيضاً القوة الاستراتيجية لبريطانيا وفرنسا حيث قامت لندن بإزالة 25٪ من صواريخها الاستراتيجية المحمولة على غواصاتها النووية، وأعلنت فرنسا أنها تنوي تصفية كل أنظمة صواريخها النووية المتوسطة المدى[29]. وتكتيكياً قام الناتو بتخفيض ترسانته النووية عام 1991 بنسبة 80٪ عما كانت عليه قبل عام 1990، وشملت التخفيضات إزالة جميع أنظمة الإطلاق الأرضية في أوربا ومنها المدافع النووية وصواريخ أرض ـ أرض وأرض ـ جو[30].

لا تعني هذه النسبة الكبيرة في تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية أن الحلف سوف يتخلى عما تبقى منها في المستقبل أو أنها أصبحت عديمة الفائدة والاستعمال، لأن الناتو كان قد أجرى تعديلاً على استراتيجيته النووية بحيث يمكن استخدامها في الأزمات التي تواجهه خارج مسارح عملياته في أوربا والأطلسي بعد أن كان هذا الاستخدام مقصوراً حصراً على هذه المسارح، فالمفهوم الاستراتيجي الجديد الذي جاءت به وثيقة عام 1992 كان قد تضمن أيضاً إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحروب التقليدية التي يدخلها الناتو في مناطق قوسي الأزمات كملاذ أخير لإنهاء حالة الحرب مع العدو، وأن يكون الاستخدام مقصوراً على ضرب قوات العدو وأهدافه العسكرية الحيوية[31]، ويستشف من عبارة الملاذ الأخير أن الناتو يضع في حساباته الاستراتيجية احتمالية أن يخفق هجومه التقليدي على إحدى القوى الإقليمية المعادية كنتيجة لصمود هذه القوى وعدم استسلامها وتحول الحرب معها إلى أشبه بحرب الاستنزاف أو الحرب الطويلة المدى، عند ذلك يلجأ إلى استخدام أسلحته النووية التكتيكية لحسم الحرب كملاذ أخير لتدمير قوات العدو وأهدافه العسكرية وإرغامه على الاستسلام، وهذا يعني أن الناتو سيعتمد في استخدام هذه الأسلحة على مبدأ الاستخدام الأولي للأسلحة النووية، وهو مبدأ هجومي معروف في الاستراتيجية النووية[32].

أما داخل أوربا فإن احتفاظ الحلف بجزء من ترسانته النووية التكتيكية ضروري - كما يرى البعض - لتحقيق التوازن العسكري مع الأسلحة النووية التكتيكية التي

مازالت تمتلكها روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء[33]، وأيضاً لخلق حاجز نفسي يمنع القوى الأوروبية الكبرى من التفكير في دخول حروب تقليدية فيما بينها خشية استخدام هذه الأسلحة وما يمكن أن تلحقه من دمار للقوات المتحاربة[34]. ومن جهة أخرى فإن توجه الناتو للتوسع نحو الشرق والعمل على بناء نظام جديد للأمن الأوروبي ـ الأطلسي كان قد دفع مجموعة التخطيط النووي التابعة للجنة العسكرية العليا في الحلف إلى الإعلان في عام 1993، بأن الأسلحة النووية التكتيكية التي يمتلكها الحلف هي رمز شكلي نهائي للسلام في أوربا، وأنها ليست للاستخدام الفعلي، ولكن وجودها يعتبر تأميناً سياسياً ضد أي أخطار لا يمكن تحديدها حالياً أو مستقبلاً[35].

ويفهم من هذا الإعلان أن الحلف لا يأخذ بمبدأ الهجوم في استخدامه لهذه الأسلحة داخل أوربا على عكس الحال في مناطق قوسي الأزمات الخارجية، وتعليل ذلك هو أن الناتو كان قد أدخل هذه الأسلحة ضمن استراتيجيته العسكرية في سنوات الحرب الباردة والمعروفة بالرد المرن، لغرض الدفاع وصد هجوم تقليدي واسع يشنه حلف وارسو السابق على غرب أوربا، وتستخدم فيه هذه الأسلحة[36]، وحيث إن احتمالات شن مثل هذا الهجوم قد تقلصت إلى حد كبير، فإنه يصبح من غير المنطقي أن ينقلب الناتو كل هذا المنقلب ويتحول من دفاع نووي تكتيكي إلى هجوم نووي تكتيكي لمواجهة أزمات وتحديات أقل خطورة ويكون دوره فيها مجرد التنفيس عنها واحتوائها وإيجاد حلول سياسية لها. وحتى لو اضطر الناتو إلى التدخل العسكري في هذه الأزمات كما حصل في الحرب اليوغسلافية، فإنه لا يمتلك أي مبرر استراتيجي لاستخدام هذه الأسلحة بشكل هجومي مادامت تجري بين جماعات وقوى عرقية أو دينية داخل الدولة الواحدة، خاصة إذا ما أصبحت تلك الدولة أحد أعضاء الحلف من جراء عملية التوسع، فضلاً عن أن هذا الاستخدام سوف يتناقض والغرض المعلن رسمياً من وجود تلك الأسلحة في أوربا، وهو أن تكون رمزاً سياسياً نهائياً إلى السلام في القارة، لأنها عندئذ ستتحول إلى رمز للقتل والتدمير، وسوف تثير موجات عارمة من التنديد والاستنكار لدى الشعوب الأوربية التي قد تطالب بإلغاء وجودها نهائياً أو إلغاء وجود الحلف نفسه.

ومن جهة أخرى نعتقد أن اعتبار هذه الأسلحة رمزاً إلى السلام هو نوع من الصياغة اللفظية غير المتطابقة مع الواقع وأنها تعبر عن جزء من الأزمة الداخلية المستترة التي تعصف بالحلف في إثبات صفته الدفاعية بعد انتهاء الحرب الباردة؛ لأن السلام لا يقوم على القوة حتى وإن كانت أغراضها شريفة كما أشار الناتو، وإنما يقوم على الثقة المتبادلة وتوازن المصالح بين الدول، إضافة إلى العهود والمواثيق الإقليمية والدولية واحترامها، وإذا ما قام السلام على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فإنه يتحول إلى نوع من الابتزاز وفرض الهيمنة، بالضبط مثلما تحاول إسرائيل فرض هيمنتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وابتزاز الدول العربية في موضوع السلام من خلال احتكارها للقدرة النووية، ومنع هذه الدول من امتلاكها حتى في الأغراض السلمية.

على الأرجح أن الناتو أطلق هذا التعبير على أسلحته النووية التكتيكية ليضفي نوعاً من الشرعية والقبول الشعبي على ما تبقى منها، ولكي يستخدمها في أغراض أخرى غير الهجوم والدفاع، ذلك لأن إعلان مجموعة التخطيط النووي كان قد أشار أيضاً إلى أن هذه الأسلحة ليست للاستخدام الفعلي، لكن وجودها يعتبر تأميناً سياسياً ضد أي أخطار لا يمكن تحديدها الآن أو في المستقبل. وهذه الإشارة تعني أن الغرض من وجودها قد يكون الردع، لأن الردع هو الاستخدام غير الفعلي للقوة عن طريق التهديد، وهو ينشد تحقيق أغراض سياسية تتمثل في «منع الخصم من اتخاذ قرار بالعمل أو الرد إزاء موقف معين عن سبيل تهديده باتخاذ مجموعة من التدابير تكون كافية لتحقيق الغرض المنشود، وبذلك يبلغ نتيجة نفسية»[37]، فهو إذاً يقوم على «البراعة في عدم استخدام القوة المادية معتمداً على مهارات سياسية تتجاوز تلك التي تستخدمها القوة العسكرية»[38]. وعلى الرغم من أن الإعلان لم يحدد مصادر وطبيعة الأخطار التي تفرض استخدام تلك الأسلحة بشكل ردعي، فإن من الواضح أن المقصود منها هو استخدامها لمنع روسيا من التفكير بالقيام بعمل عسكري من أجل استعادة مكانتها السابقة في وسط وشرق أوربا، لذلك نجد أن وثيقة باريس عام 1997 لم تتضمن أي نص يلزم الناتو بعدم نشر أسلحته النووية التكتيكة في أراضي دول هذه المنطقة[39]؛ ما يعني أنه قد يقوم بنشر هذه الأسلحة في رحاب عملية التوسع من حيث

هي تأمين سياسي أو رادع لمنع موسكو من القيام بأي حماقة عسكرية تعوق هذه العملية. بعبارة أخرى فإن وظيفة هذه الأسلحة قد تغيرت، فبعد أن كانت جزءاً مهماً من استراتيجية الدفاع عن غرب أوربا ضد هجوم سوفيتي أصبحت الآن وسيلة لمنع أي أعمال روسية تهدد أمن واستقلال دول وسط وشرق أوربا وتنسف عملية التوسع برمتها، أي أن وجودها ونشرها في هذه المنطقة يراد منه إرسال رسالة سياسية واضحة إلى موسكو بأن هناك خطاً أحمر في أوربا لا يمكن لها أن تتجاوزه، لأن تجاوزه قد يؤدي إلى إشعال حرب تقليدية في القارة تستخدم فيها الأسلحة النووية التكتيكية، وإذا كان هذا الخط قد تمثل بالماضي في غرب أوربا فإنه يتمثل اليوم في وسطها وشرقها.

لقد جرى التشديد على هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد في أثناء قمة الحلف في واشنطن عام 1999، وتم توسيعه من حيث تحديد مصادر التهديد إلى درجة تتيح للناتو - نظرياً على الأقل - القدرة على التدخل خارج مسرح عملياته التقليدية وتحت مسوغات شتى؛ مثل مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية حقوق الأقليات.

من المرجح أن تكون منطقة حوض المتوسط أكثر المناطق المرشحة لتطبيق هذا المفهوم بعد أزمة كوسوفا، ويعود ذلك لسببين؛ أولهما أن هذه المنطقة تقع في معظمها ضمن قوس الأزمات الجنوبية بكل ما تحمله هذه القوس من مصادر تهديد للأمن والاستقرار الأوربي والأطلسي كما أشرنا. وثانيهما لأن هذه المنطقة تمثل مصالح تجارية واقتصادية وتاريخية لأعضاء الحلف من الأوربيين، ولأن استقرار الأمن الأوربي يرتبط بشكل كبير باستقرار أوضاع هذه المنطقة.

يمتلك الحلف وسائل عسكرية وسياسية عدة للتدخل في هذه المنطقة وضبط الأزمات فيها؛ فعلى المستوى العسكري هناك الأسطول السادس الأمريكي الموجود في حوض المتوسط من عام 1964، وقواعد الناتو العسكرية الموجودة في تركيا والتي هي دولة متوسطية وعضو دائم فيه، ومالطا ذات الموقع الاستراتيجي في وسط الحوض والتي دخلت في شراكة مع الحلف من عام 1994، والتعاون التسليحي التركي - الإسرائيلي عام 1996 حيث إن التحليل لا يستبعد أن يكون أحد أهدافه تسهيل مهمة الناتو في ضبط الأزمات داخل هذه المنطقة.

على المستوى السياسي فإن الناتو أخذ يعوِّل من عام 1994 على إقامة حوار مع الدول المتوسطية غير الأوربية ونجح حتى الآن في جلب سبع دول لهذا الحوار، هي: تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن وموريتانيا وإسرائيل، وبصيغة 19 + 1. وقد برر الحلف مساعيه لإقامة هذا الحوار على أساس أن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة مصالح خاصة بأوربا ولأن عملية الحوار تشكل جزءاً لا يتجزأ من مقاربة الناتو للأمن، فضلاً عن أنه يقدم الأرضية لبناء الثقة ويعزز الشفافية والتعاون بينه وبين دول المنطقة[40]. والرأي الراجح أن الحلف إنما أطلق هذه الشفافية على حواره المتوسطي لكي يزيل المخاوف والشكوك لدى بعض دول الاتحاد الأوربي الأعضاء فيه والتي تنظر إلى منطقة حوض المتوسط على أنها منطقة مصالح تقليدية لها مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ولكي لا تفسر الحوار على أنه محاولة أمريكية لاغتصاب تلك المصالح وعرقلة مشروعها في إقامة شراكة مع دول هذه المنطقة، وسواء صح هذا الرأي أو لم يصح فإن نجاح الحلف في تطوير الحوار سياسياً وعسكرياً وبصورة مؤسساتية مع دول حوض المتوسط غير الأوربية سيعطيه الأولوية في حسم الأزمات ومصادر التهديد على حساب الاتحاد الأوربي ومشروعه في الشراكة، نظراً إلى ما يتمتع به الناتو من وسائل سياسية وعسكرية وخبرة في إدارة الأزمات اكتسبها من تدخله في أحداث البوسنة والهرسك وحرب كوسوفا، في حين مايزال الاتحاد الأوربي أسيراً لطبيعته الاقتصادية.

الهيكلية والوظائف الجديدة

من الحقائق المعروفة أن الاستراتيجية الحديثة بمعناها الواسع أو الشامل لم تعد أسيرة العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب، بقدر ما أصبحت فناً أو عملاً يزاوله السياسيون والاستراتيجيون لتحقيق الأهداف السياسية، أي أنها أصبحت «عقيدة متحركة أو أسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل وصولاً إلى أهداف يتوخى تحقيقها»[41].

هذا الإطار النظري لمفهوم الاستراتيجية جسده الناتو فكرياً وعملياً منذ تأسيسه عندما جعل مبدأ الدفاع الجماعي مقروناً بتحقيق أهداف سياسية، تتمثل في حماية

العالم الحر وقيمه ومصالحه الأساسية من تحديات وتهديدات الخطر الشيوعي حيثما وجد، بمعنى أنه لم يقيم الدفاع على أساس عملياتي جغرافي بحت، وإنما على أساس جيواستراتيجي يطوق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد، ولذلك نجده يضم دولاً ليست أوربية أو أطلسية مثل تركيا، وأقام أحلافاً مرتبطة به في آسيا والشرق الأوسط، كما أننا يمكن أن نتلمس هذا المفهوم الواسع لاستراتيجية حلف الناتو في تركيبة هيكليته ووظائفه الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أولاً: الهيكلية

تتكون هيكلية الناتو من دعامتين أو مؤسستين؛ هما المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية. تتألف المؤسسة السياسية من الأجهزة التالية:

1. مجلس الحلف: وهو يمثل أعلى سلطة سياسية في الناتو، لأنه يضم ممثلين دائمين من وزراء خارجية الدول الأعضاء التسعة عشر بعد انضمام بولندا والمجر وتشيكيا إليه في عام 1999. ويقع على عاتقه مناقشة القرارات السياسية والعسكرية التي ينوي أن يتخذها الحلف والتمهيد لمؤتمرات قمته، كما أنه يضم موظفين أو اختصاصيين في الشؤون المالية والاقتصادية والعسكرية لمساعدة الأعضاء الدائمين في تنفيذ أعمالهم، ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة وبانتظام لتدارس أوضاع الحلف السياسية والعسكرية وما يحيط به من تحديات وتطورات، لكنه قد يجتمع عدة مرات في السنة أو حتى في الأسبوع الواحد في حالات الطوارئ والأزمات[(42)].

2. لجنة تخطيط الدفاع: وهي ترتبط بمجلس الحلف وتضم في عضويتها الأعضاء الدائمين كافة، ومهمتها تقييم القدرات الدفاعية للحلف سواء بشكلها التقليدي أو النووي، وتقديم التوصيات إلى مجلس الحلف من أجل تطويرها أو إجراء تعديلات وتخفيضات عليها، أو حتى اقتراح إجراء تغييرات في استراتيجيته العسكرية[(43)].

3. الأمين العـام: وهو يمثل أعلى منصب سيـاسي في الحلف، لأنه يرأس كـلاً من مجلس الحلف ولجنة تخطيط الدفاع بالإضافة إلى الأمانة العامة، وأهم واجباته التنسيق داخل الناتو بين الأعضاء الدائمين عند مناقشة القرارات التي تهم الحلف وتأمين المستشارين في أمور الأمن وغيرها، والتحضير لمؤتمرات القمة والقيام بإجراء المفاوضات السياسية بين الحلف والجهات الأخرى. ونظراً إلى كثرة أعمال الأمين العام وتشعبها، فإن مكتبه يتألف من عدة شعب تساعده في إنجاز أعماله، وهذه الشعب هي[44]:

أ. الشعبة السياسية: ويرأسها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، وأهم واجباتها إعداد التقارير حول الموضوعات السياسية وتقديمها للأمين العام، وإجراء الاتصالات بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وإصدار نشرات ومجلات وعرض أفلام، وإقامة دورات وحلقات دراسية تستهدف إعلام الجمهور والرأي العام الأوربي والأطلسي بأهداف الحلف ومهامه وأدواره.

ب. شعبة تخطيط الدفاع: ويرأسها مساعد الأمين العام للتخطيط والسياسة الدفاعية، ومن واجباتها إعداد المناقشات في لجنة تخطيط الدفاع التابعة لمجلس الحلف في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع، ودراسة وجهات النظر الخاصة بميزانية الدفاع لكل دولة عضو، وتأثير ذلك في فروع القوات المسلحة، ومن واجباتها أيضاً تقديم المشورة في مجالات الدفاع للأمين العام، إضافة إلى إقامة الاتصالات مع المنظمات العالمية والهيئات العسكرية خارج الناتو.

جـ. الشعبة العلمية: ويرأسها مساعد الأمين العام للأمور العلمية، وأهم واجباتها تقديم المشورة في المجالات العلمية المتعلقة بتطوير الأسلحة ووسائل الاتصالات والمعلومات ومسألة الترابط بين الصناعات المدنية والعسكرية.

بعد انتهاء الحرب الباردة حصلت بعض التطورات على هيكل المؤسسة السياسية للحلف، بحيث تستطيع أن تستوعب التحولات التي شهدتها أوربا في إثر هذا

الحدث؛ مثل إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي عام 1991، ليكون بمنزلة الجسر السياسي الذي يربط الناتو بدول وسط وشرق القارة والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وقد ضم المجلس جميع هذه الدول بالإضافة إلى أعضاء الناتو الأصليين، وأصبح عدد أعضائه 44 عضواً بعد انضمام روسيا الاتحادية إليه في العام نفسه[45].

إن مهمة هذا المجلس هي التشاور والتنسيق بين الأعضاء لمواجهة الأزمات التي تنشأ، واتخاذ الإجراءات والوسائل بشأنها، بما في ذلك الوسائل العسكرية لضمان إعادة الأمن والاستقرار في أوربا والأطلسي، كذلك فإن من واجباته تسهيل عملية انضمام دول وسط وشرق أوربا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي إلى برنامج الشراكة من أجل السلام كخطوة مسبقة للانضمام الكامل إلى الناتو[46]. وقد طُوِّر هذا المجلس عام 1997 تحت اسم مجلس الشراكة الأوربي ـ الأطلسي لتكون مهمته تنظيم وتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين أوربا ومنطقة الأطلسي، ولضبط احتمالات الصراعات والنزاعات داخلها، واحتوائها عبر تطوير آلية التعاون في جميع المجالات سواء كانت أمنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. ومن المؤسسات السياسية التي تم إدخالها إلى الهيكلية السياسية للناتو أيضاً برنامج الشراكة من أجل السلام، والمجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا، وميثاق الناتو ـ أوكرانيا[47].

أما المؤسسة العسكرية للحلف، فهي تتألف من جهازين رئيسيين هما:

1. اللجنة العسكرية العليا: ومقرها واشنطن، وهي أعلى سلطة عسكرية في الناتو، لأنها تضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء، ويرأسها قائد عسكري منتخب من بين أعضائها، وهي تجتمع مرتين في السنة أو أكثر من ذلك عند الضرورة القصوى، ومن واجباتها إعداد التوجيهات والمقترحات اللازمة لتأمين دفاع مشترك وفعال للحلف وتقديمها للمجلس التابع للمؤسسة السياسية بغية اتخاذ القرار بشأنها، كما أن من واجباتها إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أي تغييرات أو تعديلات تحدث في استراتيجية الحلف العسكرية[48].

2. القيادات العسكرية الرئيسية[49]: وتمثلت هذه القيادات في حقبة الحرب الباردة في ثلاث قيادات رئيسية موزعة على مسرح عمليات الحلف في أوربا ومنطقة الأطلسي، ولكل قيادة رئيسية قيادات فرعية، وعلى النحو التالي:

أ. القيادات الرئيسية لمنطقة الأطلسي: ومقرها في نوفرفلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وواجبها الدفاع عن منطقة عملياتها التي تمتد من القطب الشمالي إلى مدار السرطان، إضافة إلى سواحل أوربا وأفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، وتشمل البرتغال عدا القنال والجزر البريطانية، وتتبع هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية هي:

- قيادة منطقة غرب الأطلسي: وتتألف من أسطول غواصات وقواعد بحرية وجوية، وقوات برية في جزر برمودا ولازور وجرينلاند.
- قيادة منطقة شرق الأطلسي: وتتألف من قوات بحرية وجوية في وسط وشرق الأطلسي وجزر آيسلندا ونيرو.
- القيادة البرية في وسط الأطلسي: ومقرها جزيرة ماديرا.

ويعتمد التجهيز الرئيسي لقيادة منطقة الأطلسي بالدرجة الأولى على الأسطول الثالث الأمريكي وجزء من الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والقوة الجوية البرتغالية، أي أنها قيادة أمريكية في الجزء الأكبر منها.

ب. القيادة الرئيسية لمنطقة القنال: ومقرها في نورث وود في بريطانيا، وواجبها الدفاع عن كافة مناطق قنال ألمانش والمنطقة الجنوبية لبحر الشمال، وهي تتألف من قوات بريطانية وهولندية وبلجيكية وأسطول دائم، ونظراً إلى صغر حجم مسرح العمليات الذي تدافع عنه فإنه لا توجد لديها أي قيادات فرعية.

جـ. القيادة الرئيسية في أوربا: ومقرها مدينة كاستور في بلجيكا، وتعد من أهم القيادات الرئيسية لارتباطها باللجنة العسكرية العليا مباشرة، ولتوليها مسؤولية الدفاع عن منطقة واسعة تمتد من أقصى شمال النرويج إلى جنوب

أوربا ومنها البحر الأبيض المتوسط، ومن سواحل الأطلسي في أوربا إلى الحدود الجنوبية لتركيا واليونان، وبالتالي فهي تغطي مساحة من الأرض تبلغ أكثر من مليوني كم^2، وأكثر من ثلاثة ملايين كم^2 من البحار، ومجموع سكانها 320 مليون شخص، وتتفرع من هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية هي:

- قيادة تحالف شمال غرب أوربا: ومقرها في مدينة هاي واكومب البريطانية وتتولى قيادتها بريطانيا، وهي تتكون من قوات بحرية في هاي واكومب، وقوات بحرية في نورث وود، وقوات برية في مدينة ستاننجر النرويجية.

- قيادة التحالف لوسط أوربا: وتتولى قيادتها ألمانيا ومقرها مدينة برونسوم الهولندية، ويمتد مسرح عملياتها من جنوب منطقة قيادة تحالف غرب أوربا حتى الحدود الجنوبية لألمانيا، وتتألف من قوة برية وجوية رئيسية في ألمانيا قوامها 36 فرقة برية و600 طائرة مقاتلة وقاصفة، إضافة إلى أسطول بحري في الدنمارك.

- قيادة التحالف لجنوب أوربا: ومقرها مدينة نابولي الإيطالية وتتولى قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية، وواجبها الدفاع عن منطقة تشمل إيطاليا واليونان وتركيا والبحر الأبيض المتوسط عند مضيق جبل طارق حتى سواحل سوريا وبحر مرمرة والبحر الأسود. وهي تتكون من قوة برية كبيرة قوامها 30 فرقة موزعة في مدينة لارسا اليونانية وأزمير التركية وفيرونا الإيطالية، إضافة إلى قوة بحرية وجوية متمركزة في مدينة نابولي الإيطالية.

قام الناتو بإجراء بعض التعديلات على هيكل مؤسسته العسكرية في إثر انتهاء الحرب الباردة، مثل إلغاء القيادة الرئيسية في منطقة القنال الإنجليزي، ودمجها بالقيادة الفرعية لتحالف شمال غربي أوربا التابعة للقيادة الرئيسية في أوربا. وقد جاء هذا التعديل في ضوء قيام الحلف بتخفيض عدد قواته التقليدية في أوربا عملاً بمعاهدة خفض هذه القوات والتي عُقدت مع حلف وارسو السابق في عام 1990؛ ولأن مسرح عمل هذه القيادة الرئيسية فائض ومتداخل مع مسرح عمليات القيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوربا[50].

ومن جهة أخرى، قام الناتو بإنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوربا في أثناء قمة مجلس تعاون شمال الأطلسي في برلين عام 1996، إقراراً منه بوجود هوية دفاعية أوربية، ومن أجل السماح لدول وسط وشرق أوربا بالمشاركة في هذه القوات في حال انضمامها إليه، وتتألف هذه القوات من 17 فرقة و27 لواءً، موزعة على الدول الأعضاء في اتحاد غرب أوربا، كما تم وضع فرقتين في كل من تركيا واليونان على أساس أنهما قريبتان من مناطق الأزمات التي تحدث خارج أوربا وتهدد الأمن الأوربي[51]؛ أي أن هذه القوات يمكن أن تستخدم للرد أو مواجهة الأزمات التي تقع خارج أوربا ومنطقة الأطلسي استثناءً من نص المادة (5) المنشئة للحلف[52].

ثانياً: الوظائف الجديدة للحلف

من المعروف أن المعاهدة المنشئة للناتو كانت قد وضعت وظائف عسكرية وسياسية واقتصادية من أجل تنشيط وتفعيل استراتيجيته في الدفاع الجماعي ضد تحديات القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو السابق لأمن غرب أوربا ومنطقة الأطلسي. وبقيت تلك الوظائف فاعلة مادامت تلك القوة موجودة ومؤثرة، أما اليوم وبعد زوال تلك القوة وتفككها، فإنه أصبح من الصعب على الناتو حصر وظائفه في حدود دفاعية عسكرية؛ أولاً لأنه هو نفسه قد فقد صفته الدفاعية المحضة كما أشرنا في استراتيجيته العسكرية؛ وثانياً لأن القضية الأساسية التي تستقطب اهتماماته الراهنة والمستقبلية هي التوسع نحو الشرق من أجل حفظ السلام وبناء عماد جديد للأمن الأوربي والأطلسي، وهذا التنوع في اهتمامات الناتو من شأنه أن يعقد وظائفه السابقة ويجعلها أكثر تشعباً، لأن حفظ السلام وبناء الأمن ليس مجرد حالة ساكنة أو جامدة كالدفاع وإنما حالة تتطلب «تعاوناً مستمراً بين الحكومات والدول في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وليس تعاوناً في المجال العسكري فقط»[53].

بعبارة أخرى، إذا كان من الصعب الآن دراسة وظائف الناتو من خلال نصوص المعاهدة المنشئة له، والتي ربطت تلك الوظائف بقضية سقطت استراتيجياً وهي الدفاع،

فإنه ينبغي علينا البحث عن إطار جديد لدراسة تلك الوظائف تتلاءم والقضية الأساسية التي تستقطب اهتمامات الناتو، ونحن نعتقد أن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أقره الناتو في قمة بروكسل عام 1994، وانضمت إليه جميع دول وسط وشرق أوربا بالإضافة إلى روسيا ورابطة الدول المستقلة، يعد إطاراً صالحاً لمعرفة وظائف الحلف الجديدة، لأن الشراكة هنا تعني «التعاون والتشاور المستمر بين أعضاء الناتو الأصليين والدول المشاركة في البرنامج في فعاليات حفظ السلام، وحل الأزمات، وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة لهذه الفعاليات، بل حتى المساهمة الفعلية فيها كما حصل في أزمة البوسنة والهرسك، كما أنها تعني حق المشاركين الجدد في التشاور السياسي مع الحلف عند تعرضها لاعتداء خارجي، وكذلك توفير آلية للتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الطرفين»[54]. وكل ذلك في سبيل تحقيق هدف مركزي هو تأهيل وإعداد الدول المشاركة في البرنامج للانضمام إليه وصولاً إلى بناء نظام متكامل للأمن الأوربي والأطلسي[55].

ذلك أن وظائف الحلف في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام هي إعداد وتأهيل الدول المشاركة غير الأصلية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للانضمام إليه بحيث تتكيف مع مؤسساته السياسية والعسكرية، ويتعمق فهمها لواجباتها وحقوقها التي تفرضها العضوية الكاملة. وفيما يلي تفصيل للوظائف الجديدة للحلف:

1. الوظيفة السياسية

تتمثل الوظيفة السياسية للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول السياسي الديمقراطي لدول وسط وشرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، مثلما كان الحلف قد فعل ذلك سابقاً إزاء ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكي يقوم الناتو بهذه الوظيفة فقد اشترطت اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام أن تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها العرقية والدينية والاجتماعية بالطرق السلمية من خلال الاتفاقيات الحرة، ومنح شعوبها حق تقرير المصير، وأن يكون للحلف إشراف على هذه التحولات. وفي المقابل فإنه ينبغي على أعضاء الناتو الأصليين فتح مؤسساتهم السياسية كالاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومجلس أوربا أمام هذه

الدول للاستفادة من خبرتها الطويلة في عمليات التحول الديمقراطي[56]، كما اشترطت تلك الاتفاقيات أن تقوم الدول المشاركة بإدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية، ووضع القيادات الرئيسية لقواتها تحت إدارة مدنية سياسية، بغية التقليل من احتمالات قيام الانقلابات العسكرية والأساليب غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة فيها[57].

ومن الوظائف السياسية التي وضعتها اتفاقيات الشراكة للحلف مسألة السيطرة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية الموجودة لدى بعض الدول المشاركة، فقد تعهدت هذه الدول أن يكون للناتو حق الإشراف على عمليات نزع هذه الأسلحة، وعدم بيعها أو نقل تقنيتها إلى دول أخرى[58].

ثم هناك وظيفة مساهمة الحلف والدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي عرفت باسم "الدبلوماسية الوقائية"، والتي تعني تجميع المعلومات السياسية والإخبارية حول بؤر الأزمات الموجودة في أوربا والعالم بما يتيح للحلف والمنظمة الدولية التدخل فيها واحتواءها سياسياً ودبلوماسياً قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة وحروب[59]. وقد جاء في تبرير مشاركة الناتو في هذه الفعاليات أنها من اختصاص المنظمة الدولية حصراً، لكن بما أن الحلف قد تبنى هذه الفعاليات في أوربا ومنطقة الأطلسي ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام، وأن المنظمة الدولية غير قادرة بمفردها على حل جميع المنازعات والأزمات، فإن التعاون بين المنظمة والحلف سوف يجنب العالم كثيراً من الأخطار وسوف تزداد أهميته في المستقبل[60].

2. الوظيفة الاقتصادية

وقد تمثلت الوظيفة الاقتصادية للحلف من نشوئه في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لأعضائه الأصليين والتخفيف من حدة التنافس الاقتصادي بينهم، حتى لا يؤثر ذلك في متانة استراتيجيته الدفاعية ضد تهديدات وتحديات القوة السوفيتية. ومن المرجح أن تزداد أهمية هذه الوظيفة بعد انتهاء الحرب الباردة من أجل تحقيق الهيمنة

التضامنية للعالم الرأسمالي على النظام الدولي، والتقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية بين دول ذلك العالم، وإزالة كل ما يعوق حركتها لتكوين الكتل الاقتصادية العملاقة. وقد أضافت اتفاقيات الشراكة بين الحلف والدول المشاركة أبعاداً جديدة لهذه الوظيفة، تمثلت في إنعاش اقتصادات هذه الدول ومساعدتها على التحول الصحيح نحو اقتصاد السوق، سواء من خلال تزويدها بالمنح والمعونات المالية والاقتصادية التي تمكنها من تجاوز مرحلة التحول أو تزويدها بالخبرات الفنية والعلمية التي تمكنها من بناء بنيتها التحتية وتحويل صناعاتها العسكرية الفائضة الحاجة إلى الصناعات المدنية، وفتح الأسواق أمام اقتصاداتها داخل أوربا وخارجها، وفي المقابل فإن دول الناتو ستستفيد من هذه الوظيفة لتصريف بضائعها المصنعة وغير المصنعة في أسواق هذه البلدان، وإيجاد مشروعات استثمارية جديدة فيها، والاستفادة من المواد الأولية المتيسرة لديها بما في ذلك عمالتها الرخيصة[61].

3. الوظيفة العسكرية

وتتمثل الوظيفة العسكرية للحلف في تهيئة وإعداد الدول المنضمة إلى برنامج الشراكة من أجل السلام للقيام بعمليات حفظ السلام في أوربا ومنطقة الأطلسي، وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة، لذلك تفرض هذه الوظيفة على الناتو العمل على تغيير هياكل وأنماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع والتفكير الاستراتيجي، بحيث تكون مستوعبة للتغييرات التي طرأت على استراتيجيته العسكرية والتي لم تعد استراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعاً أو منعاً للأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوربي-الأطلسي داخل أوربا، واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات الخارجية. وقد حددت اتفاقيات الشراكة الخطوات التي ينبغي على الدول المشاركة القيام بها للانسجام مع استراتيجية الناتو العسكرية وهي[62]:

أ. تسهيل الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني، وعمليات موازنة الدفاع.

ب. السيطرة الديمقراطية والمدنية على القوات المسلحة.

جـ. الاستعداد للمساهمة في مجال حفظ السلام، سواء تلك الفعاليات التي يقوم بها الحلف مع الأمم المتحدة أو مع اتحاد غرب أوربا.

د. الاشتراك مع الحلف في مجالات البحث والتطوير للدفاع الجوي ونزع السلاح وضبط التسلح، والتخطيط للطوارئ المدنية، والشؤون الإدارية والمالية والعلاقات العامة.

هـ. الاشتراك مع الحلف في التدريبات والتمرينات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

و. التعهد بتطوير قوات قادرة على المدى المتوسط والبعيد للعمل مع الحلف خارج مسارح عملياته التقليدية في أوربا والأطلسي.

إن دراسة هيكلية ووظائف الحلف الجديدة تكشف أن الناتو أخذ يولي اهتماماً متزايداً لتنفيذ استراتيجيته في التوسع نحو الشرق، وتكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارجة عنه؛ بعضها أوربي مثل اتحاد غرب أوربا، وبعضها دولي مثل الأمم المتحدة، وبعضها الآخر أنشأه بنفسه، مثل مجلس الشراكة الأوربي-الأطلسي، بيد أن ذلك لم يؤثر إلا نسبياً في بنيته السياسية والعسكرية الأساسية التي نشأ عليها منذ ما يقارب من نصف قرن، كما أنه لا ينوي التخلي عن هذه البنية التي تشكل عماد قوته الاستراتيجية العالمية، لأن أي تعديل جذري فيها كما يقول خافير سولانا قد «يؤدي إلى تغييرات وتقلبات خطيرة، بل وربما تشجيع عدم الاستقرار في أوربا، خاصة بعد أن بدأت تتكون لتوها علاقات أمنية جديدة»[(63)].

الاستراتيجية وقضايا الأمن الأوربي

إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد ولَّدت قضايا جديدة فرضت بقاء الحلف واستمراره، فإن تبدل اهتماماته الاستراتيجية، من دفاع جماعي ضد هجوم سوفيتي محتمل إلى التوسع نحو بناء إطار جديد للأمن الأوربي والأطلسي قد ولد أيضاً قضايا ينبغي على الحلف معالجتها. بعبارة أكثر دقة، إذا كان الدفاع قد فرض على الحلف

معالجة قضايا عسكرية استراتيجية تتعلق بكيفية تحقيق الموازنة مع التطورات الحاصلة للقدرات العسكرية للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو السابق، فإن التوسع فرض عليه معالجة قضايا ينبغي حسمها سياسياً، حتى لا تعوق استراتيجيته في التوسع، ومن هذه القضايا:

أولاً: العلاقة بروسيا

ثمة حقيقة لا غبار عليها وهي أن توسع الناتو نحو الشرق لا يمكن أن يمر دون موافقة موسكو ومراعاة مصالحها، ليس لأنها تعارض التوسع فحسب بل لأنها قوة عظمى تاريخية حتى عندما كانت دولة قيصرية وقبل تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولقد كان لها في الماضي وفي الحقبة الشيوعية تأثير واضح في الشؤون الأوربية والعالمية، ومازالت تتوسم فيها هذه الصفة رغم تصدع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإنها بهذه الصفة التاريخية وبحجمها السكاني الكبير وثقلها العسكري وامتداد أراضيها عبر مسافات واسعة في أوربا، تشكل جزءاً مهماً من أي عملية لبناء الأمن الأوربي بعد الحرب الباردة، وما على الناتو سوى الأخذ بهذه الحقيقة شاء أو أبى، لأن التوسع المفرط الذي يتجاوز الحزام الأمني السابق لموسكو في وسط وشرق أوربا ليشمل مجالها الحيوي الراهن المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة، من شأنه أن يمس مصالحها القومية ويدفعها إلى التمرد على القارة من جديد، ونستطيع هنا أن نضع عدة سيناريوهات لهذا التمرد الذي يمكن أن يعوق استراتيجية الناتو في التوسع.

1. سيناريو محلي

يتضمن هذا السيناريو تركيز روسيا على القوة النووية لحماية أمنها ومصالحها القومية، من خلال إعادة نصب ونشر أسلحتها النووية التكتيكية على طول حدودها مع دول وسط وشرق أوربا، وخاصة أن هذه الأسلحة قد تم تفكيكها فقط، وأنه من الناحية النظرية تمكن إعادة نصبها من جديد[64].

يبدو هذا السيناريو منطقياً في حالة عزم الناتو على نشر قوات نووية تكتيكية في الدول المرشحة للانضمام إليه، ويكون الغرض منه عرقلة انضمام هذه الدول عن طريق زرع الإدراك لديها أن التوسع سيجلب لها الخراب، ويجعل أراضيها مسرحاً للحروب النووية، وبذلك قد تتردد في الانضمام إلى الحلف أو ترفض نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضيها حتى في حالة الانضمام إليه. لكن عيب هذا السيناريو هو أن فيه إمكانية لعودة روسيا إلى منطق الحرب الباردة في علاقاتها بالغرب، واحتمالية دخولها في سباق تسلح لا تستطيع تحمله اقتصادياً.

2. سيناريو إقليمي

ويتمثل هذا السيناريو في إقامة توازن قوى إقليمي يحمي مصالح روسيا القومية ضمن مجالها الحيوي، ويوقف توسع الناتو عند حدود معلومة، وذلك بتحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري، وتمتلك موسكو عدة مزايا لتحقيق هذا السيناريو منها:

أ. أن دول الرابطة تقع في ذيل القائمة التي يسعى الناتو لضمها إليه، ما يعطي موسكو الوقت الكافي للحركة والمناورة من أجل هذا التحويل، وخاصة أن إجراءات التوسع مازالت في مراحلها الأولى[65].

ب. أن أغلبية دول الرابطة تفضل إقامة تعاون عسكري مع روسيا على شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية وبخاصة دول آسيا الوسطى والقوقاز، إما لشعورها بالإحباط لأنها تقع في آخر الدول المرشحة للانضمام إلى الناتو، وإما لافتقارها إلى قوات عسكرية قادرة على حماية أمنها الوطني، وإما لقلة خبرتها في بناء هذه القوات واعتمادها على الخبرة والتسليح الروسيين[66].

جـ. التحسن الذي طرأ على العلاقات الروسية - الأوكرانية منذ عام 1994 بعد أن تم حسم أهم قضيتين عكرت صفو العلاقات بينهما في الماضي؛ أولاهما قضية الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة في أراضي أوكرانيا، حيث تقررت إعادتها إلى روسيا بغية تفكيكها، وثانيتهما قضية أسطول البحر الأسود الذي تقرر تقسيمه بينهما بنسبة 80٪ لروسيا و20٪ لأوكرانيا[67].

ومع ذلك فإن التحليل يستبعد أن تأخذ موسكو بهذا السيناريو، لأنها لا تريد التفريط في مصالحها مع الغرب، وبخاصة مسألة استمرار حصولها على المساعدات اللازمة لإصلاح أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ولأن من أولويات سياستها الخارجية تدعيم وتقوية علاقاتها بالغرب، والاتجاه نحو مشاركته في بناء القيم والمصالح المشتركة. فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح من المستحيل عليها الانعزال عن القارة الأوربية لأنه يمثل حلاً غير واقعي لمعالجة أوضاعها الداخلية ولا يقوم على أي مسوغ أيديولوجي[68].

3. سيناريو عالمي

ويتضمن هذا السيناريو العمل على خلق توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد اتفاقيات أو تفاهمات استراتيجية مع قوى إقليمية أو دولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي؛ مثل إيران والصين وكوبا وكوريا الشمالية، بل حتى سوريا والعراق. وتبدو الصين اليوم أكثر الدول رغبة في إقامة مثل هذا التوازن، حيث عقدت مع موسكو في عام 1996 "وثيقة التفاهم الاستراتيجي للقرن الحادي والعشرين"[69].

تتضمن الوثيقة مبادئ عامة، تمثل نظرة كل منهما لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ مثل التعددية القطبية ورفض الهيمنة العالمية مهما كانت أشكالها فردية أو جماعية، والمساهمة في ضمان حقوق الدول الصغيرة والضعيفة، كما أنها تضمنت معالجة لبعض القضايا العالقة بينهما من فترة طويلة؛ مثل حسم النزاع الحدودي التاريخي بين البلدين، وإقرار موسكو بحقوق الصين في تايوان والتبت، مقابل إقرار بكين بأحقية روسيا في الشيشان.

ومن جهة أخرى فإن مطالبة البلدين بعالم متعدد الأقطاب موجهة أصلاً ضد مساعي الغرب للهيمنة على النظام الدولي عبر توسيع حلف الناتو في أوربا ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز، لأن هذا التوسع بقدر ما يمس المصالح الحيوية الروسية فإن وجود قوات عسكرية أطلسية بالقرب من حدود الصين فيه تهديد لأمنها الوطني وتحجيم لدورها في علاقات الأمن والاستقرار الآسيوية، لأن أي نزاع مسلح في هذه

المناطق القريبة من حدودها سيؤدي إلى تدخل القوى الأطلسية وزيادة عدد قواتها العسكرية. بعبارة أخرى، إن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجي هو خلق ثغرة في جدار الناتو وتشتيت اهتماماته أو ابتزازه من أجل التخلي عن مشروعاته للتوسع في آسيا الوسطى والقوقاز، لأنه في حالة إصراره على ذلك فمن المحتمل أن يتحول التفاهم الروسي - الصيني إلى تحالف عسكري سياسي، وعندئذ تكون موسكو قد حققت نصراً استراتيجياً عالمياً يوازي توسع الناتو في وسط وشرق أوربا، بحكم وزن الصين السياسي والبشري والعسكري والاقتصادي في آسيا والعالم، كما أنها تكون قد أفلحت في خلق ترابط استراتيجي بين الأمن الأوربي - الأطلسي والأمن الآسيوي من شأنه أن يجعل بكين طرفاً مؤيداً وداعماً لموسكو في أي نزاع لها مع الناتو من جراء التوسع، أو أن يجعل موسكو طرفاً مؤيداً لبكين في صراعاتها مع قوى آسيوية تعتبر حليفة تقليدية للناتو والغرب مثل تايوان واليابان، فضلاً عن أن روسيا بهذا التحالف ستستعيد مكانتها الدولية السابقة وتضع حداً لمساعي القوى الغربية في الهيمنة على النظام الدولي عبر توسيع الناتو.

لا شك في أن هناك أسباباً أخرى دفعت بكين لهذا التفاهم مع موسكو، مثل قيام واشنطن بتدعيم القوة العسكرية التايوانية ولاسيما في سلاح الجو، ثم إقدامها في عام 1996، على تجديد العمل بقاعدة أوكيناوا اليابانية، واحتمالات أن يتضمن عقد التجديد السماح لطوكيو بتطوير قدراتها العسكرية، فضلاً عن رغبة بكين في الحصول على الأسلحة والتقنية العسكرية الروسية باعتبارها تحمل مواصفات الأسلحة الصينية نفسها[70].

إن هذا السيناريو الذي تحول إلى واقع ملموس بموجب التفاهم الروسي - الصيني، كان قد أحدث قلقاً متزايداً لدى الدول الأعضاء في الناتو ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لأن فيه إمكانية لتحجيم مكانتها الدولية وتهديد مصالحها الآسيوية، كما أنه قد يكون مقدمة لعقد تفاهمات استراتيجية مع قوى إقليمية مثل إيران والعراق وسوريا، ما يعني تهديد المصالح الغربية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[71].

وتبعاً لما تقدم اضطر الناتو إلى تنظيم علاقاته بموسكو وفقاً لوثيقة باريس المعقودة بينهما في 27 أيار/ مايو1997، فقبْل هذه الوثيقة كان الحلف مصراً على أن تستند علاقاته بموسكو وفقاً لبرنامج الشراكة من أجل السلام الذي وقعته موسكو في 22 حزيران/ يونيو 1994، حتى لا تبقى منعزلة تماماً عن الشؤون الأوروبية، ويتحول الحلف نفسه بما في ذلك دول وسط وشرق أوربا إلى قوة معادية لها، ولكن البرنامج لم يكن يلبي المصالح الروسية لأنه لم يتضمن أحقية موسكو في الانضمام إلى الناتو بصفة عضو كامل العضوية، كما أنه يتعامل معها وكأنها دولة صغيرة مثل مالطا وغيرها من الدول التي وقعت على هذا البرنامج، فضلاً عن أنه جاء خالياً من أي تعهد أو التزام أطلسي بعدم التوسع في مجالها الحيوي المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة، سواء تلك الواقعة في أوربا أو في آسيا الوسطى والقوقاز[72]. أما وثيقة باريس، وإن لم تتضمن تعهد الحلف بضم روسيا إليه أو عدم التوسع في مجالها الحيوي فإنها تمثل حلاً سياسياً وسطاً بين الطرفين، فبموجبها قبلت موسكو توسع الناتو في دول وسط وشرق أوربا، مقابل حصولها على اعتراف ضمني منه بأنها ماتزال قوة عظمى لها مصالح حيوية، ويتضح ذلك من خلال بعض بنود هذه الوثيقة، مثل[73]:

أ. تعهد الناتو بعدم نشر أسلحة نووية تكتيكية في وسط وشرق أوربا أو تخزينها.

ب. إنشاء مجلس مشترك أطلق عليه "المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا" مهمته أن يبلِّغ كل طرف الطرف الآخر عن نوعية التهديدات التي تواجهه، والإجراءات التي سيتخذها في ذلك، والتشاور بين الطرفين في أوقات الأزمات، أو أي موقف يهدد الأمن والاستقرار في أوربا والعالم، أي أنه يشبه إلى حد ما الخط الساخن الذي كان معمولاً به بين موسكو وواشنطن في حقبة الحرب الباردة.

جـ. تعديل معاهدة خفض القوات التقليدية في أوربا المعقودة في عام 1990 بين حلفي وارسو والناتو، بحيث تتيح لموسكو نشر قواتها التقليدية على طول حدودها مع رابطة الدول المستقلة، وخاصة في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، مما يعني اعترافاً ضمنياً من الناتو بمصالحها الحيوية، أو موافقة غير معلنة على عدم التوسع في هذه المناطق.

وفي تقديرنا أن الناتو نجح بهذه الوثيقة في حسم علاقاته بموسكو، لأنه ضَمن من جهة عدم مطالبة موسكو بالانضمام إليه مادام يعترف بمجالها الحيوي، كما ضمن من جهة أخرى أن يكون له حضور سياسي وعسكري في علاقاته برابطة الدول المستقلة، حتى وإن لم يتخذ صيغة التوسع، فمشكلات هذه الرابطة معقدة جداً، وسوف يتعذر على موسكو حسمها بمفردها بحكم تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك ستكون مضطرة إلى طلب مساعدة الناتو، مثلما فعل الأوربيون الغربيون في أزمة البوسنة والهرسك.

ثانياً: إجراءات توسيع الناتو

تشكل علاقة الناتو بدول وسط وشرق أوربا جوهر استراتيجيته في عالم ما بعد الحرب الباردة، وسوف يتوقف بقاؤه أو انحلاله وتفككه على قدرته على حسم هذه العلاقة من خلال التوسع، ومثلما يقال إن مادة الدولة في سيادتها وسيطرتها على أراضيها وقدرتها على حمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، وأنها إن فقدت سيادتها فقدت وجودها، فإن مادة الناتو اليوم ليس غرب أوربا بل وسطها وشرقها «وهكذا لم يعد بالمستطاع عملياً تجنب قضية توسيع الحلف رسمياً»[74]، بمعنى آخر إن هذه القضية من حيث هي فكرة ومن حيث هي مشروع أصبحت تحصيل حاصل ولا يمكن للناتو التراجع عنها إطلاقاً بعد أن أصبحت مادته الأساسية، ومادام الأمر كذلك فإن المعضلة في هذه القضية الآن ليس في الفكرة، وإنما في الإجراءات المؤدية إليها، أي كيف سيتم التوسع؟ ومتى؟ وما هي الدول المرشحة للانضمام إليه؟

من حين طرح مشروع توسيع الناتو في قمة بروكسل عام 1994، والأعضاء الأصليون على خلاف حول صيغة التوسع وإجراءاته؛ إذ أمَّلت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أنه يشمل حتى الدول غير الأوربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، بينما فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوربية ـ أطلسية خالصة، تشمل دول وسط وشرق أوربا فقط، وأن يتم ذلك بشكل جماعي ومباشر استثناءً من شروط العضوية الجديدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة،

على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات أو وجبات، وحسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995 [75]، وهي:

1. أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.

2. أن يكون ناضجاً سياسياً، وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية، ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان ولديه القدرة على تعزيزها.

3. أن يكون ناضجاً اقتصادياً وقادراً على تحمل جميع نفقات الانضمام إلى الحلف، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية نفسها من حيث العقيدة العسكرية والتسليح.

4. أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

5. أن يبدي استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته؛ مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق، والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات، وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

لقد حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي، حيث أشار الأمين العام السابق للحلف خافير سولانا في اجتماع المجلس المشار إليه سابقاً إلى «أن التوسع سيتم بصورة تدريجية، ومتطورة دون أن يؤدي إلى تهميش أحد»[76]، كما تقرر في هذا الاجتماع أن تتمثل الوجبة الأولى المرشحة للانضمام في دول بولندا والمجر وتشيكيا[77]، ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً عدة دفعت الناتو إلى الأخذ بالأسلوب التدريجي في التوسع، وانتقاء هذه الدول الثلاث كوجبة أولى، أهمها:

أولاً: يقلل هذا الأسلوب من احتمالات الفشل الذريع لعملية التوسع، ويمكّن الحلف من معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ضم عدد محدود من الدول واحتواء المشكلات القائمة بينها؛ مثل النزاع الحدودي بين المجر وسلوفاكيا، في حين أن

الأسلوب الجماعي قد يضعف الحلف، ويحدث فيه الانقسامات، وصعوبة في اتخاذ القرارات، فضلاً عن تحمل مشكلات وسط وشرق أوربا دفعة واحدة. بعبارة أخرى إن الأسلوب التدريجي يتيح للناتو فرصة اختبار تجربة التوسع وتقييمها من حيث النجاح والفشل.

ثانياً: يتيح الأسلوب التدريجي للحلف انتقاء الدول التي تحقق له فوائد استراتيجية عسكرية وسياسية، فضم دول البلطيق التي تقع في أقصى شمال شرقي أوربا، أو رومانيا وبلغاريا اللتين تقعان في جنوب شرقي القارة لا يوازي من الناحية العسكرية ضم دول مركز أوربا أو وسطها المتمثلة في بولندا والمجر وتشيكيا، باعتبار أن لهذه الدول حدوداً طويلة ومشتركة مع ألمانيا وروسيا، وكانت تمثل في فترة الحرب الباردة المواقع المرشحة لانطلاق أي هجوم سوفيتي كبير على غرب أوربا، وبالتالي فإن من يسيطر جيوسياسياً على المركز يسيطر عسكرياً على الأطراف، فضلاً عن ذلك فإن ضم هذه الدول سيحسم من الناحية السياسية قضية تاريخية طالما أقلقت الأمن الأوربي، وهي الأطماع الألمانية ـ الروسية في وسط أوربا، لأنها عندئذ ستكون مشمولة بنص المادة (5) من معاهدة واشنطن المنشئة للحلف[78].

ثالثاً: إن التكلفة المقدرة لتوسع الناتو بشكل جماعي هي 130 مليار دولار، يتحمل منها الأعضاء الأصليون 82 مليار دولار، ويتحمل الأعضاء الجدد 48 مليار دولار كنفقات لتحسين قواتهم العسكرية لتتلاءم مع عقيدة الحلف وأسلحته، ونفقات لنشر قوات تقليدية أطلسية على أراضيهم، وإيجاد مقرات ثابتة لها[79]، ولكن في حالة فشل الأعضاء الجدد في توفير هذه النفقات نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإن على الناتو إما أن يتراجع عن مشروع التوسع، وإما أن يتحمل نفقات التوسع كاملة، لذلك فإن الأسلوب التدريجي يجنِّب الحلف تحمل كل تكاليف التوسع دفعة واحدة ويحصرها فقط في التكاليف المقدرة لكل مرحلة.

رابعاً: إن الأسلوب التدريجي للتوسع من شأنه أن يقلل من حدة المعارضة الروسية له، وحقيقة الأمر أن أحد الأسباب التي دفعت موسكو إلى الموافقة على التوسع بموجب وثيقة باريس عام 1997 هو أن الناتو قد أخذ بهذا الأسلوب[80]؛ وتعليل ذلك أن

الأسلوب التدريجي قد يقوي من موقف الحكومة الروسية إزاء معارضيها في الداخل، ويخلق انطباعاً لدى الرأي العام الروسي بأن دولتهم لم تتخل عن حزامها الأمني السابق في وسط وشرق أوربا دفعة واحدة ودون مقابل، عندما اعترفت وثيقة باريس بمصالح موسكو في مجالها الحيوي المتمثل في رابطة الدول المستقلة. بتعبير آخر فإن هذا الأسلوب كان يحفظ ماء وجه حكومة الرئيس بوريس يلتسين السابقة المرغوب فيها من قبل الغرب، ويطيل في عمرها إزاء معارضيها من الشيوعيين والقوميين المتطرفين، الذين قد يستغلون تنازلها عن كل حزامها الأمني السابق بأسلوب التوسع الجماعي، للتشهير بها وإسقاطها بطريقة الانتخابات أو الطرق الأخرى، وعند ذلك ستتعثر عملية التوسع فيما لو وصلت هذه القوى المعارضة للسلطة، وألغت وثيقة باريس وبدأت تعيد علاقاتها بالغرب وفقاً لمنطق الحرب الباردة.

خامساً: إن مشروع توسيع الناتو نحو الشرق لاقى معارضة حتى من قبل الأوساط الشعبية والقوى السياسية الداخلية في الأعضاء الأصليين للحلف؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعارض هذا المشروع بعض أعضاء الكونجرس مثل المحافظين في مجلس الشيوخ الذين يرفضون أي زيادة في الالتزامات الأمنية الخارجية، أو مجموعة الصقور التي ترى أن توسيع الحلف سيضعف قوته الدفاعية ويستنزف موارده العسكرية[81]، وفي ألمانيا تعارض بعض القوى السياسية مثل جماعات الخضر والاشتراكيين الديمقراطيين توسيع الحلف بشكل جماعي، على اعتبار أنه سيرهق اقتصاد ألمانيا، ويجعل الحكومة تتخلى عن التزاماتها بإنعاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزء الشرقي منها[82]، لذلك فإن في الأسلوب التدريجي إمكانية لاحتواء هذه الأصوات المعارضة، مادام يعني لها أن التوسع له حدود معينة يمكن تحملها عسكرياً واقتصادياً.

سادساً: إن مشروع التوسع منذ إقراره في قمة بروكسل عام 1994، قام على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوربية من أجل رعاية دول وسط وشرق أوربا لتجاوز أزماتها الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى توفير الحماية الأمنية لها، وتبعاً لذلك فتحت المؤسسات الأوربية، مثل مجلس أوربا والاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا أبوابها لضم هذه الدول ورعايتها، بيد أن قيام الناتو بضم هذه الدول

دفعة واحدة بأسلوب التوسع الجماعي سيؤدي من الناحية الفعلية إلى أن يتولى جميع المهام، مما سيرهقه بمشكلات هذه الدول، ويمحو شخصية المؤسسات الأوربية، وقد يفقد الحلف نفسه شخصيته ويتحول إلى مجرد منظمة للتعاون الأمني وغير الأمني، وبالتالي فإن الأسلوب التدريجي في التوسع بقدر ما سيحفظ شخصية الناتو، ويخفف عنه تحمل كل مشكلات وسط وشرق أوربا فإنه سيعطي هامشاً مهماً للأوربيين للحركة وتحمل مسؤولياتهم إزاء دول تنتمي إليهم وتشكل جزءاً مهماً من قارتهم.

النقطة المهمة الأخرى في إجراءات التوسع تتمثل في مواعيد مراحل التوسع التدريجي، والدول المرشحة للانضمام في كل مرحلة، ثم مصير الدول التي سيتأخر انضمامها عن المرحلة الأولى وخاصة من الناحية الأمنية؛ ففي اجتماع قمة الحلف في تموز/ يوليو 1997 الذي أعقب توقيع وثيقة باريس، قرر الناتو مراحل التوسع على النحو التالي[83]:

المرحلة الأولى: تبدأ في عام 1997 وتنتهي في عام 1999، وفيها يتم انضمام بولندا والمجر وتشيكيا[84].

المرحلة الثانية: تبدأ في عام 1999 وتنتهي في عام 2003، وفيها يتم انضمام رومانيا وبلغاريا والنمسا وسلوفينيا وألبانيا.

المرحلة الثالثة: تبدأ في عام 2003 وتنتهي في عام 2010، وفيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث وفنلندا والسويد ودول رابطة الدول المستقلة وجمهوريات يوغسلافيا السابقة.

وبموجب هذه المراحل ستتمتع دول المرحلة الأولى بالحماية الأمنية الكاملة في عام 1999، بالإضافة إلى الحقوق والواجبات الأخرى التي يتمتع بها الأعضاء الأصليون سواء من حيث التصويت على قرارات الناتو، أو الحصول على المساعدات اللازمة لتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، أما دول المرحلتين الثانية والثالثة فسوف يتوقف انضمامها على التحسن الذي سيطرأ على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء تم ذلك بجهودها الذاتية أو بمساعدة الحلف والمؤسسات

الأوربية المنتمية إليها. وهذا يعني أن انضمامها قد يتأخر عن الموعد المحدد إذا لم يطرأ هذا التحسن، وبذلك سيكون للتوسع مرحلة رابعة أو خامسة، وحسبما يقرره الناتو في المستقبل.

ومن الناحية الأمنية، فإن الناتو سيتولى معالجة الأزمات والمشكلات التي تنشب بين دول المرحلتين الثانية والثالثة باستثناء دول رابطة الدول المستقلة التي ستتولاها موسكو بالتعاون مع الحلف، وسيكون تدخل الناتو إما بجهد دبلوماسي وعسكري من قبله مباشرة أو من قبل القوات المتعددة الجنسيات والمهمات التي أنشأها الحلف ووضعها تحت تصرف اتحاد غرب أوربا، وتعطينا أزمة إقليم كوسوفا في عام 1998 مثلاً لهذه الحقيقة، فقد هدد الناتو باستخدام القوة ضد القوات اليوغسلافية في إقليم كوسوفا إذا لم تنسحب خلال مدة محددة، وترى بعض المصادر أن هذا التهديد يشكل سابقة خطيرة في تاريخ الحلف، لأن الإقليم لا يقع ضمن مسرح عملياته العسكرية، كما أنه لا يقوم على أي تفويض من مجلس الأمن مثلما حصل مع العراق عام 1991، وفي البوسنة والهرسك عام 1994، وفي الصومال ودول أخرى[85].

لكننا نعتقد أن الناتو تمكن من تجاوز هذه المعضلة التي تعوق نشاطه خارج مسارح عملياته، عندما وقع على اتفاقيات الشراكة من أجل السلام مع هذه الدول في عام 1994، فهذه الاتفاقيات تمت بمعرفة ودراية الأمم المتحدة ويتضمن أحد بنودها التعاون بين الحلف والدول الموقعة عليها للقيام بعمليات حفظ السلام في أوقات الأزمات بما في ذلك استخدام القوة إذا تطلب الأمر[86]. بعبارة أخرى فقد أتاحت هذه الاتفاقيات للناتو ما تعذر عليه القيام به في بداية الأزمة البوسنية، إلا بطلب من الأوربيين أنفسهم وتفويض من المنظمة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحلف قام بتنفيذ تهديده ضد يوغسلافيا في 24 آذار/ مارس 1999، بعد أن فشلت مباحثات السلام المعقودة في فرنسا لتقرير مستقبل إقليم كوسوفا، وقد تمثل ذلك في شن هجمات جوية مكثفة ضد القوات والمراكز الحيوية اليوغسلافية بغية إرغام حكومة بلجراد على الانسحاب من الإقليم وقبول وجود قوات

أطلسية أو دولية لتمكنه من تقرير مصيره. ولهذا استقطبت هذه الأزمة جدول أعمال قمة الناتو المنعقدة في واشنطن بتاريخ 25 نيسان/ إبريل 1999، والتي كانت مخصصة أصلاً للاحتفال بمرور 50 عاماً على تأسيس الحلف، وكان من أهم مقررات هذه القمة استبعاد لجوء الناتو إلى الحرب البرية ضد يوغسلافيا، لأن ذلك يتطلب تعديلاً في استراتيجيته العسكرية لاستخدام قواته التقليدية في أوربا، مثل اعتماد مبدأ الهجوم بدلاً من مبدأ إدارة الأزمات لمواجهة الحالات المماثلة التي قد تظهر في المستقبل، فضلاً عن احتمالات توسع نطاق هذه الحرب إذا ما تدخلت فيها أطراف دولية مثل روسيا، وبالتالي فإنها قد تتحول من حرب محدودة إلى حرب عالمية شاملة. بيد أن قمة واشنطن قدمت تعهدات بالدفاع عن الدول المجاورة ليوغسلافيا في حالة تعرضها لضربات عسكرية صربية نتيجة وجود قوات أطلسية على أراضيها، ولكون هذه الدول مرشحة للانضمام إليه ضمن المرحلة الثانية مثل ألبانيا ورومانيا.

ثالثاً: معضلة انتشار الأسلحة النووية الروسية

لقد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي تشتت أسلحته النووية التكتيكية والاستراتيجية بين أربع جمهوريات؛ هي روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء في أوربا وكازاخستان في آسيا الوسطى، ورغم أن القسم الأعظم من هذه الأسلحة قد تركز في روسيا الاتحادية، فإن انتشارها في الجمهوريات الثلاث الأخرى وعدم وجود سيطرة مركزية عليها قد خلق في حينها مخاطر جدية للأمن الأوربي والأطلسي لا تقل خطراً عن المشكلات العرقية والدينية التي اجتاحت أوربا الشرقية عقب تحررها من الهيمنة السوفيتية السابقة، ومرد ذلك إلى أسباب عدة، أهمها:

أولاً: الخلاف الذي كان دائراً بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا حول الأحقية الشرعية لهذه الأسلحة، وعائدية أسطول البحر الأسود وبحر قزوين وجزر القرم، حيث كان من الممكن أن يتحول إلى صراع مسلح بينهما قد تستخدم فيه الأسلحة النووية، وبذلك سيتعرض أمن أوربا برمته إلى الخطر خاصة إذا ما تدخلت قوى دولية معينة لصالح هذا الطرف أو ذاك[87].

ثانياً: إن الدول الثلاث الأخرى غير روسيا الاتحادية، قد وجدت نفسها فجأة قوى نووية من الدرجة الثالثة أو الرابعة دون أن يكون لها خبرة في استخدام هذه الأسلحة وتقدير آثارها ومخاطرها، ودون أن يكون لها حوار استراتيجي مع الغرب أو مع موسكو حول كيفية استخدام هذه الأسلحة في أوقات الأزمات كذاك الذي كان موجوداً بين الاتحاد السوفيتي السابق والغرب في حقبة الحرب الباردة، وبالتالي فإنها من الممكن أن تستخدم هذه الأسلحة في الأزمات التي تدخل طرفاً فيها بوصفها أدوات حرب لا أدوات ردع، وشأنها في ذلك شأن معظم القوى النووية في العالم الثالث، كما يمكن أن تستخدمها لابتزاز جيرانها، أو لمطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بها بوصفها قوى عظمى ذات مقعد دائم في مجلس الأمن[88].

ثالثاً: هناك احتمالات أن تتمسك هذه الدول بهذه الأسلحة وترفض الدخول في حوار مع الغرب حول نزعها أو الحد منها، وعند ذلك تذهب جهود ربع قرن للحد من هذه الأسلحة هباءً منثوراً[89].

رابعاً: إن الأسلحة النووية تدفع الدولة المالكة لها إلى ممارسة سياسة خارجية استقلالية، وتكسبها ثقة كبيرة بالنفس لإقامة علاقات سياسية وعسكرية مع غيرها وفقاً لمصالحها الوطنية والقومية[90]. وينطبق هذا الكلام على كازاخستان، فهي دولة إسلامية غير أوربية، وذات روابط تاريخية ودينية وتجارية وثيقة جداً بدول آسيا الوسطى وإيران وأفغانستان، وقد تشجعها الأسلحة النووية على ممارسة سياسة هيمنة ونفوذ على هذه الدول، أو الدخول معها في تحالفات عسكرية وسياسية معادية للمصالح الغربية، أو تزويد هذه الدول ببعض أسلحتها النووية على سبيل المقايضة، حيث تشير بعض المصادر إلى قيامها بتزويد إيران برأسين نووين وأجهزة إطلاق متطورة، مقابل حصولها على النفط والغاز الإيرانيين[91].

لقد خفَّت حدة هذه المخاطر بعد أن اعتُبرت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني للاتحاد السوفيتي المنحل، واحتلت موقعه في مجلس الأمن وأصبحت

الطرف الرئيسي للتباحث مع الغرب بشأن تطبيق وتنفيذ اتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية، ومن ثم أصبح يتعين على الدول الثلاث الأخرى إعادة ما بحوزتها من أسلحة إلى موسكو بغية تفكيكها وإزالتها، ولم تكن هناك مشكلة تذكر مع روسيا البيضاء وكازاخستان اللتين وافقتا على ذلك، لكن أوكرانيا اشترطت لتسليم أسلحتها عقد اتفاقية ضمان مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تتعهد بموجبها الدولتان بضمان أمن أوكرانيا، واحترام سيادتها الإقليمية، والدفاع عنها في حالة وقوع عدوان نووي عليها[92]، وهذا ما تم فعلاً في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوربا المنعقدة في بودابست في 5 حزيران/ يونيو 1994، التي شهدت توقيع هذه الاتفاقية ودخول أوكرانيا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[93].

إن اتفاقية الضمان المعقودة بين أوكرانيا وموسكو وواشنطن تنص على تسليم كييف أسلحتها الاستريتيجية إلى موسكو خلال خمس سنوات أي في نهاية عام 1999[94]، وحيث إن الناتو يعتبر أوكرانيا أكثر دول رابطة الدول المستقلة نضجاً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجسر الذي يربط الشرق بالغرب[95]، لذا فقد عقد معها ميثاق الناتو ـ أوكرانيا عام 1997 لتسهيل مهمة تسليمها لأسلحتها الاستراتيجية إلى موسكو في الموعد المحدد، كما تعهد لها في هذا الميثاق بدعم سيادتها واستقلالها وتطورها الاقتصادي باعتبار أنها ستصبح دولة غير نووية وذات أهمية لاستقرار الأمن الأوربي[96].

ومن جهة أخرى فإن قيام الدول الثلاث بتسليم أسلحتها النووية إلى روسيا، لم يرافقه تسليم ما تمتلكه من معدات ومواد نووية وخبرة علمية وتقنية، وبالتالي فإنها قادرة على إنتاج هذه الأسلحة في أي وقت، وكان اعتقاد الناتو أن إشراك هذه الدول في برنامج الشراكة من أجل السلام سيتيح له حق الإشراف والمراقبة على هذه المواد والمعدات وضمان عدم تسربها إلى جهات معادية[97]، بيد أن اتفاقية برنامج الشراكة لا تشكل في تقديرنا حالة مطلقة وملزمة لهذه الدول كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودة في عام 1968، لأن الحلف جعل توقيع اتفاقية برنامج الشراكة من أجل

السلام شرطاً من شروط العضوية الجديدة، وكآلية لممارسة وظائفه السياسية والاقتصادية والعسكرية في رحاب استراتيجية التوسع نحو الشرق، وجاء توقيع دول رابطة الدول المستقلة عليها خشية من عودة الهيمنة الروسية القديمة، وللحصول على مساعدات الغرب لإنعاش وتطوير اقتصاداتها وإصلاح أوضاعها الاجتماعية، ومن ثم فإن المستقبل قد يشهد تراجع هذه الدول عن هذه الاتفاقيات إذا لم تؤد إلى تحسين أوضاعها وانضمامها إلى الناتو، أو إذا ما تشكلت لديها اقتناعات بأن مصالحها الأمنية هي في الارتباط بموسكو وليس الغرب، لذلك فإن قيام الناتو بوضع هذه الدول ضمن المرحلة الأخيرة من التوسع هو تعبير عن قصور استراتيجي لأنه سيعطي موسكو هامشاً كبيراً للحركة ويمكِّنها من ترتيب أوضاعها السياسية والعسكرية مع الرابطة إلى حد التفاهم الاستراتيجي، ومثال ذلك الدعم الذي قدمه الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين لكل من الرئيس الأوكراني ليونيد كوتشما ورئيس روسيا البيضاء ألكسندر لوكاشنكو للفوز في انتخابات الرئاسة في بلديهما عام 1994[98].

رابعاً: معضلة النزاع التركي ـ اليوناني

تدور فصول النزاع التركي ـ اليوناني على جزيرة قبرص ذات الموقع الاستراتيجي المهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي جعلها بمنزلة منطقة تجارة حرة مع أوربا ومركزاً للاستثمارات والسياح الأجانب، وقد نالت هذه الجزيرة استقلالها من الاستعمار البريطاني بموجب معاهدتي زيورخ ولندن المعقودتين بين بريطانيا وتركيا واليونان في عام 1960، وتحولت إلى جمهورية رئاسية تولى قيادتها آنذاك الرئيس مكاريوس، ونص دستورها الصادر في العام نفسه على[99]:

1. أن تكون قبرص جمهورية مستقلة وذات سيادة، وتتكون من طائفتين متساويتين في الحقوق والواجبات إحداهما يونانية والأخرى تركية.
2. إنشاء محاكم منفصلة لكل طائفة وأخرى مشتركة.
3. يكون لكل طائفة حق الفيتو على النواحي التشريعية.

4. تقسيم مقاعد البرلمان على أساس 35 مقعداً لليونانيين و15 مقعداً للأتراك، والمناصب الوزارية بنسبة 7 : 3 لصالح اليونانيين، أما القوات المسلحة فتقسم بنسبة 60٪ لليونانيين و40٪ للأتراك. علماً بأن عدد المقاعد في مجلس النواب قد زاد لاحقاً ليصبح 80 مقعداً، ينتخب اليونانيون منها 56 مقعداً، والأتراك 24 مقعداً[100].

وقد تضمن الدستور أيضاً مضمون معاهدتي الاستقلال الذي يعطي الحق لكل من تركيا واليونان في التدخل لحماية الطائفة التي تعود إليها في حال تعرضها للعدوان من الطائفة الأخرى.

أجرى الرئيس السابق مكاريوس في عام 1963 تعديلاً دستورياً قلّص بموجبه من الحقوق الممنوحة للطائفة التركية في النواحي التشريعية والبرلمانية والجيش والمناصب الوزارية، ما دفع هذه الطائفة إلى الاستنكار والاشتباك مع الطائفة اليونانية، وحاولت تركيا التدخل لحماية الطائفة التركية استناداً إلى معاهدة الاستقلال ونصوص الدستور القبرصي، لكنها تراجعت بعد التحذير الأمريكي لها من مغبة ذلك، واحتمالات تحول تلك الأزمة إلى حرب مع اليونان، الأمر الذي يضعف الجبهة الجنوبية للناتو ويعطي الاتحاد السوفيتي فرصة للتدخل فيها، فتحولت الأزمة إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراره رقم (186) عام 1964 القاضي بإرسال قوات حفظ السلام للجزيرة[101].

بقيت الأمور في الجزيرة بين مد وجزر حتى عام 1974، عندما دبر النظام العسكري في اليونان انقلاباً أطاح بموجبه الرئيس مكاريوس من أجل ضم الجزيرة كلياً إلى اليونان، فسارعت تركيا وأرسلت قواتها التي سيطرت على حوالي ثلث الأراضي القبرصية، وبالتالي انقسمت الجزيرة إلى قسمين؛ أحدهما شمالي تابع لتركيا والآخر جنوبي تابع لليونان[102]، وأعقب ذلك إعلان تركيا في عام 1983 أن القسم الشمالي للجزيرة جمهورية تابعة لها[103]. ولم يحظ هذا الإعلان باعتراف أي دولة، مما أبقى المشكلة معلقة حتى عام 1997، حيث تفجرت من جديد بعد أن قرر الاتحاد الأوربي ضم ست دول أوربية إليه من ضمنها قبرص، وهو أمر اعتبرته أنقرة قراراً خطأ، لأن قبرص اليونانية لا يحق لها التحدث باسم قبرص التركية، إضافة إلى أن معاهدتي الاستقلال عام 1960 تنص على عدم جواز انضمام الجزيرة إلى أي منظمة تنتمي إليها

بريطانيا أو تركيا واليونان، وبغية إحباط هذا القرار سارعت تركيا إلى عقد اتفاق ارتباط مع رئيس الطائفة التركية يمهد لعملية اندماج جزئي بتركيا، ثم التهديد بأنها ستتخذ إجراءات أقوى في حال إصرار الاتحاد الأوربي على ضم قبرص[104].

نأتي الآن إلى النقطة الجوهرية في الموضوع والمتمثلة في انعكاسات النزاع على الأمن الأوربي والأطلسي، وقدرة الناتو على أداء وظائفه. ونستطيع أن نجمل هذه الانعكاسات بالنقاط التالية:

أولاً: إن النزاع أحدث توتراً في العلاقات بين عضوين رئيسيين في الحلف؛ تارة باتجاه الحرب الكلامية واتهام كل طرف للآخر بأنه يسعى إلى بسط سيطرته على كل جزر بحر إيجة، وتارة أخرى بالاستفزازات العسكرية، واختراق طائرات كل طرف لأجواء الطرف الآخر[105]. ومما لا شك فيه أن سير النزاع بهذه الاتجاهات واستمراره دون حسم من شأنه أن يهدد وحدة الحلف، ويحدث فيه الانقسامات الداخلية، والمثال على ذلك أن ألمانيا تؤيد بشدة مسألة انضمام قبرص للاتحاد الأوربي وترفض انضمام تركيا تحت شعار سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان، وعدم ملاءمة هياكلها الاقتصادية لاقتصاد السوق الحرة، وتناقض ثقافتها ومعتقداتها الدينية مع الثقافات والمعتقدات الغربية، فضلاً عن الاختلاف في الاهتمامات الأمنية، حيث يهتم الاتحاد الأوربي بأوضاع الأمن والاستقرار لدول وسط وشرق أوربا، في حين تنحصر اهتمامات تركيا بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحوض المتوسط، وهذا ما دفع ألمانيا حتى إلى معارضة انضمام تركيا إلى اتحاد غرب أوربا، الجناح العسكري للاتحاد الأوربي[106]. أما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا فإنها تتعاطف مع المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي بحجة أن ذلك يساعد على سرعة اندماجها ضمن البيئة الأوربية الجديدة[107]، ويجعلها حليفاً دائماً للغرب من أجل مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المصالح الغربية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وبالتالي فإن عدم انضمامها إلى الاتحاد الأوربي يمثل خسارة لهذه الدولة التي ظلت تخدم الناتو طوال الأربعين سنة الماضية[108].

ثانياً: إن هذا النزاع من شأنه أن يجعل الحلف والاتحاد عرضة للابتزاز السياسي من قبل تركيا واليونان، والمثال على ذلك أن اليونان تعارض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي أو اتحاد غرب أوربا إلا بعد تسوية المسألة القبرصية، بل تطالب الاتحاد الأوربي بقطع مساعداته الاقتصادية لأنقرة[109]، أما تركيا فإنها تهدد باستخدام الفيتو على توسيع الناتو نحو الشرق ما لم تحصل الموافقة الأوربية على انضمامها إلى الاتحاد الأوربي[110]، كما أنها تعارض المطالب اليونانية بإنشاء إدارة جديدة للحلف في مدينة لارسا لتكون موازنة للإدارة الموجودة في أزمير[111]. وبالتالي فإن هذا الابتزاز قد يشوه العلاقات القائمة بين الحلف والاتحاد ويعوق دور كل منهما في بناء الأمن الأوربي والأطلسي، إلى حد أن الوسيط الأمريكي للأزمة القبرصية ريتشارد هولبروك قد عبر في عام 1997، عن استيائه من الأسلوب الاستفزازي الذي يتعامل فيه الاتحاد الأوربي مع تركيا، وطالب بعدم غلق الأبواب أمامها كلياً حتى لا تتعطل العلاقات الأمنية وغير الأمنية بين الاتحاد والحلف[112].

ثالثاً: إن استمرار النزاع وعدم حسمه من قبل الحلف بشكل يرضي المطالب التركية قد يصرف أنقرة عن الاهتمام بالدور الكبير الذي أوكلت عليه لمواجهة الأزمات التي تواجه الناتو في قوسي الأزمات الجنوبية والشرقية، وخاصة احتمالات قيام تحالفات أو محاور بين الدول الإسلامية أو بينها وبين الدول العربية تكون موجهة ضد المصالح الغربية، ولعل أسوأ سيناريو يمكن أن يترتب على هذه الحالة هو أن تهدد أنقرة بفك ارتباطها بالحلف، والاتجاه نحو تقوية علاقاتها بالدول المجاورة لها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وخاصة أنها تعيش في خضم عدم استقرار سياسي، وأن هناك إمكانية لصعود الفئات الإسلامية إلى سدة الحكم مرة أخرى والتي من أهم أهدافها على صعيد الشؤون الخارجية إنهاء علاقة تركيا بالناتو. والرأي الراجح أن هذا التوجه التركي يمكن أن يتغلغل داخل المؤسسة العلمانية التي يسيطر عليها الجيش لأن تهاون الحلف في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سوف يمثل جرحاً للمشاعر الوطنية والقومية فيها، وعدم تقدير لخدماتها الطويلة للغرب، وقد يكون هذا السيناريو أحد الأسباب التي دفعت واشنطن إلى تنشيط الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عن طريق تشجيع أنقرة على توقيع اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل في عام 1996، بغية إبعاد فكرة فك ارتباطاتها الأمنية بالغرب[113].

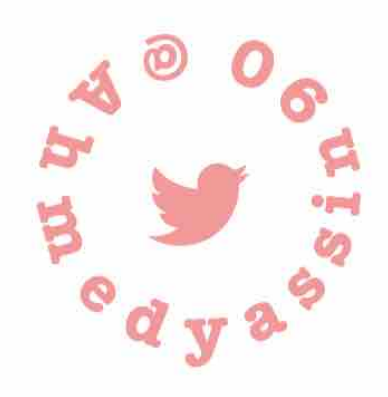
رابعاً: إن النزاع التركي ـ اليوناني يمكن أن يعطي روسيا فرصة لعرقلة توسيع الناتو نحو الشرق وبشكل خاص في جنوب شرقي القارة الأوربية التي يجري فيها النزاع، حيث تجمع العديد من المصادر على أن موسكو كانت السبب المباشر لتأجيج هذا النزاع عندما قامت في عام 1996، بعقد صفقة صواريخ "إس ـ 300" مع قبرص بدعم وإسناد قويين من اليونان، بغية تمكين نيقوسيا من حماية نفسها ضد الخروقات الجوية التركية وضرب قواعدها الواقعة على بعد 150 كيلومتراً جنوبي تركيا، كما أنها قامت في العام نفسه بعقد اتفاقية مع اليونان لإنشاء جامعة الشعوب الأرثوذكسية، الرامية إلى إحياء الفكرة السلافية القديمة المناهضة لتركيا من حين أن كانت منطقة البلقان خاضعة للسيطرة التركية في القرن الماضي[114].

لقد بررت قبرص واليونان عقد صفقة الصواريخ واتفاقية إنشاء جامعة الشعوب الأرثوذكسية من أجل منع أنقرة من التغلغل والهيمنة على كل منطقة البلقان وبحر إيجة وحوض المتوسط، وبخاصة بعد أن قامت تركيا بعقد اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل، كما أنهما يستهدفان من ذلك إثارة تركيا والغرب والضغط عليهما لإعادة فتح ملف الأزمة القبرصية الذي ظل مجمداً من عام 1974[115].

أما موسكو فإنها تستهدف بذلك دفع النزاع التركي ـ اليوناني إلى حافة الهاوية، بغية إشغال الغرب عن فكرة التوسع نحو الشرق، وصرف أنظار تركيا عن التغلغل في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز. والواقع أن موسكو منذ تولي يفجيني بريماكوف وزارة الخارجية الروسية عام 1996، قد أخذت تستخدم في مواجهة استرتيجية الناتو في التوسع، الأسلوب نفسه لدبلوماسية الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، والمتمثلة في تهديد المصالح الغربية عن طريق خلق الأزمات لها، والتقرب وعقد التفاهمات والصداقات الاستراتيجية مع بعض القوى الإقليمية والدولية التي تشكل تهديداً لتلك المصالح مثل إيران والصين[116].

يبقى النزاع التركي ـ اليوناني من القضايا المهمة والمستعجلة التي تواجه استراتيجية الناتو في التوسع سواء في الحاضر أو المستقبل، لأنه نزاع من الداخل ويمكن أن يشكل أرضية خصبة لبروز الانقسامات الحادة بين الأعضاء الأصليين، مما يصعب من خلالها اتخاذ قرارات حاسمة بشأن التوسع، وهذا ما دفع واشنطن إلى تكثيف جهودها

للتوسط من أجل حسم النزاع عن طريق إقناع حلفائها الأوربيين في الناتو، والذين هم أعضاء أيضاً في الاتحاد الأوربي، بضرورة إقامة علاقة خاصة بتركيا تتضمن شقين؛ أحدهما اقتصادي، عبر منحها وضعاً تفضيلياً في مجالات المبادلات التجارية، وثانيهما أمني، عبر مشاركتها الفعالة في الأمن الأوربي عن طريق منحها العضوية الكاملة في اتحاد غرب أوربا[117]، وهذا الحل الوسط قد يرضي أطراف النزاع جميعها، فلن ترفضه قبرص واليونان مادام ينطوي على إمكانية لحسم الأزمة بشكل نهائي، وستقبله تركيا باعتباره خطوة أولية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

التصورات المحتملة لمستقبل حلف شمال الأطلسي

لقد اقتصرت دراستنا لدور حلف شمال الأطلسي حتى الآن على مرحلتين هما: الوصف والتفسير، حيث حاولنا من خلالهما الإجابة عن تساؤلات مهمة تخص ماضي الناتو وحاضره؛ مثل: لماذا بقي الحلف بعد اختفاء العوامل التي أدت إلى نشوئه من عام 1949؟ وما مسوغات هذا البقاء؟ وما انعكاساته على استراتيجيته الجديدة؛ سواء من زاوية الهدف المركزي المعلن والمتمثل في التوسع نحو الشرق من أجل بناء إطار جديد للأمن عبر جانبي الأطلسي، أو من زاوية القدرات والاستراتيجية العسكرية والهيكلية والوظائف الجديدة، والقابلية على مواجهة القضايا والعلاقات التي تعوق مسيرته لتحقيق هدفه المركزي؟

سنسعى في هذا الفصل إلى بيان تصوراتنا المحتملة لمستقبل الناتو، أي أننا سنلج المرحلة الأخيرة من مراحل المعرفة العلمية وهي التنبؤ، التي تتضمن الإشارة إلى ما سيقع للحلف بعد توافر شروط وظروف معينة: هل سيضعف ويتفكك تحت تأثير هذه الظروف والشروط أم سيحافظ على كيانه ويستمر؟ وهل يمكن أن يتحول في المستقبل إلى شيء جديد في العلاقات الدولية؟ معتمدين في ذلك على المنهج الوظيفي باعتبار أنه ينظر إلى المؤسسات السياسية وغير السياسية، سواء داخل إطار النظام السياسي الداخلي للدول أو في إطار النظام الدولي، على أنها كائنات حية تقوم بأدوار ووظائف متعددة، وأن بقاءها وتماسكها واستمرارها وتطورها يعتمد على قدرتها على أداء هذه الوظائف والأدوار[1].

فالحزب السياسي مثلاً هو بنية أو مؤسسة ضمن النظام السياسي الداخلي للدول، ويقوم بوظائف عدة، كإيصال رغبات الناخبين إلى الحكومة وإعلامهم بالمشكلات السياسية المهمة، وتهيئتهم للمشاركة في السلطة، وقد يحدث أن يضعف الحزب ويتفكك نتيجة عدم قدرته على أداء وظائفه تحت تأثير ظروف وشروط معينة بعضها داخلي مثل حدوث الانقسامات والتكتلات فيه، وبعضها خارجي مثل وجود

جماعات ضغط ومصالح ومؤسسات حكومية رسمية تقوم بوظائفه نفسها وبصورة أفضل منه، وقد يحافظ الحزب على أدائه وتماسكه، وربما يتطور إلى شيء جديد مثل تسلم السلطة.

وما يقال عن الحزب السياسي، يمكن أن يقال عن الحلف العسكري من شاكلة الناتو، فهو أيضاً بنية أو مؤسسة ضمن النظام الدولي الراهن، ويقوم بأدوار ووظائف معينة، مثل حماية الأعضاء فيه والدفاع عنهم في حالة وقوع التهديد، والمساهمة في تطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتعبير عن مصالحهم الوطنية والجماعية، وبالتالي فهو كالحزب يمكن أن يضعف ويتفكك إذا فشل في أداء وظائفه، أو يحافظ على كيانه واستمراره، أو يتحول إلى شيء جديد في العلاقات الدولية كقوة سياسية عسكرية مهيمنة.

وتبعاً لما تقدم، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة سيناريوهات تتناول مستقبل الحلف؛ هي سيناريو الضعف والتفكك، وسيناريو الاستمرارية، ثم سيناريو التحول إلى قوة سياسية ـ عسكرية عالمية، مع تأكيدنا الترابط الوثيق بين مرحلة الوصف والتفسير ومرحلة التنبؤ، واعتماد الأخيرة على ما تتوصل إليه الأولى من تحليلات واستنتاجات، فضلاً عن احتمالية التنبؤ وليس حتميته، لأن الحتمية تبعد الموضوع قيد الدراسة عن الموضوعية.

سيناريو الضعف والتفكك

يمكن تقسيم العوامل المحتملة لضعف الناتو وتفككه وفقاً لفرضيات المنهج الوظيفي إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية

من العوامل الداخلية احتمالية حصول انقسامات داخلية في الناتو تعوقه عن أداء وظائفه ودوره المرسوم في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ويمكن هنا أن نعطي ثلاثة عوامل لهذه الانقسامات الداخلية هي:

1. العامل الأيديولوجي

تمثل الأيديولوجيا أرضية مشتركة ذات طابع أخلاقي وعقائدي تستند إليها المصالح الوطنية والقومية للدول الأعضاء في الأحلاف، فقد أثبتت حقائق الحرب الباردة أن قوة وتماسك الوحدة الداخلية لحلف وارسو السابق إنما عادت إلى تسلحه بأيديولوجية عالمية موحدة ومقبولة من جميع أعضائه، قللت إلى حد كبير من الانقسامات الداخلية فيه، في حين كان الناتو يعاني باستمرار بسبب حدة انقساماته الداخلية لعدم تسلحه بأيديولوجيا واضحة[2]؛ فالنزعة الاستقلالية الفرنسية، والاختلافات حول تقسيم الأعباء والتكاليف الداخلية، وقيام بعض الأعضاء بإقامة علاقات خاصة ومصلحية مع الاتحاد السوفيتي السابق مثل فرنسا وألمانيا هي أدلة على الضعف الأيديولوجي للناتو[3].

ورغم أن الحلف حاول إعطاء تبرير أيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء الحرب الباردة، والمتمثل في فكرة التوسع نحو الشرق من أجل تشييد بنيان جديد للأمن الأوربي والأطلسي، فإن هذه الفكرة لم تحظ بالإجماع الفكري، وخضعت تفسيراتها للاعتبارات المصلحية للقوى الكبرى فيه، وقد لا تبدو تأثيرات هذه الاعتبارات في وحدة الناتو واضحة في الوقت الحاضر، بما أن عملية التوسع مازالت في بداياتها الأولى، وأن واشنطن مازالت قوة مهيمنة على شؤون الحلف، لكن تلك التأثيرات قد تطفو على السطح في المستقبل، ومثال ذلك تعهد كل من ألمانيا وفرنسا في أثناء القمة الثلاثية التي عقدت في موسكو في 6 أيار/ مايو 1998 بعرقلة خطط الحلف لضم دول البلطيق ضمن المرحلة الثالثة من التوسع المقرر لها أن تبدأ في عام 2003، مقابل فتح الأسواق الروسية أمام الاستثمارات الفرنسية والألمانية، تمهيداً لضم روسيا إلى الجسد الأوربي المتمثل في الاتحاد الأوربي، أو إعلان هذه القوى الثلاث معارضتها لهيمنة واشنطن على الشؤون الدولية[4]. ثم ألا يمكن أن يشهد المستقبل موقفاً ابتزازياً فرنسياً، مفاده عدم الموافقة على انضمام الدول المرشحة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة، إلا بعد موافقة الناتو على منحها قيادة المنطقة الجنوبية للحلف؟ وربما تؤيدها في ذلك دول أعضاء لها المصلحة نفسها في هذه القيادة لكونها تخدم مصالحها الاستعمارية في حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا[5].

من جهة أخرى فإن انضمام دول شرق ووسط أوربا إلى الحلف سيؤدي إلى انقسامه إلى مجموعتين حضاريتين؛ هما مجموعة دول وشعوب أوربا الغربية ذات القيم والثقافات المستنبطة من أنظمتها الرأسمالية الليبرالية، ومجموعة دول وشعوب وسط وشرق أوربا التي هي أقرب في ثقافاتها وقيمها إلى دول الشرق في آسيا والشرق الأوسط. صحيح أن وظائف الحلف السياسية والاقتصادية تستهدف زرع قيم الغرب وثقافاته في شعوب شرق أوربا، إلا أن ذلك لا يتحقق خلال فترة قصيرة، لأن الحقائق التاريخية أفادت بأن نمو وترابط هذه القيم والثقافات لدى شعوب أوربا الغربية قد استمر عدة قرون[6].

هذا الاختلاف الأيديولوجي بين مجموعتين حضاريتين داخل الناتو من شأنه أن يعرقل دوره العالمي المرسوم من قبل القوى الكبرى فيه، وهو استخدامه كوسيلة للهيمنة على النظام الدولي؛ إذ قد تجد بعض دول وسط وشرق أوربا المنضمة إليه حديثاً أنه لا مصلحة لها في الموافقة على قراراته وتقديم التسهيلات له، لاستخدام قواته بشكل هجومي ضد شعوب آسيوية أو أفريقية ترتبط معها بصلات ثقافية وتاريخية واقتصادية عريقة، مما سيقيد من حرية استراتيجيته العسكرية الجديدة، وخاصة في المناطق التي أطلقنا عليها "قوسي الأزمات الجنوبية والشرقية"، فضلاً عن أن رغبة هذه الدول للانضمام إليه لم تأت لسد حاجة أيديولوجية أو للحصول على نصيب من الهيمنة العالمية بقدر ما جاءت لتلبية احتياجات أمنية ضد احتمالات عودة الهيمنة الروسية عليها، وللحصول على مساعدات الغرب الاقتصادية والمالية للتعجيل في تحولها نحو اقتصاد السوق.

2. عامل الأعباء والتكاليف

مثلت الأعباء والتكاليف الدفاعية للناتو معضلة مستديمة فيه طوال سنوات الحرب الباردة، حيث كانت واشنطن تتهم الأوربيين بالتقصير في هذه المسألة، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مصلحية مع الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو السابق في الوقت الذي تحملت هي فيه كافة نفقات الدفاع عنهم وحماية مصالحهم في الخارج. ومن المفترض أن تخف حدة هذه المعضلة بعد انتهاء الحرب الباردة، واختلاف طبيعة

التـهـديدات، ومـسـاهـمـة الأوربيين في عـملية البنـاء الأمني عبـر عـملية التـوسع نحـو الشرق، ومع ذلك ترد هنا الملاحظات التالية:

أ. مـازال الإنفـاق الأمـريكي الـدفاعي على الحلف أعلى بكثـيـر من الإنفـاق الأوربي حيث ارتفعت نسبته من 59.9٪ في عام 1992 إلى 62.7٪ في عام 1997، مقـابل تراجع الإنفاق الأوربي للفترة نفسها من 38٪ إلى 35.3٪[7]، وبالتالي فإن هنالك احتمالات كبيرة بأن تثير واشنطن مسألة إعادة تقسيم الأعباء والتكاليف بشكل متساو مع الأوربيين، سواء تحت تأثير العجز المستمر في ميزانيتها الفيدرالية أو لأن الطابع الغالب لعملية البناء الأمني الجديد هو أوربي أكثر مما هو أطلسي.

ب. ثمة احتمال لأن تفشل دول وسط وشرق أوربا في تحقيق التكاليف المقدرة من جراء عملية التوسع، والبالغة 48 مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية البالغة 130 مليار دولار، وعندئذ ستثار مسألة من سوف يتحمل هذا المبلغ الكبير؟ هل هم الأوربيون أم الأمريكيون؟ وإذا فشل الحلفاء في حسم هذه المسألة فهل يعني ذلك تراجع الحلف عن عملية التوسع، أم إيقافها عند حدود معلومة تتضمن المرحلة الأولى فحسب؟

جـ. ثمة احتمال أن يتراجع بعض الأعضاء الأصليين عن تحمل نصيبهم من أعباء التوسع لاعتبارات اقتصادية وسياسية خاصة بهم، ويمكن أن نضرب هنا مثلين لهذا التراجع؛ الأول يتعلق بألمانيا والثاني بفرنسا.

بالنسبة إلى ألمانيا، فإن الحلف يعوّل كثيراً على قوتها الاقتصادية لتحمل جزء مهم من أعباء التوسع، وخاصة أنه يحقق لها مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية باعتباره استرجاعاً لمجالها الحيوي، بيد أن الاقتصاد الألماني آخذ في التراجع من التسعينيات، حيث أضافت الوحدة الألمانية أعباء اقتصادية هائلة عليه، وعجز عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للجزء الشرقي من ألمانيا، فارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من الألمان المسجلين في الدوائر المختصة إلى 4.4 ملايين شخص، أي نسبة 11.4٪ من مجموع السكان في عام 1997[8]، فإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود 7.2 ملايين شخص من الأجانب، هم أيضاً بمنزلة العاطلين عن العمل

فإن نسبة البطالة قد تصل في العام ذاته - كما ترى بعض المصادر - إلى 20٪ من مجموع السكان[9].

لقد كان لهذا التراجع الاقتصادي أثر كبير في خسارة المستشار الألماني هلموت كول وحزبه المسيحي الديمقراطي للانتخابات العامة التي جرت في عام 1998 لصالح الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة جيرهارد شرويدر، كما أنه قد يكون مؤشراً لتراجع ألمانيا عن تعهداتها بتحمل أعباء توسيع الناتو نحو الشرق.

أما فرنسا فهي أيضاً تعاني أزمة اقتصادية؛ فقد تراجع نموها الاقتصادي في حقبة التسعينيات إلى 2.1٪ بعد أن وصل إلى 4.8٪ في حقبة الثمانينيات، وأصبحت تحتل المركز الحادي والعشرين في قائمة أفضل دول العالم اقتصادياً بعد أن كانت تحتل المركز السادس[10]، وقد يكون هذا سبباً قوياً لتراجع باريس عن التزاماتها بتحمل جزء من تكاليف توسع الناتو نحو الشرق، ولكن هناك سبباً سياسياً أقوى، وهو أنها قد لا تبدي استعداداً قوياً لتحمل هذه التكاليف مادام المستفيد من التوسع دولاً أخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أخرى إن المنطق يرى أن تكون باريس أكثر استعداداً لتحمل أعباء التوسع إذا اتخذ صيغة أطلسية جنوبية أي صوب مصالحها في حوض المتوسط وشمال أفريقيا، ولكنها تكون أقل استعداداً في صيغته الحالية التي تستفيد منها بالدرجة الأولى واشنطن وبرلين.

3. عامل الانسلاخ

وهو أسوأ السيناريوهات الداخلية التي قد تضعف الناتو وتدفع إلى تفككه، مادام يتضمن احتمالات انسحاب بعض أعضائه الأصليين منه، ولا يثير هذا السيناريو معضلة كبرى فيما لو انسحب من الحلف بعض دول وسط وشرق أوربا بعد انضمامها إليه، لأن الحلف كان ولايزال قائماً حتى قبل التفكير في ضم هذه الدول إليه، بيد أن المعضلة يمكن أن تظهر في حالة انسحاب أعضاء أصليين أو مؤسسين وبالتحديد تركيا وفرنسا.

أ. الانسحاب التركي: لا توجد حتى الآن تلميحات أو إشارات تركية علنية أو ضمنية للانسحاب من الناتو، ولكنها قد تظهر في المستقبل كرد فعل على موقف الاتحاد الأوربي الرافض ضم أنقرة إليه، أو إذا ما أقدم الاتحاد على ضم قبرص إليه وإلى جناحه العسكري المتمثل في اتحاد غرب أوربا دون مراعاة للمصالح التركية في هذه الجزيرة، ومما قد يرجح من احتمالات إقدام تركيا على هذه الخطوة، هو قرارها الصارم المتضمن تجميد علاقاتها بالاتحاد الأوربي، بعد أن جاءت مقررات قمته المنعقدة في فيينا عام 1998 مخيبة للآمال التركية، لأنها أشارت إلى مسألة التعاون مع تركيا وليس إلى انضمامها*[11]، وإذا ما ربطنا هذا الموقف التركي بالخطوات التي اتخذتها أنقرة للعودة إلى بيئتها الآسيوية والإسلامية، فإن ذلك قد يكون مقدمة لصدور مثل هذه التلميحات والإشارات المتضمنة الانسحاب من الناتو، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

أولاً: تشجيع دول وسط آسيا والقوقاز على تصدير موارد طاقتها من النفط والغاز والموارد الأخرى مثل الذهب والحديد عبر الأراضي والمضايق التركية، وهي خطوة سوف توفر لأنقرة عوائد تبلغ نصف مليار دولار سنوياً[12]، وبالتالي ستتمكن من تعويض خسارتها الناجمة عن انقطاع علاقتها الاقتصادية والتجارية بالاتحاد الأوربي.

ثانياً: العمل على إقامة رابطة مع دول آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية مثل كازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان، ربما تمهد في المستقبل إلى ظهور تكتل اقتصادي وسياسي وحتى استراتيجي تقوده أنقرة، وخاصة أن دول هذه المنطقة تشجع قيام مثل هذه الرابطة، فقد أشار الرئيس الكازاخستاني إلى «أن بلاده تريد إقامة اقتصاد السوق الحرة، والنموذج الوحيد أمامنا هو تركيا»، كما أشار إلى ذلك الرئيس الأوزبكستاني عندما قال: «إنني أعلن أمام العالم بأسره بأن بلادي سوف تسير على الطريق التركي»[13].

* جدير بالذكر أن قمة الاتحاد الأوربي التي عقدت في كوبنهاجن في كانون الأول/ ديسمبر 2002 قد أقرت تأجيل النظر في طلب انضمام تركيا للاتحاد إلى كانون الأول/ ديسمبر 2004، وذلك لمراجعة مدى تلبيتها لشروط الاتحاد وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. (المحرر)

ثالثاً: استخدامها لغة الخطاب الإسلامي في علاقاتها المتأزمة بالاتحاد الأوربي، حيث أشار مسعود يلماظ رئيس الوزراء السابق في أعقاب مؤتمر الاتحاد الأوربي في لوكسمبورج عام 1997 إلى «أن ألمانيا ودولاً أخرى تسعى إلى تحويل الاتحاد الأوربي إلى ناد مسيحي يستبعد تركيا التي يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة لسكانها»[14].

وقد تكون هذه الخطوات هي إجراءات اتخذتها تركيا بدفع من واشنطن من أجل احتواء الدور الروسي أو الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى، وأن الخطاب الإسلامي التركي هو مجرد موقف تكتيكي يعبر عن امتعاض أنقرة لعدم جدية الاتحاد الأوربي في ضمها إليه وتفضيل دول أخرى معادية لها مثل قبرص واليونان، ولكنه قد ينمّي في المستقبل إدراكاً لدى الأتراك من علمانيين وغير علمانيين، مفاده ما الذي يرغم تركيا الإسلامية على تسخير أراضيها وتجنيد طاقاتها وقدراتها لخدمة حلف معظم أعضائه من أوربيين مسيحيين ينتمون إلى اتحاد لا يقدر تركيا حق قدرها، ولا يعترف بخدماتها السابقة والحالية في الدفاع عن الأمن عبر جانبي الأطلسي؟ وقد يشجعها هذا الإدراك على اتخاذ قرار بالانسحاب من الحلف، وبخاصة إذا أدت أوضاعها السياسية غير المستقرة إلى أن تتولى الحكم فيها قيادات إسلامية، وعندئذ سيتعرض الناتو لمعضلة استراتيجية كبرى ليس بسبب انكشاف جبهته الجنوبية إزاء التحديات الخارجية، وخسارته قوة عسكرية برية كبيرة فحسب، بل لأن هذا الانسحاب سيقلب المعادلة الاستراتيجية لمسرح عملياته الخارجية رأساً على عقب، فبدلاً من أن تتوجه استراتيجيته العسكرية إلى تطويق واحتواء قوسي الأزمات الجنوبية والشرقية من خلال تركيا، سيصبح هو مطوقاً بهاتين القوسين وعبر تركيا أيضاً، وبخاصة إذا ما نجحت في تطوير علاقاتها ببيئتها الآسيوية والإسلامية إلى حد تكوين تكتل بزعامتها.

ب. الانسحاب الفرنسي: بغض النظر عن النزعة الاستقلالية التي دفعت باريس في الماضي إلى الانسحاب من الجناح العسكري للناتو، فإنه يمكن إعطاء سببين محتملين لانسحابها منه في المستقبل هما:

أولاً: استمرار الهيمنة الأمريكية على شؤون الحلف، وخاصة في موضوع رفض تسليم فرنسا مسؤولية قيادة المنطقة الجنوبية للحلف، وهو أمر قد يخلق لدى فرنسا حالة من الامتعاض والإحساس بالمهانة والاستخفاف من مكانتها كقوة في الحلف، حيث تتولى واشنطن القيادة العامة بشقيها الأطلسي والأوربي وتتولى ألمانيا قيادة المنطقة الوسطى وشرق أوربا وتتولى بريطانيا قيادة المنطقة الشمالية، في حين لا تتولى فرنسا أي قيادة حتى على مستوى القيادات الفرعية المنبثقة عن القيادات الرئيسية.

ثانياً: مساعي واشنطن للهيمنة والسيطرة على شؤون القارة الأفريقية على حساب تراجع الدور الفرنسي، حيث شهدت السنوات القليلة الماضية تصاعداً ملحوظاً للدور الأمريكي في حسم مشكلات هذه القارة كما حصل في الجزائر وجمهورية الكونجو الديمقراطية والسنغال، مما يهدد المصالح الحيوية الفرنسية في شمال أفريقيا وحوض المتوسط[15].

وتبعاً لما تقدم فإن التحليل لا يستبعد أن تكون مساعي باريس لإقامة الشراكة الأوربية ـ المتوسطية أو إنشاء قوات التدخل السريع الأوربية في حوض المتوسط[16] هي مقدمات لهذا الانسحاب من الناتو وتكوين كتلتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في منطقة شمال أفريقيا وحوض المتوسط، وتكمن الخطورة هنا في احتمالات نجاح باريس في جر دول أخرى في الناتو لهذا الانسحاب مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، تحت تأثير الإغراءات والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تحققها لهم الشراكة مثل تحويل حوض المتوسط إلى منطقة تجارة حرة في عام 2010[17]. وبعبارة أخرى، قد تستطيع باريس إقناع هذه الدول الأوربية بأن خسارتها لمكاسبها الاقتصادية وغير الاقتصادية من جراء انسحابها من الناتو يمكن تعويضها من خلال هذه الشراكة، والتي تعني استعادتها لسيطرتها الاستعمارية القديمة في هذه المنطقة.

سيؤدي هذا الانسحاب شبه الجماعي من الحلف بالتأكيد إلى تفكيكه، أو إضعاف جبهته الجنوبية إلى حد كبير فيما لو ربطنا ذلك بانسحاب تركيا، لأنه سيواجه

عندئذ تكتلين قويين؛ أحدهما في وسط آسيا، والآخر في شمال أفريقيا وحوض المتوسط، مما سيعوق دور الحلف العالمي في فرض الهيمنة على النظام الدولي.

ثانياً: العوامل الخارجية

تتضمن العوامل الخارجية احتمالات بروز مؤسسات أوربية تستطيع القيام بوظائف الحلف وبصورة أفضل منه، أو بروز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات لدوره في فرض الهيمنة على النظام الدولي.

ويمكن أن نضرب بالنسبة إلى الحالة الأولى مثلاً الاتحاد الأوربي كمؤسسة إقليمية أوربية تقوم بوظائف الناتو نفسها السياسية والاقتصادية والعسكرية في بناء الأمن الأوربي من خلال التوسع نحو الشرق أيضاً، فرغم أن الاتحاد الأوربي مايزال يمثل قوة اقتصادية كبرى ذات تأثير سياسي وعسكري هش في الشؤون الأوربية والدولية، فإن مسيرته في السنوات القليلة الماضية قد تدفع إلى اعتقاد احتمالات تحوله إلى قوة سياسية وعسكرية، يمكن أن تستقطب في المستقبل جميع الدول الأوربية وتغصب من الناتو قدرته على أداء وظيفته وقيمته الفعلية في بناء واستقرار الأمن الأوربي[18]، ويبدو ذلك واضحاً من كون مشروعه في التوسع نحو الشرق يجري بشكل أوسع وأعمق من مشروع الحلف.

سياسياً، نجح الاتحاد في عام 1995 في ضم دول من شمال ووسط أوربا ليست أعضاء في الناتو أو حلف وارسو السابق، باعتبارها دولاً حيادية مثل النمسا وفنلندا والسويد وأيرلندا وسويسرا، وهو ما خفف من امتعاضها من الحلف الذي لم يدرجها ضمن أي مرحلة من مراحل توسعه، رغم كونها دولاً ديمقراطية ومتطورة اقتصادياً، وقد قلّلت نهاية الحرب الباردة من قيمتها الحيادية إلى حد كبير[19]، كما أن الاتحاد كان الأسرع في ضم بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا في أثناء قمته في كوبنهاجن عام 1997، وهي الدول نفسها التي كان من المقرر ضمها إلى الناتو في عام 1999، والتي انضمت إليه فعلاً في ذلك العام عدا سلوفاكيا، فضلاً عن أنه أعطى وعوداً قوية لضم رومانيا وسلوفينيا وقبرص خلال وقت قصير جداً[20].

وعسكرياً، فإن الاتحاد يسعى إلى تطوير جناحه العسكري المتمثل في اتحاد غرب أوربا، من خلال استخدام معايير مرنة للعضوية تتجلى في الآتي[21]:

1. الأعضاء الأصليون؛ مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ثم اليونان التي انضمت في عام 1992، وجميع هذه الدول أعضاء في الناتو والاتحاد الأوربي معاً.

2. الأعضاء المشاركون؛ مثل آيسلندا والنرويج وتركيا، وهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوربي ولكنهم أعضاء في الناتو.

3. الأعضاء المراقبون؛ مثل فنلندا والسويد والنمسا وسويسرا وأيرلندا، وهم ليسوا أعضاء في الناتو، لكنهم كسبوا عضوية الاتحاد الأوربي في عام 1995.

4. الشركاء المنضمون؛ ويتمثلون في دول من وسط وشرق أوربا هي بلغاريا والمجر ودول البلطيق الثلاث وسلوفينيا وتشيكيا وسلوفاكيا.

هذه المعايير المرنة قد تسهل عملياً وبصورة أسرع اكتساب العضوية الكاملة لجميع الدول الأوربية في اتحاد غرب أوربا سواء الحيادية منها أو دول وسط وشرق أوربا، فيما لو قارناها بمعايير العضوية الجديدة في الناتو التي تتسم نوعاً ما بالصرامة، وبخاصة اشتراط حصول تحولات ديمقراطية واجتماعية في الدول الراغبة في الانضمام إليه، وهي تحولات قد لا تحدث بين ليلة وضحاها لأنها ترتبط بظروف هذه البلدان الداخلية واستيعاب قيادتها وقواها السياسية وشعوبها لأهمية هذه التحولات، وعندئذ ستبقى هذه الدول تعيش في فراغ أمني ما بقيت مقيدة نفسها بالانضمام إلى الناتو. بعبارة أكثر دقة، إن انضمام هذه الدول لاتحاد غرب أوربا وفقاً لمعاييره المرنة قد يملأ عليها هذا الفراغ، لأنها ستكون مشمولة بفعاليات القوات المتعددة الجنسيات والمهمات التي أنشأها الاتحاد الأوربي ووضعها تحت تصرف جناحه العسكري بالاعتماد على الوسائل العسكرية للناتو، لكن دون مشاركة واشنطن فيها.

وتبعاً لما تقدم فقد يثار الجدل مجدداً حول قيمة الناتو ووظائفه الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمن الأوربي، فيما لو نجح الاتحاد الأوربي وجناحه العسكري في ممارسة

هذه الوظائف بصورة أسرع وأفضل من الحلف، وربما يؤدي ذلك في المستقبل إلى ظهور نزعة أمنية أوربية خالصة تستبعد الأطلسية المتجسدة في الناتو، وإذا كان ظهور هذه النزعة في فرنسا هو تحصيل حاصل بسبب سياستها الاستقلالية، فإن احتمالات ظهورها في ألمانيا قوية أيضاً لأنها كانت منذ البداية تفضل أن يتخذ توسع الناتو نحو الشرق صيغة أوربية خالصة، تشمل جميع دول وسط وشرق أوربا عبر استثنائها من شروط العضوية، ودون التمادي في التوسع ليشمل المجال الحيوي الروسي المتمثل في رابطة الدول المستقلة. ولكن إذا لم تتحقق هذه الصيغة في توسع الحلف، وتحققت في توسع الاتحاد الأوربي وجناحه العسكري، فمن المحتمل أن تعيد برلين حساباتها في مسألة الموازنة الاستراتيجية بين الاثنين، تحت تأثير تساؤل مهم يمكن أن يطرح على المستويين الرسمي والشعبي وهو: ما الذي يرغم ألمانيا على تحمل تكاليف توسيع الناتو الباهظة، إذا ما توسع الاتحاد الأوربي وتحول من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى تستطيع توفير الأمن والاستقلال والرخاء الاجتماعي والاقتصادي لكافة شعوب القارة؟

بالطبع إن هذا التحول في مسيرة الاتحاد الأوربي يعتمد أساساً على حصول تفاهم استراتيجي فرنسي - ألماني، يتضمن تسوية خلافاتهما التاريخية والحالية بصدد صيغة توسيع الاتحاد[22]، كما أنه يتطلب التنسيق مع روسيا في إدارة الشؤون الأوربية ودمجها في الجسد الأوربي، والاستفادة من قدراتها العسكرية وخاصة النووية لتكوين مظلة تقلل الاعتماد على المظلة النووية الأمريكية التي فقدت القيمة الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك نجد أن موسكو أكثر ترحيباً بتوسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق من توسيع الناتو، لأنها في الأول يمكن أن تستعيد مكانتها السياسية والعسكرية السابقة في أوربا، وبخاصة إذا ما اكتسبت عضوية الاتحاد أو جناحه العسكري، وفي هذا صرح الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين في أثناء القمة الثلاثية مع فرنسا وألمانيا في عام 1998 بأن «من أهم الأولويات تحويل روسيا إلى مجتمع مفتوح، وجعلها جزءاً من أوربا العظمى على المسرح الدولي»[23]، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمكنت من التغلغل في الاتحاد الأوربي ومؤسساته المتعددة.

أما بالنسبة إلى الحالة الثانية المتمثلة في بروز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات للناتو في فرض الهيمنة العالمية، فمن المرجح أن تكون آسيا أكثر المناطق المرشحة لبروز هذه القوى.

إقليمياً، هناك احتمالات بروز تحالفات إسلامية أو إسلامية ـ عربية في قوسي الأزمات الجنوبية والشرقية مناهضة للمصالح الغربية، وهي تحالفات يمكن أن تشكل تحديات كبرى لاستراتيجية الناتو العسكرية، إذا ما انسلخت منه تركيا لتصبح عنصراً حيوياً فيها بدلاً من أن تكون وسيلة لاحتوائها كما أشرنا[24].

ودولياً، هناك التفاهم الاستراتيجي الروسي ـ الصيني عام 1996 الذي جاء كرد فعل على مشروع الناتو بالتوسع ضمن مناطق آسيا الوسطى، ولكن الأهم من كل ذلك احتمالات بروز تفاهم استراتيجي ياباني ـ صيني، يمكن أن تتمثل فيه كل عناصر القوة العالمية، من بشرية واقتصادية وسياسية وتقنية وعسكرية، بل حتى ثقافية إذا ما أخذنا بالاعتبار تمسك الشعبين الياباني والصيني بنزعتهما التقليدية المحافظة، وتقاليدهما المستمدة من أصول الديانة الكونفوشيوسية، والسؤال المطروح هو: ما الذي يدفع هاتين الدولتين إلى هذا التفاهم؟ وهل للموضوع علاقة باستراتيجية التوسع الأطلسية؟ ثم ما انعكاسات ذلك على هذه الاستراتيجية؟

بالنسبة إلى الصين، فإن معارضتها لهذه الاستراتيجية هي تحصيل حاصل مادامت التوسعية الأطلسية في مناطق آسيا الوسطى تعني تحجيماً لدورها الإقليمي الآسيوي، وتهديداً لأمنها الوطني عندما تقترب قوات الناتو من حدودها الإقليمية، كما أنها ستعرقل مساعيها لاسترجاع ما تراه حقوقاً تاريخية وشرعية لها في تايوان، ولكن هناك عاملاً آخر مهماً جداً يتعلق بمخاطر الأطلسية على نمو الصين الاقتصادي وثقافتها الوطنية؛ إذ أخذت بكين بدءاً من حقبة التسعينيات في تحقيق نمو اقتصادي هائل وصل إلى 10.1٪ سنوياً[25]، واحتلت المركز الحادي عشر في قائمة أكبر الدول من حيث حجم تجارتها الخارجية بإجمالي قدره 200 مليار دولار[26]، والمركز الأول في قائمة الدول التي شهدت زيادة على صادراتها، كما بلغت الاستثمارات الأجنبية فيها من دول الجوار الآسيوي فقط ما هو بحدود 500 مليار دولار في عام 1994[27].

يعود هذا النمو الهائل إلى الموازنة الدقيقة بين سياسة الصين الإصلاحية والانفتاحية التي اعتمدتها من عام 1978، والتركيز على قدراتها الذاتية وثقافتها الوطنية والاقتصادية في أن تبقى بلداً إنتاجياً زراعياً وليس استهلاكياً، مع العمل في الوقت نفسه على اكتساب التقنية الحديثة في مجال التصنيع[28].

وتبعاً لما تقدم تخشى بكين أن تؤدي التوسعية الأطلسية إلى طمس معالم ثقافتها الوطنية والاقتصادية، وتحولها من مجتمع إنتاجي زراعي إلى مجتمع استهلاكي تسود فيه السلع المصنعة والقيم الغربية، وما يعنيه ذلك من إيقاف نموها الاقتصادي، وتعرضها للأزمات الاقتصادية التي يشهدها النظام الرأسمالي باستمرار؛ كالكساد والتضخم والانكماش والبطالة، فضلاً عن احتمالات تصاعد الموجات الليبرالية المطالبة بالإصلاح السياسي كما حصل في عام 1989[29].

أما في اليابان، فإن التوسعية الأطلسية توفر لها بلا شك مزايا أمنية استراتيجية، مثل استمرار علاقاتها التحالفية بواشنطن التي أتاحت لها الفرصة لإحياء اقتصادها المدمر بعد الحرب العالمية الثانية، واحتواء الدور الإقليمي للصين، التي تمكنها كذلك من مواجهة التحديات والأزمات التي يمكن أن تهدد أمنها الوطني؛ مثل تفجر الحرب بين الكوريتين، ووجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي بعض القوى الآسيوية، كالهند وباكستان وكوريا الشمالية، فضلاً عن تقوية موقفها السياسي والتفاوضي في أي مباحثات تجري مع موسكو حول جزر الكوريل المتنازع عليها من عام 1945. لكن هذه الأطلسية قد تجلب لها تحديات مستقبلية تؤثر سلبياً في نموها الاقتصادي وثقافتها الوطنية، وتعليل ذلك أن اليابان كالصين سعت إلى بناء اقتصادها بالاعتماد على قدراتها الذاتية وخبرة أفرادها وعلمائها ومؤسساتها الصناعية والمالية، ونظامها التعليمي والتربوي الذي يشدد على الخصوصية الثقافية للشعب الياباني، ويقدس قيمة العمل الجماعية[30].

لقد تمكنت اليابان بفضل هذه السياسة المحافظة من تحقيق قفزة نوعية اقتصادية هائلة، فأصبحت منتجاتها الصناعية واستثماراتها الخارجية تغزو الأسواق الأمريكية والأوربية والآسيوية، بحيث إنها حققت في عام 1994 ناتجاً قومياً إجمالياً قدره 4590

مليار دولار لتأتي في المرتبة الثانية بعد واشنطن التي حققت في العام نفسه 6738 مليار دولار[31]، وهو ما أحدث قلقاً متزايداً لدى القوى الأطلسية، وتصورت أن اليابان قد تستطيع في القرن الحادي والعشرين تحويل الأسواق الأمريكية والأوربية إلى مستعمرات استهلاكية تابعة لها، لهذا أخذت هذه القوى تضغط على طوكيو في سبيل التخفيف من قيودها الجمركية وفتح أسواقها أمام البضائع والاستثمارات الأطلسية، مستغلة في ذلك حاجة اليابان إلى الطاقة التي تسيطر عليها هذه القوى في مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي، وكذلك حاجتها إلى المواد الغذائية وخاصة الحبوب المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[32].

إن هذا الضغط الأطلسي سيضع اليابان أمام ثلاثة خيارات هي:

1. أن تتأطلس؛ بمعنى أن تقبل بشروط هذا الضغط، وتفتح أسواقها كلياً أمام البضائع والسلع والاستثمارات الأطلسية، وعندئذ ستفقد قيمها وتقاليدها الثقافية والاقتصادية والصناعية المتميزة، وتتحول من بلد إنتاجي صناعي مبدع إلى بلد استهلاكي، وهو خيار صعب وغير عقلاني، لأنه من المستبعد قيام أي صانع قرار سياسي ياباني بإيقاف نمو بلاده الاقتصادي من أجل بضائع وسلع مستوردة تستطيع اليابان إنتاجها وطنياً، وخاصة في مجالات الصناعة المختلفة. فضلاً عن أن هذا الخيار قد يصعِّد من المعارضة الداخلية للحكومة سواء من قبل الأحزاب والقوى السياسية، أو من قبل المؤسسات والشركات الصناعية والمالية، وبالتالي يدفع بهذا البلد إلى موجات من عدم الاستقرار السياسي.

2. أن تتأقلم؛ بمعنى أن تقبل ضغوط الأطلسية ضمن حدود معينة لا تؤدي إلى طمس معالم تقاليدها وثقافتها الوطنية والصناعية بشكل كلي، وهو خيار عقلاني، وبخاصة إذا ما أدركت اليابان أن الدور الاقتصادي للمؤسسة السياسية-العسكرية الأطلسية المتمثلة في الناتو، هو التنسيق بين السياسات الاقتصادية للقوى الغربية الرأسمالية سواء فيما بينها أو مع اليابان، بحيث يؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة المنافسة الاقتصادية ويمنح اليابان نصيباً من المشاركة في الهيمنة على النظام الدولي، ولو عن طريق تقديم الدعم المالي للفعاليات العسكرية وغير العسكرية التي يقوم بها الحلف في أوربا ومناطق العالم الثالث[33].

3. أن تتصلب؛ بمعنى أن ترفض الأطلسية بكل مفرداتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتتمسك بقيمها وتقاليدها الثقافية والصناعية، وتنظر إلى أمنها من خلال محيطها الآسيوي-الباسفيكي، وليس من خلال الارتباط بالأطلسية. وهذا الخيار صعب لأنه يتضمن خسارتها لعلاقاتها الأمنية المتميزة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لمصالحها وأسواقها الأمريكية والأوربية، لكنه ممكن أيضاً، فيما لو أدركت النخب الحاكمة والمسيطرة في اليابان من سياسية وغير سياسية أن هذه الخسارة يمكن تعويضها بالتقرب أو التفاهم الاستراتيجي مع القوى الفاعلة في المحيط الآسيوي-الباسفيكي وخاصة الصين، لاعتبارات عدة:

أ. لأن الصين قوة سياسية كبرى باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن تستطيع دعم اليابان في خلافاتها المحتملة مع القوى الأطلسية سواء في المسائل الأمنية أو الاقتصادية، وقد استطاعت بكين إبراز بعض معالم هذه القوة في مواقفها الرافضة لاستخدام القوة ضد العراق بصدد التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، وعرقلة العديد من القرارات التي كان يريد المجلس اتخاذها بهذا الصدد تحت تأثير الضغوط الأمريكية-البريطانية.

ب. لأن الصين قوة عسكرية كبرى، وتمتلك أكبر جيش بري في العالم يبلغ تعداده حوالي 2.3 مليون جندي نظامي، بالإضافة إلى عدد كبير من الطائرات وقواعد إطلاق الصواريخ البالستية العابرة القارات، وتجارب نووية مستمرة[34]، وبالتالي تستطيع طوكيو التنسيق مع بكين لإقامة ترتيبات أمنية دفاعية في جنوب شرقي آسيا والباسفيك يمكن أن تعوض عن خسارتها لعلاقاتها الأمنية المتميزة بواشنطن.

جـ. لأن الصين قوة اقتصادية ناهضة، وبلد زراعي منتج للمواد الغذائية وخاصة القمح الذي تحتاجه اليابان، وهنا تستطيع طوكيو مقايضة بكين لتزويدها بالسلع المصنعة والتقنيات المتطورة التي تحتاجها القاعدة الصينية الصناعية مقابل الحصول من الصين على ما تحتاجه من مواد غذائية وحبوب، بل إن

بكين تستطيع أن توفر لطوكيو منافذ للحصول على النفط، من خلال علاقاتها بدول الشرق الأوسط مثل إيران وبعض دول الخليج العربية وشمال أفريقيا مثل ليبيا.

هذه الاعتبارات، إذا ما أضفنا إليها وجود تناغم في اللغة والقيم والتقاليد الثقافية بين البلدين، فإن احتمالات تقاربهما أو تفاهمهما الاستراتيجي في المستقبل لمواجهة مخاطر الحلف الأطلسي عليهما تصبح واردة، لكن ذلك يتطلب بالطبع إزالة كافة العناصر التي أساءت إلى علاقاتهما في الماضي؛ مثل الإرث الاستعماري الياباني للصين، والارتباط الأمني الياباني بواشنطن، وموقفها المؤيد للسياسة الأمريكية في تايوان، والتخلي عن الخطابات السياسية القديمة المتمثلة في مساعي كل منهما للهيمنة على الشؤون الآسيوية.

أما عن مسألة انعكاسات التفاهم الياباني - الصيني على حلف الناتو، فهو سيؤدي إلى بروز كتلة سياسية واقتصادية وعسكرية آسيوية باسفيكية كبرى، وبخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أن لليابان والصين علاقات سياسية واقتصادية برابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان)[35]، من شأنها لو اتخذت طابعاً تحالفياً استراتيجياً أن تعوق استراتيجية الناتو للتوسع في آسيا، وبالتالي عرقلة دوره في تحقيق الهيمنة العالمية، كما أن من شأنها أن تضعف الحلف وتدفع إلى تفككه فيما لو ربطنا الموضوع باحتمالات تصاعد دور الاتحاد الأوربي على حساب دور الناتو في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي، لأنه في هذه الحالة ستبرز كتلتان عالميتان؛ هما الأوربية والباسفيكية لا يوجد فيهما أي دور قيادي للناتو وواشنطن، وعندئذ قد تضطر الأخيرة، إما إلى الانعزال والعودة إلى محيطها الأمريكي وتقويته بترتيبات أمنية وغير أمنية لمواجهة تحديات الكتلتين الأوربية والباسفيكية، وهو خيار صعب وغير منطقي، باعتبار أنه ينطوي على التضحية بمصالحها الحيوية في أوراسيا التي بنتها خلال العقود الماضية، وبالتالي تدمير اقتصادها الذي يعتمد في انتعاشه على انفتاح الأسواق العالمية أمامه، وإما أنها تلجأ إلى الموازنة بين مصالحها الحيوية لتقرر: أي من الكتلتين هي أكثر فائدة لها؟ وهنا لا يحترز البعض في الإفصاح عن أن واشنطن قد ترى تلك الفائدة في الكتلة الباسفيكية لاعتبارات عدة[36]:

1. لأن هذه الكتلة تستقبل أكثر من ثلث الصادرات الأمريكية، وأنه في القرن الحادي والعشرين سيصبح حجم التبادل التجاري بين واشنطن والباسفيك ضعف حجم التجارة عبر الأطلسي، أي بحدود 40٪.

2. لأن هذه الكتلة تمثل الآن أعلى مناطق العالم في النمو الاقتصادي وأعلاها كثافة سكانية، ويوجد فيها أوسع الأسواق الاستهلاكية العالمية، كما أنها الأقرب جيوسياسياً إلى مصالح واشنطن الحيوية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

3. لأن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تشهد تغييرات ديمجرافية في تركيبة سكانها، تتمثل في الانخفاض المحتمل للسكان من ذوي الأصل الأوربي من 80٪ في عام 1980 إلى 56٪ في عام 2050، مقابل تزايد ملحوظ لذوي الأصل الآسيوي من 2٪ إلى 22٪ للفترة نفسها.

4. لاتجاه واشنطن منذ انتهاء الحرب الباردة إلى تحسين علاقاتها ببعض القوى الآسيوية التي كان ينظر إليها على أنها تمثل مصادر تهديد لمصالحها الحيوية الآسيوية؛ مثل تطبيع علاقاتها بفيتنام والعمل على إعادة توحيد الكوريتين بالتنسيق مع الصين، وإلغاء سياسة احتواء بكين منذ الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانغ زيمين لواشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر 1997، والتي كان من أبرز نتائجها الاعتراف الأمريكي بأهمية الدور الإقليمي للصين في آسيا والفصل في التعامل معها بين موضوع التجارة وموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل لا نغالي إذا قلنا إن المستقبل قد يشهد سحب واشنطن لاعترافها ودعمها لتايوان، والعمل على ضمها إلى الصين إذا اقتضت مصالحها الحيوية تكوين كتلة أمريكية ـ باسفيكية لمواجهة احتمالات تحول أوربا إلى كتلة عظمى منافسة لها عالمياً.

قد تقوي هذه الاعتبارات في القرن الحادي والعشرين من الاتجاهات الداخلية في السياسة الأمريكية التي تدعو إلى استغناء واشنطن عن علاقاتها عبر الأطلسي وتوجيهها نحو الباسفيكية، وقد تطالبها حتى بإلغاء علاقاتها بالناتو، وهو ما عبر عنه مساعد وزير التجارة الأمريكية السابق جيفري مارتن في عام 1995 «من أن الأيام التي

كنا نُخضع فيها مصالحنا الاقتصادية للأحلاف العسكرية والأمنية قد انتهت ما لم نكن مهددين عسكرياً بشكل مباشر»[37]، وبالطبع فإن تحول هذه الاتجاهات إلى حقيقة ملموسة وقوة ضاغطة على صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي سيؤدي حتماً إلى انسحاب واشنطن من الحلف، وبالتالي انتهاؤه وتفككه كلياً على اعتبار أن وجودها فيه وزعامتها له هي أساس اكتسابه صفة التحالف مع الأوربيين، كما سنشير إلى ذلك تفصيلاً في سيناريو الاستمرارية.

سيناريو الاستمرارية

لا يحتاج هذا السيناريو إلى تفصيلات معقدة، فقد سبق أن أشرنا إلى أن الحلف بقي واستمر حتى الآن، لأن البيئة الأوربية الجديدة، أوجدت قضايا جديدة فرضت ذلك؛ مثل التحديات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوربي، ومعضلات الوحدة الأوربية وخاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع، والعلاقة بروسيا ودول رابطة الدول المستقلة، ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في وسط وشرق أوربا.

يمكن أن نضيف أيضاً عاملين آخرين سيساعدان الحلف على البقاء والاستمرار؛ أولهما أنه اتخذ من نشوئه الطابع المؤسساتي على عكس أحلاف الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية أو أحلاف القرن التاسع عشر التي قامت لأغراض وقتية دفاعية أو هجومية وحسب ما تمليه اعتبارات توازن القوى، وهذا الطابع سيمكن الناتو من تطوير هياكله السياسية والعسكرية وفقاً لما تمليه عليه عملية التوسع نحو الشرق واستيعاب الأعضاء الجدد، أو التحديات التي يمكن أن تواجه مسيرته نحو تحقيق الهيمنة الغربية على النظام الدولي. والعامل الثاني هو استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف، لأن هذه العملية استخدمت من قبل مخططي الحلف ليس كبديل من فكرة الدفاع التي هيمنت عليه في سنوات الحرب الباردة فحسب، بل كتبرير أيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء تلك الحرب، وكأساس لصياغة استراتيجيته الجديدة، وتحديد أهدافه ووظائفه، وبالتالي فإن قدرة الناتو على البقاء والاستمرار ستعتمد أيضاً

على قدرة استراتيجية في التعامل مع القضايا والعلاقات التي قد تعوق عملية التوسع؛ مثل إشكاليات العلاقة بروسيا وإجراءات التوسع، وقضية انتشار الأسلحة النووية الروسية، ومعضلة النزاع التركي ـ اليوناني حول قبرص.

بيد أن الناتو لكي يضمن استمراريته في القرن الحادي والعشرين، ويؤدي وظائفه بفاعلية كمؤسسة سياسية وعسكرية كبرى تضطلع بدور عالمي يتمثل في فرض الهيمنة الغربية على النظام الدولي، فإن عليه تجاوز معظم العوامل الداخلية والخارجية المحتملة لضعفه وتفككه كما جاءت في السيناريو السابق، وهنا نعتقد أن المعادلة الوظيفية والاستراتيجية قد تبدلت، فبعد أن تحملت واشنطن في سنوات الحرب الباردة كل مشكلات الناتو وأعبائه الدفاعية، من أجل ضمان أدائه وظائفه لاعتقادها أن الخطر السوفيتي كان حقيقياً وفعلياً للأمن عبر جانبي الأطلسي، فإن هذه المسؤولية ستقع على الأوربيين في المستقبل، وستكون بأيديهم معظم المفاتيح والحلول لمعالجة عوامل ضعفه، أي أن استمرارية الحلف في القرن الحادي والعشرين هي في ملعب الأوربيين أكثر مما هي في ملعب الأمريكيين.

بالنسبة إلى واشنطن فإن دورها في استمرارية الحلف سيتمثل أساساً في حسم مشكلة القيادة الجنوبية للناتو، بصورة ترضي الأوربيين بشكل عام والفرنسيين بشكل خاص، وذلك عن طريق تسليم هذه القيادة إلى باريس أو بالمشاركة مع واشنطن، وبذلك يضمن الناتو عدم انسحابها منه مرة أخرى، ويجعلها أكثر استعداداً لتحمل تكاليف توسعه نحو الشرق، ويسقط محاولاتها لابتزازه بصدد هذه القيادة، سواء من خلال مشروع الشراكة الأوربية ـ المتوسطية، وإنشاء قوات التدخل السريع الأوربية في حوض المتوسط، أو بالتقرب إلى روسيا لمواجهة ما تسميه باريس وموسكو بالهيمنة الأمريكية على قضايا السياسة الدولية[38].

إن سياسة الهيمنة والتسلط الأمريكية على شؤون الناتو والقضايا الدولية هي سياسة غير واقعية، لأن واشنطن لا تستطيع الاستمرار في هذه السياسة إلى ما لا نهاية، دون توقع بروز قوى يمكن أن تنافسها أو تعرقل هيمنتها، سواء برزت هذه القوى من بين حلفائها في الحلف أو من خارجه[39]، فضلاً عن عدم قدرتها على تحمل تكاليف هذه

الهيمنة، بما أنها تتضمن نشراً واسعاً لقواتها في جميع مناطق العالم الحيوية لمصالحها، وبالتالي فما عليها سوى مشاركة حلفائها في هذه الهيمنة، وخاصة الدول ذات القدرات الاقتصادية والتقنية والعسكرية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا[40]. وإحدى صور هذه الهيمنة التضامنية أو التشاركية، هي حسم مشكلة القيادة الجنوبية للناتو بالصورة التي أشرنا إليها لأنه ليس من المنطقي أن تستمر واشنطن في هيمنتها على شؤون الحلف مثلما كان الأمر في سنوات الحرب الباردة وكأن الخطر السوفيتي مازال ماثلاً، وتطالب الأوربيين في الوقت نفسه بتحمل تكاليف وأعباء توسعه دون أن تقدم في المقابل أي تنازل عن هيمنتها تلك، وهذا يعني أن حسم مشكلة القيادة سيجر تدريجياً إلى حسم مشكلة الأعباء والتكاليف من قبل الأوربيين، لأنهم سيكونون أمام الأمر الواقع الذي يرغمهم على تحمل الأعباء الدفاعية عن المنطقة الواسعة التي تمثلها تلك القيادة.

أما بالنسبة إلى الأوربيين، فإن دورهم في استمرارية الحلف يفرض عليهم مواجهة ثلاث قضايا أساسية هي:

أولاً: قضية الأعباء والتكاليف

إذا كان تنازل واشنطن عن قيادة المنطقة الجنوبية لفرنسا سيجعل الأخيرة أكثر استعداداً لتحمل ما هو مقدر عليها من نفقات أمنية ودفاعية، فإن تغير احتياجات الأمن الأوربي من دفاع إلى بناء يتطلب من الأوربيين عامة العمل على زيادة نفقاتهم الأمنية؛ لأن عملية بناء الأمن أوسع بكثير من الدفاع عنه مادامت تتضمن جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية، فضلاً عن أنهم هم الذين يناشدون الناتو والولايات المتحدة الأمريكية مساعدتهم في بناء أمنهم بعد الحرب الباردة، وخاصة مؤسستهم العسكرية المتمثلة في اتحاد غرب أوربا لتكون أكثر فاعلية في مواجهة الأزمات التي يمكن أن تشهدها القارة أو تهدد مصالحهم في الخارج بالتعاون مع الناتو، معنى ذلك أن المستقبل قد يشهد تغيراً في المعادلة الإنفاقية للحلف بحيث تصبح نسبة الإنفاق الأوربي أعلى من نسبة الإنفاق الأمريكي أو مساوية لها، وهو ما تنشده واشنطن وتطالب به حلفاءها من أجل مواجهة العجز المستمر في ميزانيتها الفيدرالية[41]، ثم إذا كان الأوربيون يرغبون في مشاركة واشنطن في الهيمنة العالمية من خلال الناتو،

فما عليهم إلا تحمل جزء مهم من تكاليف توسعه، وتطوير هياكله وقدراته السياسية والعسكرية واستراتيجيته خارج إطار مسرح عملياته التقليدية[42].

ثانياً: المعضلة التركية

تتمثل هذه المعضلة في احتمالات انسحاب تركيا من الناتو للأسباب التي أشرنا إليها في السيناريو الأول، وحسم هذه المعضلة هو بأيدي الأوربيين الذين عليهم العمل على ضم أنقرة إلى عضوية الاتحاد الأوربي، لأن حجتهم هي في عدم انضمامها تحت ستار سجلها السيئ في احترام حقوق الإنسان، كما أن اختلاف قيمها وتقاليدها وثقافتها الإسلامية عن دول الاتحاد المسيحية وتقاليدها وثقافاتها، حجة واهية يدحضها التاريخ، وإلا كيف نفسر تحالف ألمانيا المسيحية مع تركيا الإسلامية ضد الروس والإنجليز والفرنسيين في الحرب العالمية الأولى؟ وكيف نفهم أن المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر كانت محور الاهتمام الأول في الشؤون الأوربية وسياسة توازن القوى؟ ثم ألم تكن تركيا الإسلامية أساس الدفاع الغربي عن الجناح الجنوبي للأمن الأوربي والأطلسي طوال 45 عاماً مضت؟

وإذا كان التاريخ يدحض هذه الحجة فإن حاجة الأوربيين اليوم وفي المستقبل إلى بناء أمنهم – وحتى على افتراض عدم وجود الناتو – تتطلب إشراك تركيا في ترتيباتهم السياسية والأمنية، على اعتبار أنها الجسر الجغرافي الذي يربطهم بمصالحهم الحيوية في آسيا والشرق الأوسط، والقاعدة الاستراتيجية التي يمكن أن يستخدمها اتحاد غرب أوربا لمواجهة ما يسمى بمخاطر الهجرة والإرهاب والظاهرة الإسلامية في حوض المتوسط وانتشار أسلحة الدمار الشامل فيه. بعبارة أكثر دقة إن ما يقال عن وجود أهمية استراتيجية كبرى لتركيا في حلف الناتو يقال أيضاً عن وجود تلك الأهمية في الاتحاد الأوربي، إذا ما أراد فعلاً أن يحول نفسه إلى قوى سياسية وعسكرية عظمى في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وبالتالي فما على الأوربيين إلا إدراك هذه الحقيقة وضم تركيا إلى اتحادهم بدلاً من عزلها، ودفعها إلى اتباع سياسات قد تضر بمصالحهم من قبيل العودة إلى محيطها الآسيوي والإسلامي، واحتمالات إقدامها على إقامة تحالفات إسلامية مضادة لهم.

إن إقدام الاتحاد الأوربي على جعل تركيا عضواً مشاركاً في جناحه العسكري المتمثل في اتحاد غرب أوربا، هو خطوة إيجابية لتفعيل الدور العسكري له وتأكيد ارتباطه بالناتو، لكنها خطوة غير كافية لتلبية المطامح التركية لنيل عضوية الاتحاد الأوربي والاستفادة من مزاياه الاقتصادية، وقد لا نستبعد أن يشهد المستقبل تحقق هذه المطامح، وخاصة إذا ما أدرك الأوربيون أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي هي ضرورية لضمان استمرار عضويتها في الناتو[43].

ثالثاً: أطلسة الولايات المتحدة الأمريكية

يقصد بأطلسة الولايات المتحدة الأمريكية أن يعمل الأوربيون على ضمان استمرار الطابع الأوربي والأطلسي في التوجهات السياسية والأمنية والمصلحية الأمريكية، وتقليل اندفاعاتها نحو الباسفيكية، وهذا يتطلب تطوير الاتحاد الأوربي وجناحه العسكري بشكل لا يتجاوز حدود الناتو ووظائفه، لأن ذلك التجاوز بقدر ما يقلل من القيمة الفعلية للحلف في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي، فإنه سيقلل من مكانة واشنطن في التأثير في الشؤون الأوربية والأطلسية، ويقلص من ساحة مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، وقد يدفعها ذلك - كما أشرنا - إما إلى الانعزال، وإما إلى تغيير توجهاتها، نحو منطقة الباسفيكي وجنوب شرقي آسيا، وكلا الخيارين سيلحق الضرر بالناتو والمصالح الأوربية معاً.

ذلك أنه قد يؤدي الانعزال الأمريكي إلى فقدان أوربا أسواق استثماراتها وتقلص حجم تجارتها الخارجية مع واشنطن وكندا والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية والذي وصل في عام 1996 إلى 130 مليار دولار[44]، كما أنه قد يدفع واشنطن إلى شن حرب تجارية واسعة على دول الاتحاد الأوربي عن طريق تحويل الأمريكتين إلى منطقة تجارة حرة تابعة لها في إطار اتفاقية النافتا، والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2008 [45]، والأخطر من ذلك أنه إذا كان الانعزال مقدمة لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الناتو، فإن ذلك لن يؤدي إلى إلغاء الحلف فحسب بل إلى اعتماد الأوربيين على أنفسهم بالدفاع عن مصالحهم الحيوية في الشرق الأوسط وحوض المتوسط، وكذلك إلى إضعاف مؤسسات العالم الديمقراطي وتضامن قواه ودوله في

أمريكا وأوربا وآسيا ممثلة في اليابان، وتهيئة ظروف مواتية لانتشار الفوضى قد تدفع ألمانيا واليابان إلى تأمين أمن كل منهما بنفسها وإحياء قوتهما العسكرية، وما قد ينجم عن ذلك من احتمالات دخول العالم في حروب عالمية جديدة، لا يستطيع أحد أن يقدر خطورتها في ظل التطورات الهائلة للتقنية العسكرية[46].

وقد يؤدي الاتجاه الأمريكي نحو الباسفيكية إلى ظهور كتلة سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية لا تستطيع أوربا منافستها في هذه الجوانب، وتستطيع هذه الكتلة شن حرب تجارية تمتص نسبة كبيرة من قوة أوربا الاقتصادية وخاصة إذا ما تمثلت تلك الحرب في توحيد قيمة الدولار الأمريكي والين الياباني، من أجل التقليل من قيمة اليورو في المبادلات التجارية، ووضع قيود أو تعريفات جمركية عالية على الصادرات الأوربية لأسواق مجموعة آسيان ومنظمة التعاون الاقتصادي في آسيا، ورفع أسعار ما تحتاجه أوربا من السلع والمنتجات الأمريكية واليابانية في مجال ما يسمى بالتقنية الحيوية، وتقنية الاتصالات والمعلومات والتقنيات الإلكترونية الدقيقة، حيث ماتزال الصناعة الأوربية متأخرة في إنتاج هذه السلع والمنتجات[47]. بعبارة أخرى إن الاتجاه الأمريكي نحو الباسفيكية بقدر ما يؤدي إلى خسارة أوربا مصالحها الحيوية في آسيا والأمريكتين، فإنه سيؤدي إلى تحطيم قوتها الاقتصادية التي تبني عليها الآمال للتحول إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى في المستقبل.

وعليه، ليس من مصلحة الأوربيين التفريط في علاقاتهم الأمنية وغير الأمنية بواشنطن، وهذا يتطلب منهم التقليل من اندفاعات الأخيرة نحو الباسفيكية عن طريق تطوير الناتو والاتحاد الأوربي معاً عبر عملية توسعهما نحو الشرق، كما ينبغي عليهم تحقيق ما يسميه زبيجنيو بريجنسكي التأسيس الأمريكي في الشؤون الأوربية والأطلسية عبر اتخاذهم الخطوات التالية[48]:

1. عقد معاهدة بين واشنطن والاتحاد الأوربي تتعهد فيها واشنطن باستمرار التزاماتها الأمنية والبنائية للأمن عبر جانبي الأطلسي مقابل تعهد الاتحاد الأوربي بأن تسير

عملية توسعه نحو الشرق بشكل متواز مع عملية توسيع الناتو، حتى لا يحدث التناقض في وظائف كل منهما، أو يتجاوز الاتحاد في صلاحياته وظائف الحلف بشكل يفقده قيمته الاستراتيجية في المستقبل.

2. إقرار الأوربيين بزعامة أو قيادة واشنطن للناتو في القرن الحادي والعشرين أيضاً، وهي دعوة ضرورية لاستمراريته ولا تتناقض وما سبق أن أشرنا إليه في هذا السيناريو من انتقاد لسياسة الهيمنة الأمريكية على شؤون الحلف؛ لأن الهيمنة تعني السيطرة الكلية لواشنطن على قرارات الناتو وقياداته السياسية والعسكرية وتوجيهه بالصورة التي تخدم مصالحها العالمية فقط دون مراعاة مصالح حلفائها، ومن ثم فهي سياسة خاطئة؛ لأنها تخلق معارضة داخلية لها، فضلاً عن أن ما كان يصلح من قواعد وضوابط فرضت هيمنة واشنطن على شؤون الناتو في صراع الغرب والشرق في أثناء حقبة الحرب الباردة قد لا يصلح بعد انتهاء تلك الحرب، وزوال الخطر الفعلي للأمن الأوربي، وتطلع الأوربيين إلى احتلال مكانة سياسية في الشؤون الدولية والأوربية تتناسب وقوتهم الاقتصادية ولا تشكل تحدياً أو منافساً لمكانة واشنطن. أما زعامة الأخيرة أو قيادتها للناتو، فهي وظيفة سياسية مكتسبة لها بحكم قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية الدولية التي لا تنافسها فيها أي دولة أخرى في الحلف، لأن هذه الزعامة هي التي تكسب الناتو صفته كحلف؛ بمعنى أن الأورو-أطلسية لا تكتسب صفة التحالف إلا من خلال واشنطن وزعامتها للناتو، لأنه من دون ذلك مَن الذي يتولى هذه الزعامة؟ أهي ألمانيا أم بريطانيا أم فرنسا؟ ثم ألا يمكن أن يحول ذلك الناتو في أوربا إلى حلف أوربي؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الداعي لوجود الناتو أصلاً إذا كان بإمكان الأوربيين تحويل الاتحاد الأوربي إلى حلف؟

3. فتح المؤسسات الأوربية أمام الولايات المتحدة الأمريكية؛ مثل الاتحاد الأوربي، والمفوضية الأوربية ومجالسها الاستشارية، ومجلس الوزراء الأوربي ولجانه المختلفة، والبرلمان الأوربي، وحتى محكمة العدل الأوربية.

إن هذه الخطوات كما يرى بريجنسكي ستخلق ما يسميه استشارة مهمة عبر جانبي الأطلسي، تساهم في حسم العديد من المعضلات الأمنية وغير الأمنية التي قد تعكر صفو العلاقات بين الناتو والاتحاد الأوربي مثل[49]:

أ. الانفتاح والمرونة في العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وكندا والاتحاد الأوربي، بعيداً عن المنافسات الاقتصادية الحادة.

ب. تسهيل الارتباط السياسي والاقتصادي والأمني بدول وسط وشرق أوربا عبر عملية التوسع المزدوجة لكل من الناتو والاتحاد الأوربي.

جـ. المحافظة على القيم والتقاليد والثقافات والصلات التاريخية المشتركة التي تربط جانبي الأطلسي من التحديات الخارجية.

يتضح مما تقدم أن استمرارية الناتو في المستقبل تعتمد أساساً على الإرادة المشتركة للأمريكيين والأوربيين في إبقائه وتطويره وتجاوز عوامل ضعفه المحتملة، وهي إرادة موجودة إذا كان الحلف يمثل الآن وسيبقى في المستقبل أفضل مؤسسة سياسية وعسكرية دولية للتعبير عن مصالح الغرب والدفاع عنها.

سيناريو التحول إلى قوة سياسية ـ عسكرية عالمية

لا شك في أن استمرارية حلف الناتو ونجاح مشروعه في التوسع نحو الشرق سيحوله إلى أهم وأكبر مؤسسة سياسية ـ عسكرية إقليمية لتأمين الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي، وقد يكون ذلك مقدمة لتحوله إلى قوة كبرى مهيمنة على الشؤون الإقليمية والدولية في القرن الحادي والعشرين، ولذلك أسباب عدة:

أولاً: إن نجاح مشروع الحلف في التوسع يعني تحويل جانبي الأطلسي إلى مركز سلام هادئ في النظام الدولي، تقل فيه الحروب الصغيرة والأهلية تحت تأثير فعاليات الناتو في إدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام، سواء تم ذلك بجهوده المنفردة أو بالتعاون مع الاتحاد الأوربي ومؤسساته المختلفة، أو تحت غطاء الأمم المتحدة، كما ستستحيل فيه احتمالات نشوب الحروب الكبرى بين القوى الأساسية في هذا المركز،

لأن الحلف سيعمل بمنزلة الحامل لتوازن القوى بينها، أي الكابح لها من التفكير في تنمية قدراتها العسكرية بما يخل بالتوازن، ويعيد أوربا والأطلسي إلى سياسات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين[50].

ليس المهم في توازن القوى عبر جانبي الأطلسي أن يكون قائماً بشكل متساو من حيث عناصر القوة للدول الأساسية الأطلسية، أو أنه يميل إلى أحدها بحكم واقع الحال وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المهم هو أنه سيكون مستقراً ما بقي دور الحلف - بوصفه حاملاً للتوازن - هو خير وسيلة للتعبير عن مصالحها التي يجمعها قاسم مشترك واحد يتمثل في ضمان الأمن والاستقرار في مركز السلام الأطلسي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة لا نجد اليوم أي بوادر لمعاداة الناتو وزعامة واشنطن له في أوربا، فحتى باريس - الخصم التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية على زعامة القارة - قد غيرت من مواقفها وخطاباتها السياسية السابقة، واتجهت نحو إقامة علاقات أوثق بالناتو، وتوسيع إطار التعاون مع واشنطن من أجل ضمان وجودها في أوربا، رغم ما يوجد بينهما من خلافات حول قيادة المنطقة الجنوبية للحلف، بل يبدو أن أوربا بكاملها قد رضيت بالحلف من حيث هو مؤسسة سياسية وعسكرية دائمة لها، وليس مجرد حام لها كما كانت الحال في سنوات الحرب الباردة[51].

ثانياً: إن قيام الحلف بتحويل جانبي الأطلسي إلى مركز سلام هادئ سيؤدي إلى بروز تقسيم جديد في النظام الدولي، لكنه ليس من قبيل صدام الحضارات الذي جاءت به نظرية صموئيل هنتنجتون، وهي النظرية التي نفت أن يكون الصدام قائماً على أسس أيديولوجية أو اقتصادية أو أمنية، وإنما هو صدام حضاري وثقافي بين الحضارة الغربية متجسدة في مركز السلام الأطلسي وبين الحضارات والثقافات المتعددة في عالم الجنوب، والتي يمكن للإسلام أن يجمعها في بوتقة واحدة لتكوين إمبراطورية الشر التي تُفتِّت قيم الغرب وثقافاته[52].

إن التقسيم الجديد في نظرنا سيكون استراتيجياً وجيوسياسياً بين مركز سلام هادئ عبر جانبي الأطلسي يسعى للمحافظة على المكاسب التي تحققت له من جراء انتهاء الحرب الباردة وبين أطراف وأجزاء هائجة وغير مستقرة، ومازالت تتمثل فيها كل

مخلفات تلك الحرب، وهذه الأطراف والأجزاء تهدد حالة السلام في المركز لأسباب عدة، منها:

1. كثير من تلك الأطراف يفتقر إلى الديمقراطية، وتغلب فيها الصراعات لأسباب تاريخية وعرقية، وبالتالي فهي مرشحة للدخول في حروب إقليمية، ومحاولات فرض الهيمنة، والنزوع نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها التي يمكن أن تصل إلى دول المركز، قبل أن تتمكن هذه الأخيرة من إنتاج أنظمة دفاعية فعالة مضادة لها[53].

2. المخاطر الناجمة عن الانقسامات الداخلية لبعض دول هذه الأطراف نتيجةً لانعدام الديمقراطية والضعف السياسي والنزعات الانفصالية، التي يمكن أن تنذر بحدوث مجاعات أو إبادة جماعية، وهجرة هائلة نحو الدول الواقعة في المركز[54].

3. هناك الدول غير الراضية عن سياسات مركز السلام الأطلسي، على اعتبار أن توسع الأطلسية يهدد استقرارها ويفرض قيوداً على حركتها الإقليمية والدولية؛ مثل إيران وكوريا الشمالية وكوبا والعراق والهند والصين وباكستان وبالطبع روسيا، ومن ثم فقد يشهد المستقبل قيام تفاهمات أو تحالفات استراتيجية بينها لمواجهة التحديات الأطلسية عليها، وربما ينطوي ذلك على قيام توازنات قوى إقليمية ودولية في مناطق الأطراف، تهدد حالة السلام واستقرار التوازن في المركز.

ومما لا شك فيه أن أكبر تهديد يمكن أن يتعرض له مركز السلام الأطلسي من هذه الدول، هو تحول التفاهم الاستراتيجي الروسي ـ الصيني إلى تحالف يشكل عائقاً أمام توسع الأطلسية في أوراسيا، أو أن تؤدي نهضة الصين الاقتصادية والعسكرية إلى قيام نظام إقليمي في جنوب آسيا، يذعن لها جميع العواصم الآسيوية، ويلبي مصالحها ويتجاهل أو يقلل من أهمية ومصالح الدول الأساسية في المركز، فضلاً عن أن هذه النهضة يمكن أن تخلق أوضاعاً قابلة للانفجار مع قوى إقليمية آسيوية طموحة بدأت تمتلك القدرات النووية ووسائل إيصالها مثل الهند وباكستان، وبالتالي فإن هناك

احتمالات قوية في أن تنجر هذه القوى إلى حروب تقليدية حول مسألة تاريخية عالقة بينها مثل التبت وكشمير، وقد تستخدم في هذه الحروب الأسلحة النووية، وتمتد تأثيراتها إلى دول تمثل حلفاء تقليديين للمركز الأطلسي؛ مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول آسيان[55].

السؤال الذي يفرض نفسه هو: من الذي سيمسك ويسيطر على هذا التقسيم الاستراتيجي الجيوسياسي الجديد في النظام الدولي؟ أو من الذي سيحمي مركز السلام الأطلسي من التهديدات القادمة إليه من الأطراف؟ وإذا كان الناتو هو المرشح لذاك الدور على اعتبار أن مَن صنع مركز السلام قادر على حمايته، فكيف يمكن أن يقوم به؟

لا شك في أن قيام الناتو بهذا الدور، يسبغ عليه طابعاً سياسياً وعسكرياً عالمياً، ويخرجه من مشكلته الأطلسية ليجعله رمزاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، وهذا يتطلب أن يحافظ الحلف على تفوقه العسكري في القدرات التقليدية والنووية على جميع القوى التي تهدده، وأن يتحمل أعضاؤه تكاليف هذا التفوق، كما أنه يتطلب التعقل في استخدام القوة، وتجنب الإفراط في استخدامها في جميع الحالات وضد كل أنواع التهديدات، حتى لا يعود ذلك بالضرر على المصالح الأمنية وغير الأمنية لمركز السلام الأطلسي، ومعنى ذلك أن الناتو سيعتمد على وسائل عسكرية وسياسية لممارسة هذا الدور العالمي.

عسكرياً، سيكون الناتو أكثر استعداداً لخوض الحروب الإقليمية الكبرى من طراز حرب الخليج الثانية عام 1991، على أن يضمن النصر فيها بشكل مسبق، باعتبار أنها ستجري مع دول يستحيل التفاهم معها سياسياً بوصفها دولاً معزولة دولياً وإقليمياً، ولديها نوازع قوية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ مثل إيران وكوريا الشمالية وليبيا والعراق، كما سيكون الحلف مستعداً للتدخل العسكري في حالات الحروب الصغرى والأهلية التي تتطلب إغاثة إنسانية، أو ضربات تأديبية محدودة، وإقامة مناطق آمنة ومراقبتها، فضلاً عن أنه سيلوِّح بورقة الردع النووي والتقليدي ضد أي أعمال تهديدية تقوم بها الصين ضد اليابان وتايوان، أو روسيا ضد دول وسط وشرق أوربا[56].

وسياسياً، سيسعى الناتو إلى إدامة التحالفات التقليدية وتطويرها بين مركز السلام الأطلسي والدول الديمقراطية أو ذات الاقتصادات الغنية، والتي ترتبط بالمركز بمصالح أمنية واقتصادية حيوية؛ مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول آسيان ودول الخليج العربية والكيان الصهيوني في الشرق الأوسط، كما أنه سيلجأ إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لدول ذات مواقع استراتيجية مهمة على طرق التجارة الدولية، وتمثل أسواقاً تقليدية لبعض دول المركز، لكنها إما ضعيفة اقتصادياً، وإما تعاني مخاطر ما يسمى بالإرهاب والأصولية مثل الدول العربية في شمال أفريقيا ومصر والأردن، فضلاً عن أنه سيدخل في حوارات سياسية مع قوى إقليمية في طريقها إلى امتلاك الأسلحة النووية من أجل إخضاع برامجها للمراقبة الدولية، حتى إن تطلب ذلك فرض عقوبات اقتصادية عليها كما حصل مع الهند وباكستان[57].

أما الصين التي تمثل أكثر دول الأطراف تهديداً للمصالح الأمنية وغير الأمنية لمركز السلام الأطلسي، بحكم سيرها نحو امتلاك عناصر القوة العظمى في المستقبل، فإن الناتو – على الأرجح – سيلجأ إلى اتباع سياسة بسماركية في التعامل معها تتراوح بين التلويح بورقة الردع النووي والتقليدي ضد ما يصدر عنها من تهديدات كما أشرنا، وبين محاولة احتواء عناصر قوتها وجعلها عنصر استقرار في آسيا أكثر اندفاعاً للتعاون مع الغرب، عبر تشجيع عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي فيها، وتقديم المساعدات لها أملاً في تحولها إلى دولة ديمقراطية. ومما قد يعين الحلف على ذلك وجود تيارات قوية في السياسة الصينية تنظر إلى الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، باعتبارها القوة العظمى التي لا غنى عنها لتطوير الصين، ومصدراً مهماً للمعرفة وتخريج الآلاف من المهندسين والعلماء الصينيين، كما أن هذه التيارات لا ترى أي خطورة في توسع الناتو نحو مناطق آسيا الوسطى، بل تنظر إلى الوجود العسكري الأطلسي في مناطق المحيط الهادي، سواء تمثل بقوات الناتو أو بالقواعد الأمريكية في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، باعتباره يخدم الأهداف الأمنية الصينية ويقلّل من اندفاعات اليابان نحو بناء قوة عسكرية كبرى، وبالتالي يخلق بيئة إقليمية هادئة وصالحة للاستمرار في النهضة الاقتصادية الصينية، وتعميق الروابط السياسية والاقتصادية بجميع الدول الآسيوية بما في ذلك اليابان[58]. بعبارة أخرى،

سيلجأ الناتو إلى اتباع سياسة تستهدف تقليل اندفاع الصين نحو التحالف مع روسيا أو إقامة نظام أمن آسيوي خاضع لها، تارة بالترهيب، وتارة أخرى بالترغيب وتقديم المساعدات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات الأطلسية فيها.

ثالثاً: إن مركز السلام الأطلسي هو أيضاً مركز الرأسمالية العالمية في النظام الدولي، ومن أهم شروط تطور الرأسمالية المنافسة الاقتصادية بين قواها الأساسية، ثم انفتاح الأسواق الاستهلاكية والاستثمارية أمامها في جميع أجزاء النظام الدولي وخاصة المناطق الواقعة في الأطراف مثل آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي وأمريكا اللاتينية، وهذا الانفتاح ضروري جداً لتقليل حدة المنافسة بينها، بما أن جميع دول المركز الأساسية ستجد هامشاً كبيراً للحركة والتسويق والاستثمار والحصول على الموارد الطبيعية والمواد الخام اللازمة لديمومة قواعدها الاقتصادية والصناعية، كما أنه ضروري للتنفيس عن أزماتها الاقتصادية الداخلية ونقلها إلى الأطراف كالبطالة والتضخم، وتحويل الصناعات التقليدية التي لم تعد تتواكب وعصر الثورة التقنية الجديدة.

لقد وفرت نهاية الحرب الباردة فرصة ذهبية لتطور الرأسمالية عالمياً، بعد أن تكشفت أمامها أسواق روسيا ودول وسط وشرق أوربا، وسوف يتعمق هذا التطور في القرن الحالي، في ضوء احتكارها لما يسميه البعض بظواهر العولمة، وخاصة في مجالات التقنية الرائدة وثورة المعلومات والاتصالات التي ستمكنها من تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق داخلية تخضع لهيمنتها وشروطها، وفق آليات غير متكافئة إطلاقاً بين المركز والأطراف في النظام الدولي[59].

المهم في الموضوع هو أن انفتاح الأسواق أمام قوى مركز السلام الأطلسي يحتاج إلى وسائل سياسية، من أجل التنسيق بين سياسات هذه القوى، وتوحيد نشاطاتها الاقتصادية، ومنع المنافسة الحادة بينها، كما أنه سيحتاج إلى وسائل عسكرية لضمان ديمومة انفتاح الأسواق الخارجية، ومنع القوى المعادية في الأطراف من عرقلة إقامة الأسواق الرأسمالية الكبرى، أو وضع عقبات أمام طرق التجارة الدولية وتهديدها بأسلحة الدمار الشامل، وهنا سيكون الناتو أفضل مؤسسة أطلسية يمكن أن توفر هذه

الوسائل، بما أنه يضم سياسياً جميع القوى الرأسمالية الكبرى في أمريكا وأوربا، ويمتلك عسكرياً قدرات هائلة تمكنه من الانتشار والتوسع في جميع مناطق العالم الحيوية. إن الناتو بعد نجاحه في تحويل جانبي الأطلسي إلى مركز سلام هادئ، سيصبح هو نفسه شرطاً أساسياً من شروط تطور الرأسمالية العالمية، أي أنه سيصبح القوة السياسية والعسكرية الرائدة لوصولها نحو الهيمنة على النظام الدولي.

رابعاً: تدل مؤشرات القرن الحالي على احتمالات تصدع مكانة الدولة ذات السيادة في التأثير في السياسة الدولية، واستحالة بروز الدول القطبية لصالح ارتفاع مكانة وتأثير المؤسسات الكبرى سواء كانت سياسية ـ عسكرية أو اقتصادية.

بالنسبة إلى الدولة وخاصة في مناطق الأطراف أو في العالم الثالث فسوف تؤدي ظواهر العولمة المتعددة إلى فقدانها جانباً مهماً من السيطرة على شؤونها الداخلية والخارجية، فوسائل الاتصال والمعلومات الحديثة من أقمار صناعية وقنوات تلفزيونية فضائية وكذلك شبكة الإنترنت، ستكون أكثر قدرة على اختراق سيادتها وإحداث تطورات داخلية فيها، من قبيل مطالبة بعض الأقليات بالانفصال وحق تقرير المصير، وستتمكن المنظمات غير الحكومية العابرة القارات؛ مثل الجمعيات التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة ومنع التجارب النووية، وبالتعاون مع وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة، من كشف وفضح انتهاكات بعض الدول لحقوق الإنسان أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وقد تضطر بعض النظم الدكتاتورية تحت ضغط وتأثير هذه الجمعيات والوسائل إلى الاستجابة للمطالب الدولية، فتُجري انتخابات عامة تحت إشراف المنظمات الدولية والإقليمية. والأكثر من ذلك، فقد تؤدي العولمة إلى إخضاع الدول في العالم الثالث لآليات وشروط المؤسسات المالية الكبرى، بسبب احتكارها لحركة تداول العملات والأوراق النقدية، أو قد تضطر هذه الدول إلى التنازل عن بعض أراضيها وبيعها للمستثمرين الأجانب، أو جعلها مناطق حرة لأغراض تجارية وصناعية ولأغراض الترانزيت، من أجل الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية[60]. وهذا يعني تغييراً في المعادلة الاستعمارية القديمة، فبعد أن كانت القوى الاستعمارية تستولي على أراضي هذه الدول بالقوة لخدمة أغراضها الاستعمارية،

أصبحت هذه الدول تتنازل بإرادتها عن أراضيها لمؤسسات وشركات ورعايا أجانب، جميعهم ينتمون إلى قوى مركز السلام الأطلسي.

أما بالنسبة إلى الدولة القطبية، فنحن نكرر هنا ما سبق أن قلناه[61] من أن القطبية ظاهرة ارتبطت بتداعيات الحرب الباردة وبروز الأيديولوجية كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، سواء بثوبها الثوري العالمي كما تجلى في الأيديولوجية الشيوعية، أو بالثوب الدفاعي الاستراتيجي لأيديولوجية الغرب التي تزعمتها واشنطن تحت ستار حماية العالم الحر. ولكن في عالم اليوم والغد، من الصعب تصور قيام دولة بممارسة سياسة قطبية دون الاستناد إلى مبرر أيديولوجي، ومن الخطأ الاعتقاد أن العولمة هي أيديولوجية الغرب وواشنطن لاستقطاب العالم، وإنما هي في حقيقتها مظاهر متعددة للهيمنة يحتكرها مركز السلام الأطلسي، وتشترك فيها جميع قواه الكبرى في أمريكا وأوربا، وهي قوى ليست أيديولوجية وإنما قوى مصالح رأسمالية متشابكة، وقد وجدت في انهيار الأيديولوجية الشيوعية والمعسكر الاشتراكي ضالتها للارتقاء نحو العولمة، أي الهيمنة على العالم، وجنَّدت الناتو لذلك بعد أن جددت هويته السابقة، وحولته إلى مؤسسة سياسية وعسكرية كبرى ليحقق لها الهيمنة بالتضامن.

إن تصاعد دور المؤسسات الكبرى في عالم الغد، قد يدفع إلى أن تهيمن على العلاقات الدولية ما أسمته الماركسية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تأكل المؤسسات الصغرى في الاقتصاد الرأسمالي، وتعليل ذلك أن مشروعات المؤسسات الإقليمية التي أقامتها دول العالم الثالث مثل آسيان ومنظمة التعاون الاقتصادي، أو التي اشتركت فيها مثل النافتا ومشروع الشراكة الأوربية ـ المتوسطية، هي في حقيقتها مشروعات اقتصادية، لتقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول المنتمية إليها، ولكنها أضعف من أن تقاوم ظواهر العولمة الاقتصادية التي يحتكرها مركز السلام الأطلسي، كما أنها لا تقوم على أسس سياسية وعسكرية قوية تمكنها من بناء استراتيجية موحدة في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد تستطيع من خلالها مواجهة التوسعية الأطلسية، فضلاً عن ذلك فإن جميع القوى الأساسية في مركز السلام الأطلسي لديها روابط ومصالح أمنية واقتصادية مع دول هذه المشروعات، وينطبق ذلك على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالنافتا، وواشنطن ودول الاتحاد

الأوربي بمجموعة آسيان، وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال بدول مشروع الشراكة الأوربية ـ المتوسطية من غير الأوربيين، وبالتالي ستتحول هذه المشروعات إلى أسواق تابعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمركز السلام الأطلسي الذي يقوده الناتو، وسيصبح من مصلحة هذا المركز توسيع الأطلسية لتشمل العالم بأسره، وتأمين الأمن والاستقرار ليس عبر جانبي الأطلسي فحسب، وإنما في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي ودول أمريكا اللاتينية[62].

في ضوء ما تقدم يمكن أن يتبلور في المستقبل إدراك لدى النخب الحاكمة في دول الأطراف بأهمية الناتو وفائدته لأمنها، فتندفع لبسط أراضيها ومياهها الإقليمية لخدمة أغراضه العسكرية وقد لا نغالي إذا قلنا إن بعضها قد ينظر إلى الحلف وكأنه الحكَم السياسي والعسكري لحسم الأزمات التي تنشب بينها بدلاً من الأمم المتحدة، مما يعني تهميش دور الأخيرة في حماية الأمن والاستقرار الدوليين لصالح ارتفاع مكانة الناتو، ولكن دون أن يعني ذلك احتمالات تفكك المنظمة الدولية لأنها ستبقى حيوية بالنسبة إلى مركز السلام الأطلسي من أجل إصدار قرارات قانونية وشرعية تخول الناتو استخدام القوة ضد التحديات التي تواجه المركز في الأطراف، أو إصدار قرارات تساعد على توسيع الهيمنة الأطلسية في العالم تحت ذرائع نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ومواجهة الإرهاب والأصولية الإسلامية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

سيكون العالم العربي من أكثر مناطق الأطراف تأثراً بهذه الانعكاسات السلبية للهيمنة التوسعية الأطلسية، بحكم أهميته الحيوية لمصالح القوى الأطلسية والتي لا تحتاج إلى بيان لأنها معروفة، سواء بواقعها التاريخي الاستعماري أو بخضوع العالم العربي لمفردات الصراع الدولي في سنوات الحرب الباردة، أو في التغلغل والنفوذ الأطلسي الراهن والذي لم يسبق له نظير، سواء تجسد في إضعاف مراكز القوة العربية الاستقلالية في العراق وليبيا والسودان من خلال استخدام القوة السافرة وفرض الحصار ومناطق الحظر الجوي، أو بنشر القوة العسكرية في مناطق ثروته القومية كما يجري من ترتيبات أمنية أطلسية في منطقة الخليج العربي، أو بتقوية القاعدة الاستراتيجية الأطلسية في قلب هذا العالم والمتمثلة بالكيان الصهيوني في ظل عملية

السلام ومشروع الشرق أوسطية، ثم أخيراً محاولة فصل الجزء المغربي في شمال أفريقيا تحت إغراءات الشراكة الأوربية ـ المتوسطية[63].

إزاء هذا التحدي الصعب، تُطرح أمام العرب ثلاثة خيارات في القرن الحالي، مثل تلك التي طرحناها لليابان، وهي:

أولاً: تأطلس العرب

بمعنى أن يقبل العرب كل شروط التوسعية الأطلسية من سياسية واقتصادية وعسكرية دون مقاومة، فتحل فكرة الارتباط الاقتصادي بمركز السلام الأطلسي محل فكرة تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي العربي، وتسمو ظواهر العولمة القيمية والثقافية على القيم والعادات والثقافة العربية، وتصبح الحماية الأمنية الأطلسية أهم بكثير من استراتيجية عربية موحدة في مجال الدفاع والأمن، وتُقصى جامعة الدول العربية جانباً ليصبح الناتو هو الحكَم والفيصل السياسي والعسكري في حسم المنازعات العربية ـ العربية أو العربية مع دول الجوار الجغرافي، ويُقبَل الكيان الصهيوني ليس بوصفه دولة عدوانية بل قاعدة أطلسية لحماية الأمن العربي ومركزاً للإشعاع الحضاري في المنطقة، والأكثر من ذلك أن نحارب نحن العرب الإسلام تحت وهم مخاطر الأصولية على الأمن الوطني لبعض الدول العربية والمصالح الأطلسية في الشرق الأوسط.

ثانياً: تأقلم العرب

بمعنى أن يدرك العرب أن الأطلسية ستصبح في القرن الحالي قوة سياسية ـ عسكرية كبرى لا مفر من التأثر بشروطها والانفتاح عليها، لكن في الحدود التي تجعلهم لا ينزعون عنهم كل ثوب وطني وقومي وإسلامي كما في الخيار السابق، وأيضاً في الحدود التي تكون عليها مواقف وردود أفعال دول الحلف إزاء قضايا وأحداث المنطقة، فهذه المواقف يمكن تقسيمها إلى ثلاث استجابات هي:

1. الاستجابة المطلقة لجميع دول الناتو على اعتبار أن الحدث يمس مصالحهم جميعاً، مثل حدوث أزمة طاقة جديدة أو قيام حرب بين العرب والكيان الصهيوني أو مع

دول الجوار قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، وتهدد بانقطاع طرق التجارة الدولية، وفي هذه الحالة سيتدخل الحلف - حتماً كما حصل في حرب الخليج الثانية عام 1991 - من أجل إيقاف الحرب، وربما يفرض حظراً على تصدير السلاح إلى المنطقة، ويعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة على نزع الأسلحة التدميرية، بحيث يشمل ذلك حتى الكيان الصهيوني، وهنا ينبغي للعرب الاستفادة من هذه الاستجابة والتعامل معها بدبلوماسية نشيطة، وخاصة إذا كانت مقدِّمة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي.

2. الاستجابة المتفاوتة؛ أي ألا أن تكون مواقف أعضاء الحلف واحدة تجاه أحداث المنطقة وقضاياها، وإنما تتراوح بين الصرامة والمرونة حسب طبيعة التهديدات الصادرة عن تلك الأحداث والقضايا وتصورات القوى الأطلسية لخطورتها؛ مثل الأزمات المتكررة التي قامت بين العراق والأمم المتحدة حول التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، وأزمة لوكربي مع ليبيا، والأحداث في السودان، حيث كان هناك تشدد واضح في المواقف البريطانية والأمريكية، إذا قارناها بمواقف الأعضاء الآخرين في الحلف الذين كانوا يركزون دائماً على التعقل في التعاطي مع هذه الأزمات التي يمكن حسمها عن طريق الحوار السياسي بدلاً من استخدام القوة، وهنا أيضاً ينبغي على العرب الاستفادة القصوى من هذه الاستجابة المتفاوتة التي قد تظهر في أزمات مماثلة، والعمل على تنميتها داخل الحلف من أجل احتواء مواقف الدول المتصلبة، ويتطلب ذلك تطوير علاقاتهم السياسية الثنائية والجماعية بالدول الأطلسية المرنة، وبخاصة ألمانيا وفرنسا باعتبارهما دولتين كبريين داخل الناتو وتستطيعان التأثير في قراراته، ودول وسط وشرق أوربا ذات الصلات التاريخية مع العرب والتي ليس لديها أي مصلحة في معاداتهم.

3. الاستجابة المنفردة؛ أي أن يصدر رد الفعل على الحدث عن دولة أطلسية واحدة، ويؤيدها الآخرون بنسب متفاوتة، ومثال ذلك التزام واشنطن بدعم أمن الكيان الصهيوني وتأييد الأوربيين لذلك ضمنياً، حتى لا يخسروا صداقاتهم وعلاقاتهم السياسية والاقتصادية مع العرب من جهة، ويضمنوا من جهة أخرى بقاء تل أبيب قاعدة استراتيجية قوية لمنع أي مشروع نهضوي عربي قد يهدد مصالحهم في

المنطقة، ثم هناك مثال فرنسا وإقدامها على تشكيل قوات التدخل السريع الأوربية عام 1995 لمواجهة ما تسميه أخطار الإرهاب والهجرة الأصولية الإسلامية على الدول الأوربية وغير الأوربية في حوض المتوسط، يؤيدها في ذلك دول أطلسية أخرى مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا.

الملاحظ هنا أن الدول العربية تعاملت مع هذه الاستجابات الأطلسية المنفردة بشكل منفرد وجيوسياسي، وكأن العالم العربي مقسم إلى مناطق جغرافية لكل منها سياساتها وارتباطاتها الخارجية الخاصة؛ فقبلت دول المغرب الشراكة الأوربية ـ المتوسطية، ودخلت دول المواجهة في مباحثات سلام مع الكيان الصهيوني بوساطات أمريكية وأوربية، وأقامت دول الخليج العربية ترتيبات دفاعية أمنية مع قوى أطلسية مثل واشنطن وباريس ولندن، وهذه التعاملات الانفرادية ـ الجيوسياسية العربية لا تعود إلى حالة التشرذم التي أصابت السياسة العربية في أعقاب أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991 وإنما تعود إلى حالة التجزئة التاريخية العربية، وإلى عجز الفكر السياسي والاستراتيجي العربي عن تقديم تصور لبناء استراتيجية عليا، تخلق إدراكاً لدى النخب الحاكمة العربية أن حماية الأمن العربي من التهديدات الخارجية والداخلية تعتمد على تطوير القدرات الذاتية العربية وليس استدعاء القوى الأجنبية. بعبارة أكثر دقة، إن معالجة القضايا الأمنية يجب أن تجري بشكل مترابط دون فواصل جيوسياسية، وألا تترك للنخب الحاكمة فقط، بل يشارك فيها رجال الفكر والسياسة والاستراتيجية العرب، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات سواء في إطار جامعة الدول العربية أو في إطار مراكز البحوث والدراسات، تناقش فيها أخطار التوسعية الأطلسية والعولمة على العالم العربي، وتكشف خطأ السياسات العربية المتبعة في مواجهتها حالياً، وتقدم توجيهاتها ومقترحاتها وتصوراتها حول الخيارات التي ينبغي أن تتبع، والتي على النخب الحاكمة الأخذ بها، وإلا فإننا سنتبع في القرن الحالي العقلية السياسية والاستراتيجية التقليدية نفسها للقرن العشرين.

ثالثاً: تصلب العرب

ويعني أن يرفض العرب التوسعية الأطلسية إذا كانت غاياتها وأهدافها الهيمنة على العالم العربي، وسلب خيراته وثرواته وفرض سياسات استعمارية عليه مثلما كان يجري في القرنين الماضيين، لكن دون أن يعني ذلك الانغلاق المطلق عليها، لأن ذلك محال في ظل ظواهر العولمة والتبادل الحضاري بين الشعوب والمصالح المتبادلة بين الدول، كما أنه لا يعني نبذ فكرة السلام مع الكيان الصهيوني والعودة إلى دق طبول الحرب.

إن التصلب يعني أن نعمل في القرن الحالي بعقلية استراتيجية علمية وليس بعقلية استراتيجية تقليدية تتستر بخطابات سياسية عفا عليها الزمن، سواء كانت قطرية أو قومية أو إسلامية، وهذه العقلية الجديدة ينبغي أن تتمثل في العلماء ورجال الفكر والسياسة والاستراتيجيا العرب الذين لديهم القدرة على صوغ استراتيجية عربية عليا واضحة الأهداف والوسائل، وتنظر إلى القضايا العربية نظرة واحدة، على ألا يتم ذلك بشكل انفرادي وإنما في إطار جماعي مؤسساتي، لأن القرن الحالي هو قرن المؤسسات الكبرى سواء كانت إقليمية أو دولية، وهو ما يفرض تفعيل جامعة الدول العربية، باعتبارها المؤسسة السياسية التاريخية الكبرى للعرب، وهذا التفعيل أو الإحياء يتطلب أن يكون للعلماء ورجال الفكر والاستراتيجيا العرب النصيب الأكبر في صنع القرار السياسي والاستراتيجي العربي لمواجهة تحديات التوسعية الأطلسية، وعلى رجال الحكم الأخذ به وتنفيذه مثلما يجري في جميع الدول التي تنتمي إلى مركز السلام الأطلسي، كما ينبغي إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك، بحيث ينبثق عنها تشكيل قوات عربية للتدخل السريع في أزمات المنطقة واحتوائها، مثلما يفعل الناتو على جانبي الأطلسي.

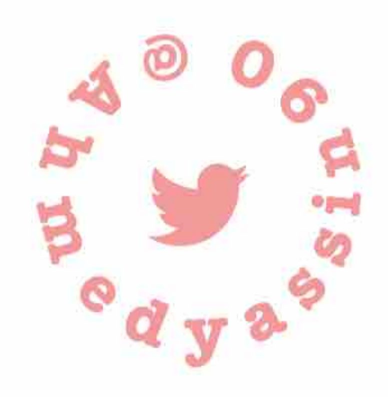
إن إحياء جامعة الدول العربية، وتحويلها إلى مؤسسة سياسية وعسكرية إقليمية تمتلك استراتيجية عليا في شؤون الأمن والدفاع والقضايا الأخرى، ليس نسجاً من الخيال، وإنما هو أمر يمكن أن يتحقق إذا امتلك العرب الإرادة على ذلك مثلما فعل الأطلسيون بخصوص الناتو، وسوف يكون لهذا الإحياء فوائد جمة أهمها:

أولاً: سيمكِّن العرب من احتواء مظاهر التغلغل الأطلسي في العالم العربي، سواء تجسد بمشروعات تعاون متوسطية أو شرق أوسطية، أو ترتيبات أمنية خليجية، أو حصار اقتصادي وفرض مناطق الحظر الجوي.

ثانياً: سيمكن العرب من الدخول في مباحثات سلام مع الكيان الصهيوني كطرف قوي، دون الحاجة إلى وساطات أطلسية، سواء كانت أوربية أو أمريكية.

ثالثاً: سيكون لدى العرب حجة قوية لإقناع الأطلسيين بعدم جدوى وجودهم العسكري في المنطقة، مادامت جامعة الدول العربية تمتلك قوات تدخل سريع قادرة على حماية طرق التجارة الدولية، وضمان تدفق النفط إليهم، وانفتاح الأسواق العربية أمامهم بشروط عادلة ومقبولة للطرفين.

رابعاً: إن تحويل جامعة الدول العربية إلى مؤسسة سياسية ـ عسكرية كبرى سيمكن العرب من الدخول في حوار استراتيجي مع الأطلسيين حول ضرورة وضع ضوابط جديدة للتعامل الدولي في القرن الحالي تؤدي فيه المؤسسات دوراً كبيراً في ضمان حقوق ومصالح الدول الأعضاء فيها دون هيمنة مطلقة لأحدها.


@Ahmedyassin90

الخاتمة

اتضح من هذه الدراسة أن لدور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة جملة من الحقائق والنتائج؛ فعلى صعيد الحقائق كشفت لنا الفصول الأربعة ما يلي:

تبين في الفصل التمهيدي الأول أن النظام الدولي الراهن ليس حالة طارئة في العلاقات الدولية تولدت في إثر انتهاء الحرب الباردة، وما نجم عنها من تحولات سياسية واستراتيجية سواء في أوربا أو في مناطق العالم الأخرى، وإنما هو ظاهرة سياسية ممتدة لها جذور عميقة في التاريخ تعود إلى معاهدة وستفاليا في عام 1648، وأنه مايزال محتفظاً بمؤسساته التقليدية المعروفة؛ مثل الدولة والمنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف العسكرية، بيد أنه في كل حقبة زمنية يتصاعد دور إحدى هذه المؤسسات في التأثير في مجريات السياسة الدولية داخل النظام الدولي. وإذا كانت الحقبة الممتدة من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين دشنت دور الدولة سواء في ثوبها القومي أو القطبي، فإن القرن الحادي والعشرين سيكون مؤشراً لتدشين دور المؤسسات السياسية والعسكرية الكبرى مثل الناتو وربما الاتحاد الأوربي وجناحه العسكري المتمثل في اتحاد غرب أوربا، وقد يشهد الاتحاد الروسي أو رابطة الدول المستقلة ورابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان) ومنظمة التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية تحولات من هذا القبيل. وتعليل ذلك أن ظواهر العولمة أفقدت الدولة القومية جزءاً مهماً من السيطرة على شؤونها الداخلية، وأرغمتها على الاحتماء بهذه المؤسسات من أجل التعبير عن مصالحها الوطنية والقومية بشكل مؤسساتي منظم. فضلاً عن أنه من الصعب تصور أن تقوم دولة بممارسة سياسة قطبية، لأن القطبية حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية كنتيجة لتداعيات الحرب الباردة، ولأنه لا توجد في عالم الغد أي دولة كبرى تمتلك مبرراً أيديولوجياً لممارسة هذه السياسة حتى وإن امتلكت قدرات عسكرية وغير عسكرية. هذه الحقيقة قد تضع حداً للجدل العقيم الذي هيمن على الفكر السياسي والاستراتيجي العربي حول صيرورة النظام الدولي بعد الحرب الباردة وهيكليته التي تراوحت بين أحادية أو تعددية قطبية.

كشف الفصل الثاني أن الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي، كانا - ومازالا وسيبقيان - أسيرين للحاجة إلى الناتو والزعامة الأمريكية، والمفارقة الغريبة هنا أن هذه الحاجة لم تتأت نتيجةً لوجود خطر خارجي فعلي، كما هي الحال في الحرب الباردة، وإنما جاءت استجابةً لمواجهة قضايا داخلية ذات تحديات محتملة؛ مثل الوحدة الألمانية التي خلقت قوة كبرى في وسط أوربا، وخشية الأوربيين من أن يؤدي خروج الناتو من القارة إلى سعي برلين لبناء قوتها العسكرية الذاتية وممارسة سياسات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين نفسها، لذلك فإن بقاء الحلف واستمرار ألمانيا عضواً فيه، أصبح ضرورة حيوية لمراقبة التطورات الحاصلة في سياساتها وتوجيه قدراتها الاقتصادية والمالية نحو بناء أوربا جديدة، كما أن الأوربيين يتحسبون من احتمالات فشل الاتحاد الأوربي في بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الحلف؛ إما لأنهم تركوا مسألة حسم القضايا الأمنية للناتو وواشنطن طوال سنوات الحرب الباردة، وبالتالي أصبحوا بارعين في قضايا التكامل الاقتصادي، لكنهم افتقدوا الخبرة والجراءة على صنع سياسة أمنية قد تأتي عليهم بنتائج عكسية، وإما بسبب اختلاف مدركاتهم ومصالحهم الأمنية وغير الأمنية التي جعلتهم يختلفون حتى في الصيغة التي ينبغي أن يتوسع من خلالها الاتحاد نحو الشرق؛ فألمانيا تفضل التوسع السياسي الذي يؤدي إلى قيام وحدة فيدرالية اندماجية بين الشرق والغرب، في حين تشدد فرنسا على المسائل الاقتصادية والمالية للتوسع. ومما عمق من هذا الهاجس الأوربي الأمني إخفاقهم الذريع في حسم الحرب اليوغسلافية السابقة، ودور الناتو الذي جعلهم يتمسكون بوجوده باعتباره يمتلك استراتيجية أمنية متكاملة من حيث الأهداف والوسائل.

ومن القضايا المهمة التي جعلت الأوربيين يتمسكون بالحلف شكوكهم من مستقبل روسيا وعلاقتها برابطة الدول المستقلة، فرغم أنها دولة أوربية وقوة كبرى ينبغي التعاون والتنسيق معها من أجل بناء أمن أوربي مستقر، فإن هناك قلقاً أوربياً من احتمالات إخفاق الإصلاحات الداخلية فيها وتحولها إلى دولة ديمقراطية، ما يعني استمرار عدم استقرارها السياسي الذي قد يؤدي إلى صعود الفئات المتطرفة إلى الحكم وإعادة الأوربيين إحياء سياستها السابقة المعادية للغرب، أو تحويل رابطة الدولة المستقلة إلى حلف سياسي وعسكري تابع لها. وبالتالي ليس من مصلحة الأوربيين التفريط في

علاقاتهم الأمنية مع الناتو قبل أن يتمكنوا من بناء سياسة أمنية مستقلة عنه، وخاصة أن الحلف يمتلك القدرة والخبرة في التعامل مع التحديات الروسية من عهد الحرب الباردة.

فضلاً عن ذلك، فإن قضية الأوضاع غير المستقرة في أوربا الشرقية قد جعلتهم يدركون أهمية الترابط الأمني بين الشرق والغرب من أجل سد الفراغ الأمني المتولد من انهيار حلف وارسو، لكن هاجسهم من الإخفاق في بناء سياسة أمنية مستقلة دفعتهم إلى التمسك بالناتو لسد هذا الفراغ، فوافقوا على مشروع توسعه نحو الشرق، ولاسيما أن دول هذه المنطقة قد أبدت استعداداً قوياً لقبول ذلك، خشية احتمالات عودة الهيمنة الروسية عليها.

إن مشروع توسيع الحلف جاء ضرورياً لسد هذا الفراغ الأمني، لكن القوى الكبرى فيه أبدت مواقف متضاربة ومصلحية من هذا المشروع؛ فواشنطن أرادت أن يتخذ صيغة أطلسية شاملة تضم حتى دول رابطة الدول المستقلة وخاصة أوكرانيا وروسيا البيضاء وجمهوريات آسيا الوسطى، بغية احتواء موسكو ومنعها من استعادة مكانتها الدولية السابقة، بينما أرادت ألمانيا أن يتخذ صيغة أطلسية أوربية تشمل فقط الأعضاء السابقين في حلف وارسو الذين يمثلون مجالها الحيوي التاريخي، في حين فضلت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أما بريطانيا فقد أيدت الموقف الأمريكي، لكنها كانت تحث واشنطن على توسيع الأطلسية لتشمل مصالحهما الحيوية في الشرق الأوسط والخليج العربي، وفي النهاية استقر مشروع التوسع وفق الصيغة الأمريكية الأمر الذي يعكس استمرار هيمنة واشنطن على الحلف.

تبين في الفصل الثالث حصول تحول في استراتيجية الناتو بعد الحرب الباردة، من الدفاع عن العالم الحر إزاء الخطر الشيوعي إلى التوسع نحو بناء أمن أوربي وأطلسي جديد، وقد ترك هذا التحول أثره على عقيدة الحلف العسكرية وهياكله السياسية والعسكرية ووظائفه ودوره في التعامل مع القضايا التي يمكن أن تعوق مشروعه في التوسع.

فمن حيث العقيدة العسكرية، أسقط الحلف مبدأ الرد المرن الدفاعي، أو لم يعد يتحدث عنه، وتبنى مبدأ سياسياً ذا طابع عسكري هو إدارة الأزمات التي يمكن أن تحدث في وسط وشرق أوربا، بغية احتوائها وحلها سياسياً حتى إن تطلب ذلك استخدام القوة التقليدية بشكل محدود لأغراض الإغاثة الإنسانية، أو كضربات تأديبية وعقابية كما حصل في تعامله مع أزمة إقليم كوسوفا في آذار/ مارس 1999، ولكن الناتو لا يستبعد استخدام هذه القوة بشكل هجومي واسع النطاق لمواجهة الأزمات والتحديات الخارجية التي تهدد الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي والآتية من قوسي الأزمات: الشرقية المتمثلة في الدول الإسلامية غير العربية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والجنوبية التي تضم الدول العربية في حوض المتوسط وشمال أفريقيا، تحت ستار مواجهة مخاطر الأصولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن حيث الهيكلية، فقد أضاف الناتو إلى مؤسسته السياسية مجلس تعاون شمال الأطلسي، من أجل تسهيل عملية انضمام دول وسط وشرق أوربا إليه، وقد طور هذا المجلس تحت اسم مجلس الشراكة الأوربي-الأطلسي لتصبح مهمته تنظيم وتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين جانبي الأطلسي وضبط الصراعات والنزاعات داخلها. أما على مستوى المؤسسة العسكرية فقد ألغى الحلف القيادة العسكرية الرئيسية لمنطقة القنال الإنجليزي، ودمجها مع القيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوربا التابعة للقيادة الرئيسية في القارة، وجاء هذا الإجراء في ضوء قيامه بتخفيض عدد قواته التقليدية العاملة في أوربا عملاً بمعاهدة خفض القوات التقليدية المعقودة مع حلف وارسو السابق في عام 1990، لكنه أنشأ من جهة أخرى القوات المتعددة الجنسيات والمهمات ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوربا، من أجل مساعدة الاتحاد الأوربي على تكوين هوية دفاعية أوربية داخل الناتو، لكن ليست منفصلة عنه، وخاضعة لرقابته.

ومن حيث الوظائف، فقد فرضت عملية توسيع الحلف نحو الشرق تعميق وظائفه الأساسية التي اعتمدها منذ نشأته؛ فسياسياً أصبحت وظيفته تدعيم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي لدول وسط وشرق أوربا، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى الدول المشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام الذي وضعه الحلف

في عام 1994 كشرط أساسي للانضمام إليه، ثم المساهمة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعروفة بالدبلوماسية الوقائية، واقتصادياً فإن وظيفته هي إنعاش اقتصادات دول وسط وشرق أوربا، ومساعدتها اقتصادياً ومالياً وإدارياً للتحول نحو اقتصاد السوق، وتحويل صناعاتها العسكرية إلى الإنتاج المدني، أما عسكرياً فإن وظيفته هي تغيير هياكل وأنماط استخدام القوات المسلحة لتلك الدول، سواء من حيث الحجم أو النوع أو التفكير الاستراتيجي العسكري بحيث تكون مستوعبة للتغييرات التي طرأت على استراتيجيته العسكرية.

لقد أدى هذا التحول في استراتيجية الناتو إلى تغيير طبيعته من مجرد تنظيم عسكري إلى تنظيم سياسي-عسكري، أي هدفه تحقيق أغراض سياسية تتمثل في الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي. وحتى يحقق الحلف هذه الأغراض لابد له من معالجة جميع القضايا التي يمكن أن تعوق مشروعه في التوسع، ومن أهمها بالطبع تنظيم العلاقة مع روسيا، لأن التوسع لا يمكن أن يمر دون موافقتها ومراعاة مصالحها. وقد تمكن الحلف من تنظيم هذه العلاقة عبر وثيقة باريس المعقودة بينه وبين موسكو في 27 أيار/ مايو 1997، والمتضمنة اعتراف الناتو بأهمية روسيا كدولة كبرى والسماح لها بنشر قواتها التقليدية على طول حدودها مع دول رابطة الدول المستقلة، وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز، مقابل موافقتها على التوسع.

ومن القضايا الأخرى التي كان على الحلف معالجتها، مسألة إجراءات التوسع؛ حيث كان على الحلف الاختيار بين أسلوب التوسع الشامل الذي يشمل جميع دول وسط وشرق أوربا دفعة واحدة، وهو ما رفضه باعتبار أنه يحمله جميع أعباء ومشكلات هذه الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يحوله إلى منظمة للتعاون الإقليمي، لذا اختار الناتو أسلوب التوسع التدريجي الذي يعني ضم هذه الدول على شكل مراحل لكل منها مدة محددة. لكنها تنتهي جميعاً في عام 2010، إذ يحقق له هذا الأسلوب مزايا عدة؛ مثل انتقاء الدول التي لها قيمة استراتيجية سياسية وعسكرية كدول وسط أو مركز أوربا، وتقليص حجم التكاليف المترتبة على احتمالات فشل عملية التوسع، واحتواء المعارضة الروسية التي تتهم الحكومة بالتنازل عن حزامها

الأمني السابق كاملاً، ثم احتواء المعارضة داخل القوى الأطلسية نفسها، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تطالب الحكومة بعدم توسيع الالتزامات الأمنية الخارجية، وتحقيق نوع من التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوربي، بحيث تجري عملية توسع كل منهما نحو الشرق بشكل متواز.

ويعتبر النزاع التركي ـ اليوناني حول قبرص وعضوية أنقرة في الاتحاد الأوربي من المعضلات الكبرى التي تواجه استراتيجية الناتو في التوسع، ومازالت دون حل رغم أن الحلف قدم اقتراحاً يمكن أن يساعد على حسمها في المستقبل يتمثل في قيام الاتحاد الأوربي بإقامة علاقة خاصة مع تركيا تتضمن منحها وضعاً تفضيلياً في المبادلات الاقتصادية والتجارية، والسماح لها بالمشاركة الفعالة في ترتيبات الأمن الأوربي عبر ضمّها إلى عضوية اتحاد غرب أوربا، وعندئذ ستصبح الطرق سالكة لتنازلها عن مواقفها الصارمة في قبرص.

أما الفصل الرابع فيكشف أن الحلف يعاني عوامل ضعف داخلية وخارجية محتملة ذات انعكاسات سلبية على دوره المستقبلي في العلاقات الدولية؛ فعلى المستوى الداخلي هنالك احتمالات بروز الانقسامات فيه، بسبب ضعفه الأيديولوجي أو لاختلاف أعضائه على تقسيم أعباء وتكاليف التوسع، أو لانسحاب بعض الأعضاء الأصليين منه مثل تركيا بسبب العلاقة مع الاتحاد الأوربي، أو فرنسا بسبب الخلاف مع واشنطن على قيادة المنطقة الجنوبية للحلف. وعلى المستوى الخارجي هناك احتمالات تطور الاتحاد الأوربي إلى مؤسسة سياسية ـ عسكرية كبرى يمكن أن تقوم بوظائف الحلف نفسها، وبصورة أفضل منه، مما يقلل من قيمته الفعلية للأمن الأوربي، ثم احتمالات بروز قوى إقليمية أو دولية غير أطلسية تشكل تحديات خطيرة له، كقيام تحالفات إسلامية عربية في قوسي الأزمات الشرقية والجنوبية، أو تحالف صيني ـ روسي، أو تقارب ياباني ـ صيني يؤدي إلى ظهور كتلة باسفيكية منافسة للأطلسية، وبالتالي فإن بقاء الحلف واستمراره متوقف على قدرة الإدارة الأمريكية والأوربية المشتركة على تجاوز عوامل الضعف هذه.

وعلى صعيد النتائج، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. إن نجاح مشروع الناتو في التوسع نحو الشرق سيحول جانبي الأطلسي إلى مركز سلام هادئ في النظام الدولي تقل فيه الحروب الصغيرة والأهلية بتأثير فاعلية الحلف في إدارة الأزمات، كما تستحيل فيه الحروب الكبرى بين القوى الأساسية، لأن الناتو سيعمل بمنزلة الحامل لتوازن القوى والمصالح بينها.

2. إن بروز هذا المركز سيؤدي إلى تقسيم استراتيجي وجيوسياسي جديد في النظام الدولي، قوامه مركز سلام أطلسي وأطراف هائجة وغير مستقرة في مناطق العالم الثالث، وسيقوم الناتو بضبط هذا التقسيم والسيطرة عليه سياسياً وعسكرياً، من أجل احتواء التحديات الخطيرة المتولدة منه، والتي تهدد الأمن والاستقرار والمصالح العالمية للمركز.

3. إن مركز السلام الأطلسي هو أيضاً مركز الرأسمالية العالمية، وهذا يعني أن الناتو بضبطه للتقسيم الجديد في النظام الدولي سيصبح هو نفسه شرطاً من شروط تطور الرأسمالية، أي القوة السياسية والعسكرية التي تؤمن لها انفتاح الأسواق الخارجية والتنسيق بين السياسات الاقتصادية لقواها الأساسية، ومنع المنافسة الحادة بينها.

4. إن القرن الحادي والعشرين هو قرن المؤسسات السياسية - والعسكرية الكبرى، وإذا ما أضفنا إلى ذلك النتائج السابقة، فإن الحلف ستتوافر له آفاق رحبة للتحول إلى قوة عظمى مهيمنة على العلاقات الدولية وإدارتها ووضع ضوابطها، وخاصة أن مناطق الأطراف لا تمتلك القدرات على تكوين مؤسسات منافسة بسبب عدم استقرارها واختلاف مصالحها وسياساتها والصراعات القائمة بينها.

5. سيكون العالم العربي أكثر المناطق تأثراً بالهيمنة التوسعية الأطلسية، وخاصة أنها أخذت تتغلغل فيه بصور شتى، عبر إضعاف مراكز القوة الاستقلالية العربية في العراق وليبيا والسودان، وفرض الحصار عليها، أو دخول دول المواجهة في مباحثات سلام مع الكيان الصهيوني بوساطات وحلول أطلسية، أو فصل بعض الأجزاء فيه مثل دول المغرب عن طريق مشروع الشراكة الأوربية - المتوسطية،

وبالتالي فإن من الخيارات المطروحة أمام العرب لمواجهة هذا التحدي الصعب في القرن الحالي هو إحياء جامعة الدول العربية، وتحويلها إلى مؤسسة سياسية ـ عسكرية إقليمية كبرى، تستند إلى استراتيجية علمية شاملة واضحة الأهداف والوسائل، بعيداً عن الاستراتيجيات التقليدية الإقليمية أو القطرية التي فشلت في تقديم الحلول الناجحة للقضايا والمشكلات المصيرية العربية لعقود طويلة خلت.

الهوامش

الفصل الأول

1. كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، 1987)، ص201.

2. انظر:

K. G. Holsti, *International Politics, A Framework for Analysis* (New Jersey, NJ: Prentice- Hall, 1977), 68-96.

3. رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، ج1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص220ـ240.

4. عبدالقادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص88ـ89.

5. نقلاً عن: تيري دوفي، «العقوبات الدولية والديمقراطية العالمية والنظام الدولي الجديد»، ترجمة جاسم زيون، مجلة **أم المعارك**، العدد 10 (بغداد: 1997)، ص167.

6. حسن البزاز، «طبيعة وحقيقة النظام العالمي الجديد وموقع الخليج العربي منه»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 43 (الشارقة: 1994)، ص170.

7. لقد عبر عن هذه التطلعات والطموحات باحثون ينتسبون إلى العالم الغربي الرأسمالي، مثل أطروحة نهاية التاريخ وهيمنة الأيديولوجية الليبرالية التي عبر عنها فرانسيس فوكوياما، انظر:

Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (Washington, USA: The Free Press, 1992), 200–300.

وكذلك الأطروحة التي ترى أن نهاية الحرب الباردة بمنزلة نهاية للصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب وبداية للصراع الحضاري بين الشمال والجنوب، انظر:

صموئيل هانتنجتون، **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)، ص17.

8. تيري دوفي، مرجع سابق، ص168.

9. جان بيير شوفنمان، **أنا وحرب الخليج**، ترجمة حياة الحويك (عمَّان: دار الشروق للنشر، 1992)، ص84.

10. لمزيد من المعلومات انظر كلاً من:

T. V. Paul and John A. Hall, *International Order and the Future Politics* (London: Cambridge University Press, 1999), 99-118; John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics* (New York, NY: Oxford University Press, 1997), 193-209.

11. أحمد الرشيدي وآخرون، **الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص16.

12. كاظم هاشم نعمة، «الوحدة الأوربية وبنيتها الأمنية المفترضة»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1992)، ص35-77.

13. سعد حقي توفيق، «إشكالية فهم النظام الدولي الجديد»، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 14 (بغداد: 1995)، ص18.

14. دنيس بيرنجر، «العلاقات الدولية في مرحلة انتقالية»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد 1 (واشنطن: 1994)، ص30-31.

15. بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبدالقادر (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993)، ص180.

16. مازن الرمضاني، «الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية»، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 2 (بغداد: 1994)، ص28-36.

17. كاظم هاشم نعمة، «الاستراتيجية الأمريكية في عالم أحادي القطب»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1995)، ص3.

18. محمد أبوبكر الرازي، **مختار الصحاح** (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1925)، ص541 و699.

19. يقتضي دور الدولة الحاملة لميزان القوى أن تكون على قوة ترجح قوى كل الدول المتنافسة في الميزان، أي أنها تكون خارج معادلة الميزان، لكنها بفعل عوامل قوتها تستطيع أن تحافظ على الميزان من خلال انحيازها إلى الطرف الأضعف فيه في مواجهة الطرف الأقوى، وقد مارست بريطانيا هذا الدور بفضل قوتها البحرية، وكان لانضمامها إلى الحلف الفرنسي-الروسي أكبر الأثر في هزيمة الحلف النمساوي-الألماني-العثماني في الحرب العالمية الأولى، انظر:

محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972)، ص236.

20 . غالباً ما يستعير علماء العلاقات الدولية مصطلحات مستخدمة في العلوم الطبيعية أو الرياضية لوصف الظواهر في العلاقات الدولية، انظر: كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص73 .

21 . انظر: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي (الكويت: كاظمة للنشر والدراسات والترجمة، 1985)، ص119 ـ 136 .

22 . محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص257 .

23 . كاظم هاشم نعمة، «الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 2 (بغداد: 1995)، ص90 .

24 . مالك عوني، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها في السياسة الخارجية الأمريكية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص94 وما بعدها .

25 . كاظم هاشم نعمة، «عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب؟»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1993)، ص36، كذلك انظر: مازن الرمضاني، «النظام الدولي الجديد: البدائل»، مجلة **أم المعارك**، العدد 7 (بغداد: 1996)، ص39 ـ 59 .

26 . «حلف الأطلنطي وأزمة البحث عن دور في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995)، ص34 ـ 38 .

27 . سمير أمين، «النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد»، مجلة **الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 90 (القاهرة: 1992)، ص36 .

28 . انظر:

William Pfaff, "Redefining for World Power," *Foreign Affairs* vol. 70, no. 1 (1991): 42-43.

29 . بول كنيدي، مرجع سابق، ص212 .

30 . «العلاقات الصينية ـ الأمريكية: مصادر الخلاف»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 7 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995)، ص43 ـ 44 .

31 . معتز محمد سلامة، «الدور الألماني في أوربا»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 123 (القاهرة: 1995)، ص180 ـ 186 .

32 . انظر :

Jonathan Randal, "Tasks Rethinking Regional Role," *Washington Post* (February 24, 1993), 58.

33 . ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (بيروت: دار الهلال، 1992)، ص26 .

34 . فارس إشتي، «النظام الدولي الجديد بين النظام والهيمنة»، مجلة **المنار**، العدد 56 (بيروت: 1998)، ص27 .

35 . محمد ربيع، «النظام العالمي الجديد: رؤية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 73 (القاهرة: 1993)، ص137 .

وتشير بعض المصادر إلى أن الاقتصاد الأمريكي تحسن في أثناء الإدارة الثانية للرئيس السابق بيل كلنتون، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 3.4٪ عام 1996 إلى 3.5٪ عام 1998، وانخفض معدل التضخم من 2.9٪ عام 1996 إلى 2.3٪ عام 1997 وإلى 1.6٪ عام 1998، كما انخفض معدل البطالة بشكل متواصل حتى بلغ 4.5٪ عام 1998 . لمزيد من المعلومات انظر:

IMF, *World Economic*, 1998-1999, 25.

ومع ذلك فإن هذه الأرقام التي تشير إلى حدوث تحسن بسيط في الاقتصاد الأمريكي لا تؤهل واشنطن لممارسة سياسة هيمنة عالمية تعتمد على نشر واسع لقواتها العسكرية في العالم دون مساعدة من حلفائها في الناتو أو دون أن تؤثر سلبياً في اقتصادها في المستقبل .

36 . انظر :

Zbigniew Brzezinski, *Out of Control* (New York, NY: Robert-Stewart Book, 1993), 16.

37 . مايكل باندلباوم، «دروس في الحرب النووية المقبلة»، ترجمة خضر محمد الدوري، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 6 ـ 8 (بغداد: 1996)، ص103 ـ 111 .

38 . بطرس بطرس غالي، **مدخل إلى علم السياسة** (القاهرة: دار الجليل للطباعة، 1967)، ص465 .

39 . **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ط3 (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1967)، ص69 .

40. كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص32.

41. كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، 1991)، ص85.

42. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص108.

43. انظر:

Ranko Petkovic, "Requiem for the Warsaw Treaty and Nato," *Review of International Affairs* vol. IXE, no. 954 (June, 1990): 7-10.

44. انظر:

K. G. Holsti, *Unity and Disintegration in International Alliance, Comparative Studies* (New York, NY: John Wiley and Saris, 1973), 39.

45. انظر:

James N. Rosenau, *World Politics, An Introduction* (London: Collien Macmillan, 1970), 342.

46. انظر:

Alexander Kramaevsky, "Nato and Ukraine Perceptions," *Journal of International Affairs* vol. 1, no. 3 (1996): 57-58.

47. هذا ما ذهب إليه: إسماعيل صبري مقلد، «النظام العالمي الجديد والخليج: مجموعة ملاحظات»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 43 (الشارقة: 1994)، ص152. وكذلك: المختار المطيع، «محاولة تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب فيه»، مجلة **الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 90 (القاهرة: 1992)، ص18.

48. وهو ما ذهب إليه: سمير أمين، «تأملات حول النظام العالمي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 135 (بيروت: 1990)، ص80. وانظر كذلك: محمد سيد أحمد، «هل الأمم المتحدة فقط لملء الفراغ؟»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995)، ص90-98.

49. أمين هويدي، **الصراع العربي-الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص18 وما بعدها.

50. بيتر شميث، «مستقبل حلف الأطلنطي والجماعة الأوربية»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 128 (القاهرة: 1997)، ص215-216.

51. جان بيير شوفنمان، مرجع سابق، ص130.

52. انظر:

Lothar Ruehl, "European Security and Nato's Eastward Expansion," *Aussenpolitik* no. 11 (1994): 115-121.

53. رياض الصمد، مرجع سابق، ص136.

54. انظر:

R. W. Taiker, "The Purposes of American Power," *Foreign Affairs* vol. 59, no. 2 (1981): 221-222.

55. كاظم هاشم نعمة، «عالم أحادي القطب..»، مرجع سابق، ص36-37.

56. حول هذا الرأي انظر كلاً من:

حميد الجميلي، «الاقتصاد الياباني: القوة الصناعية والتكنولوجيا العالمية»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 5 (بغداد: 1993)، ص71. وأيضاً: عبدالمنعم سعيد، «العرب والنظام العالمي الجديد، الخيارات المطروحة»، **كراسات استراتيجية**، العدد 3 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1991)، ص26.

57. حول الارتباط التاريخي بين المنافسة وتطور النظام الرأسمالي انظر: نادية رمسيس، «الأزمة الاقتصادية العالمية، المظاهر والآثار واحتمالات المستقبل»، مجلة **المنار**، العدد 1 (بيروت: 1985)، ص7 وما بعدها.

58. مايكل باندلباوم، مرجع سابق، ص110.

59. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 147 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص301 وما بعدها.

60. «ماذا سيكون شكل الاقتصاد العالمي مستقبلاً؟»، **الإيكونومست**، 11 أيلول/ سبتمبر 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات-وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص20-25.

61. لورنس فريدمان، «الدول الضعيفة والغرب»، **الإيكونومست**، 17 أيلول/ سبتمبر 1997، المرجع السابق، ص26-33.

62. دومينيكو كالو، «النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة»، ترجمة مالك الواسطي، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 4 (بغداد: 1994)، ص61-74.

63. السيد ياسين، «النظام العالمي الجديد بين الإدراك الياباني والرؤية العربية»، مجلة **المنتدى**، العدد 8 (عمّان: 1992)، ص3-9.

64. سمير أمين، «النزعة العسكرية الأمريكية...»، مرجع سابق، ص39.

65. دومينيكو كالو، مرجع سابق، ص73.

الفصل الثاني

1. Ranko Petkovic, op. cit., 10.

2. رياض الصمد، مرجع سابق، ص9.

3. المرجع السابق، ص10.

4. مورتن هالبرين، **الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة**، ترجمة سليم شاكر الألوسي (بغداد: دار النهضة، 1987)، ص91.

5. أحمد عباس عبدالبديع، «حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوربا الشرقية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 100 (القاهرة: 1990)، ص249-254.

6. بيير لولوش، «الوحدة الألمانية وتحديات ما بعد يالطا»، عرض سوسن حسين، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 102 (القاهرة: 1990)، ص250-256.

7. روبرت ماكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة محمد حسين يونس (عمّان: دار الشروق للنشر، 1990)، ص28.

8. مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص92.

9. انظر:

Zbigniew Brzezinski, "A Plan for Europe," *Strategic Digest* vol. XXV, no.3 (March, 1995): 345-353.

10. نقلاً عن: محمد جاد، «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص102-130.

11. نجلاء محمد نجيب، «مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص138-139.

12 . انظر :

John Campbell, *Defense of the Middle East: Problems of American Policy* (New York, NY: Harper, 1960), 4-5.

13 . مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص85 .

14 . حسين آغا وآخرون، **التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 12 (لندن : مركز دراسات العالم الثالث، 1982)، ص14 .

ومن الجدير بالذكر أن معظم أدبيات العلاقات الدولية لا تتحدث عن أسباب عدم انضمام واشنطن إلى الاتفاقية رغم أنها مارست سياسة الاحتواء المعادية للسوفييت، وقد يعود ذلك إلى رغبتها في عدم قطع الجسور نهائياً مع موسكو، ومن أجل استمالتها لسحب الجيش السوفيتي من أراضي دول وسط وشرق أوربا، وإيجاد حلول للمعضلة الألمانية، أو لأن المؤسسة العسكرية الأمريكية والرأي العام الأمريكي لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة انضمام دولتهم إلى أحلاف خارجية قد تكون مكلفة اقتصادياً وغير معروفة النتائج، وخاصة أن واشنطن خرجت تواً من عزلتها الدولية. بيد أن إقدام السوفييت على حصار برلين بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية بروكسل ربما دفع سريعاً لتقبل هذه الفكرة، ليس لأن التفاوض مع السوفييت أصبح مستحيلاً فحسب بل لأن عدم إقدام واشنطن على تقوية علاقاتها بدول أوربا الغربية إلى حد التحالف، قد يجعل الخطوة السوفيتية التالية هي احتلال ألمانيا الغربية نفسها، وعندئذ ستقع أوربا كلها تحت النفوذ السوفيتي، وخاصة أن رد الفعل الغربي على الحصار كان واهناً جداً، مما يشكل دافعاً قوياً لموسكو للقيام بهذه الخطوة.

15 . مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص141 .

16 . انظر :

John Lewis Gaddis, *The United States and the Origins of the Cold War, 1945-1947* (New York, NY: Columbia University Press, 1972), 40-45.

17 . من الأمور التي رسخت هذا الإدراك عند الأوربيين قيام موسكو بتدبير انقلاب عسكري في تشيكوسلوفاكيا في شباط/ فبراير 1948، أي قبل توقيع اتفاقية بروكسل بشهر، حيث كانت حكومة "ينس" غير الشيوعية ذات ميول مع الغرب وتتطلع للانضمام إلى مشروع مارشال، مما يعني فتح الباب أمام النفوذ الأمريكي في وسط وشرق أوربا، لذلك قام الحزب الشيوعي التشيكي بزعامة جوتفليد بتدبير الانقلاب بدعم وإسناد من موسكو. لمزيد من المعلومات انظر : رياض الصمد، مرجع سابق، ص144 .

18 . كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد : جامعة بغداد، 1988)، ص274 ـ 275 .

19 . لمزيد من المعلومات حول استراتيجية الاحتواء انظر :

John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American Security Policy* (London: Oxford University Press, 1982), 73-83.

20 . «حلف الناتو ضد من؟»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 8 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995)، ص37 ـ 41 .

21 . **التقرير الاستراتيجي العربي 1991** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام، 1992)، ص111 .

22 . Brezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 346.

23 . « حلف الناتو ضد من؟»، مرجع سابق، ص37 .

24 . «الناتو بين الأمس واليوم والمستقبل»، صحيفة **ديرشبيجل**، 3 آذار/ مارس 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص1 ـ 5 .

25 . وقد أكدت تجربة الحرب الكورية عام 1950 مدى الخطورة التي يمكن أن تسببها قوة شيوعية إقليمية للحلف، فرغم أنها جرت بين قوات كوريا الشمالية بدعم من الاتحاد السوفيتي والمتطوعين الصينيين، وبين قوات كوريا الجنوبية المدعومة من قبل قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الحلف وجد فيها خدعة سوفيتية لسحب القوات الأمريكية من أوربا إلى آسيا، الأمر الذي يتيح لموسكو التحرك في وسط أوربا، وهذا ما دفع الحلف مع تصاعد العمليات العسكرية للحرب إلى زيادة فرقه العسكرية البرية وسط أوربا بحيث وصلت إلى 75 فرقة، كما تقرر في اجتماع مجلس الحلف في لشبونة عام 1952 التركيز على أن موسكو سوف تستمر في انتهاج هذا الأسلوب لإضعاف التحالف الأطلسي وجرهم إلى معارك جانبية في مناطق العالم الثالث. انظر: مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص62 .

26 . انظر نص المادتين في :

Edwin H. Fedder, *Nato, The Dynamics of Alliance in the Postwar World* (New York; Toronto: Mead Company, 1963), 132.

27 . رغم أن المادة (5) من المعاهدة أشارت إلى الدفاع الجماعي فقط، فإن الحلف لم يهمل الدفاع الفردي، بدليل أن المادة (3) أشارت إلى تطوير القدرات العسكرية الفردية للدول الأعضاء وتقوية روح المقاومة لديها، وهذا يعني أن الحلف يدرك أن أحد أعضائه قد يتعرض لهجوم مفاجئ، وأن إجراءات الدفاع الجماعي عنه قد تتأخر لأي سبب كان، ومن ثم ينبغي أن يكون لهذا العضو قدرات عسكرية تمكّنه من الدفاع عن نفسه والصمود إلى حين وصول الإمدادات إليه، والوصول إلى قرار بشأن الدفاع الجماعي، فضلاً عن ذلك فإن الخصم قد يقوم بأعمال

عسكرية ضد أحد الأعضاء لجس النبض أو الاستفزاز واختبار مصداقية الحلف في الدفاع عن ذلك العضو، مثل قيام موسكو بإرسال طائرات لاختراق أجواء ألمانيا الغربية، أو إرسال متطوعين للقيام ببعض أعمال التخريب، وهي عمليات لا تصل إلى حد الحرب الشاملة ولا تستدعي الدفاع الجماعي، وتستطيع الدولة التي تتعرض لها الرد عليها أو مواجهتها.

28. نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص137.

29. Fedder, op. cit., 132.

30. «الناتو بين الأمس واليوم والمستقبل»، مرجع سابق، ص2.

31. محمد كريم المشهداني، **الأحلاف وتأثيرها على الأمن القومي العربي** (بغداد: معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1989)، ص29.

32. انظر:

Thomas J. McCormick, *America's Half-Century, United States Foreign Policy in the Cold War* (London: Johns Hopkins University Press, 1989), 85.

33. Gaddis, *Strategies of Containment*..., op. cit., 74.

34. دومينيكو كالو، مرجع سابق، ص61-74.

35. «مبدأ خفض السلاح: تصور سياسي وأمني جديد في أوربا»، مجلة **الدفاع العربي**، العدد 5 (بيروت: 1990)، ص31-33.

36. مما يبرر هذا التفسير اعتقاد الغرب أن الهجوم النووي المفاجئ أو الاستباقي يشكل جوهر الاستراتيجية النووية السوفيتية، رغم أن موسكو لم تعلن عنه رسمياً، وخاصة أنها بنظر الغرب قد حققت منذ بداية السبعينيات تفوقاً في ميدان إنتاج الصواريخ البالستية العابرة القارات المنطلقة من قواعد برية، والتي تشكل أساس الضربة الأولى. ولمزيد من المعلومات انظر: كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص103.

37. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية...**، مرجع سابق، ص121.

38. مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص130-131.

39. حول الانتقادات الموجهة لاستراتيجية الرد المرن، انظر:

Stanley R. Sloan, "New Designs on Nato: Perspectives on Nato's Future," *International Affairs* vol. 71, no. 2 (1995): 218-231.

40. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الفرنسي هو الذي دفع باريس لتكثيف تعاونها النووي مع إسرائيل لغرض الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات النووية، مقابل قيام فرنسا بإنشاء مفاعل ديمونة في صحراء النقب عام 1957. لمزيد من المعلومات انظر:

Brian Beckelt, "Nuclear Peril in Middle East," *The Journal of Middle East International* no. 327 (1989): 15.

41. زاهي الأقرع، «العلاقات الإسرائيلية ـ الفرنسية 1956 ـ 1967»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد 78 (بيروت: 1978)، ص100.

42. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية. . .**، مرجع سابق، ص198.

43. أدمون جوف، **علاقات دولية**، ترجمة منصور القاضي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص41 ـ 44.

44. كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص599.

45. حول سياسة نيكسون ومبدأ الكفاية انظر: مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص55.

46. ربما تعود معارضة فرنسا وألمانيا لمبدأ الكفاية إلى تحسن علاقاتهما بالاتحاد السوفيتي السابق، نتيجة اتباع سياسة الوفاق في العلاقات الدولية، ذلك لأن قيامهما بزيادة النفقات الدفاعية وتحسين قواتهما العسكرية سيدفع موسكو أيضاً إلى تطوير قدراتها العسكرية والعودة مجدداً لأجواء الحرب الباردة.

47. حسين آغا وآخرون، **الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 9 (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982)، ص13.

48. المرجع السابق، ص21.

49. المرجع السابق، ص22.

50. صلاح سالم زرنوقة، «الناتو بين مرحلتين»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص68.

51. «روسيا وحلف الأطلسي»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 16 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995)، ص31.

52. وفي هذا الصدد صرح ويلي كلاس، الأمين العام السابق للحلف «أن روسيا الاتحادية تعتبر جزءاً مهماً في الشكل الأمني الجديد لأوربا، وستظل هي القوة العسكرية الوحيدة المؤثرة في أوربا»،

نقلاً عن:

Rajyasri Roychowdhuny, "Nato's Eastward Expansion," *Strategic Analysis* vol. XILI, no.l (April, 1995):76.

53. نبية الأصفهاني، «مستقبل تطلعات الأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 128 (القاهرة: 1997)، ص149.

54. نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص41.

55. يؤكد تاريخ العلاقات الدولية وجود هذه القاعدة، فقد انهار الحلف الألماني-النمساوي-العثماني الذي قام في نهاية القرن التاسع عشر في إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، وكذلك الحال بالنسبة إلى المحور الألماني-الإيطالي-الياباني في الحرب العالمية الثانية، وفي آسيا والشرق الأوسط زالت تلقائياً بعض الأحلاف العسكرية مثل حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا، وأخيراً انتهى حلف وارسو كنتيجة منطقية لاستقلال جميع أعضائه عن الهيمنة السوفيتية.

56. نقلاً عن:

Arthar Cyr, "Turkey and the West Perceptions," *Journal of International Affairs* vol. 1, no. 3 (September, 1996): 110.

57. Kramaevsky, op. cit., 57-58.

58. صفاء موسى، «منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 106 (القاهرة: 1991)، ص67.

59. انظر:

Uif Hlertonsson, "Sweden's Foreign Policy," *Strategic Analysis* vol.XIX, no. 1 (April, 1996): 82-83.

60. رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطي»، مجلة **الدفاع**، العدد 11 (القاهرة: 1995)، ص84.

61. تشارلس كوبيجان، «القومية والقوميات في أوربا الجديدة»، عرض نصر محمد عارف، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 204 (بيروت: 1996)، ص179.

62. Leigh Bruce, "Europe's Locomotive," *Foreign Policy* no. 78 (1990): 71.

63. بلغ مقدار التجارة بين الطرفين عام 1996 حوالي 130 مليار دولار، نقلاً عن: نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص139.

64. انظر:

"Documents of the Ministerial Meeting of North Atlantic Council," *Strategic Digest* vol. XXIV, no. 2 (1994): 1261-1275.

65. بول كنيدي، مرجع سابق، ص362.

66. «أضواء على مهام الفيلق الأوربي الموحد»، **مجلة الإكسبريس** الفرنسية، ترجمة صحيفة **الدستور** الأردنية، 17 حزيران/ يونيو 1992، ص52.

67. سعد حقي توفيق، «مستقبل النظام الدولي»، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 11 (بغداد: 1994)، ص57ـ58.

68. محمد سيد أحمد، «تفتيت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوربا على الاندماج»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: 1992)، ص137.

69. انظر:

Edward Sponnous and Mark Bundman, "Under US-French Alliance, Nato Give UN the Boot," *EIR* vol. 22, no. 31 (1995): 52.

70. رمزي حبيب السيد، مرجع سابق، ص84.

71. انظر في ذلك مثلاً: سعد حقي توفيق، «أوربا الموحدة وتأثيراتها على العالم الثالث»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1995)، ص20ـ30، وكذلك: كاظم هاشم نعمة، «أتعثر الأسرة الأوربية على وحدة في السياسة والدفاع؟»، مجلة **آفاق عربية**، العدد نفسه، ص38ـ39. وباللغة الإنجليزية:

Michael Brenner, "Confidence Lost," *Foreign Policy* no. 91 (1993): 27.

72. نقلاً عن: بول كنيدي، مرجع سابق، ص242.

73. نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص138.

74. ناظم عبدالواحد الجاسور، «الوحدة الألمانية ومستقبل التوازنات في أوربا»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1995)، ص32.

75. معتز محمد سلامة، مرجع سابق، ص176.

76. لوران تانوغي، «خيار أوربا»، عرض إبراهيم عوض، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 209 (بيروت: 1996)، ص131.

77. ثناء فؤاد عبدالله، «ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 103 (القاهرة: 1991)، ص141.

78. Brzezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 344.

79. Roychowdhuny, op. cit., 85.

80. صادق الأسود، «الوحدة الأوربية في النظام الدولي الجديد»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1995)، ص48.

81. مندوب الشالجي، «الوحدة الأوربية بين الثوابت والمتغيرات»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1995)، ص41.

82. شعيب عبدالفتاح، «مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 106 (القاهرة: 1991)، ص69ـ70.

83. هشام مراد، «مجلس أوربا والتوجه نحو الشرق»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة: 1994)، ص112.

84. نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص151.

85. لوران تانوغي، مرجع سابق، ص132.

86. أسامة جعفر فقيه، «التكتلات الاقتصادية الدولية، معالمها ودورها ومستقبلها»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد 1 (واشنطن: 1994)، ص39.

87. بول كنيدي، مرجع سابق، ص321.

88. كاظم هاشم نعمة، «مستقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد» في: **النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص98ـ103.

89. «ثمن توسيع الناتو»، **الإيكونومست**، 15 شباط/ فبراير 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص12.

90. نيفين عبدالخالق مصطفى، «أزمة تفكك الكومنولث: انعكاسات التنافس الإقليمي والدولي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص117.

91. معتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995)، ص215.

92. طه عبدالعليم، «أبعاد التفكك الاقتصادي في دول الكومنولث الروسي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص125.

93. معتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي. . .»، مرجع سابق، ص215ـ217.

94. نيفين عبدالخالق مصطفى، مرجع سابق، ص118.

95. معتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي. . .»، مرجع سابق، ص226.

96. طه عبدالعليم، مرجع سابق، ص126ـ127.

97. محمد عبدالسلام، «مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص135 وما بعدها.

98. المرجع السابق، ص138.

99. زبيجنيو بريجنسكي، «الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995)، ص346.

100. شارل كروس، «الفصل الجديد في العلاقات الأمريكية ـ الروسية: الفرص والتحديات»، عرض هبة سمير، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص164.

101. «مستقبل روسيا إحياء أم سقوط»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995)، ص349.

102. نبيل شبيب، «أبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 328 (إسلام أباد: 1996)، ص40. ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار لم ينفذ بسبب الضجة التي أثارها داخل روسيا ودول الرابطة.

103. نبية الأصفهاني، «الصراع المسلح في الشيشان ومصير رابطة الكومنولث»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص176.

104. زبيجنيو بريجنسكي، «الشراكة غير الناضجة. . .»، مرجع سابق، ص348.

105. نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية ـ الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص144.

106. مختار شعيب، «الصراع القومي والعرقي في الجمهوريات المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص184.

107 . «حديث للرئيس البولندي ألكسندر كفاشينسكي»، صحيفة **دير شبيجل**، 31 آذار/ مارس 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص62.

108 . «ثمن توسيع الناتو»، مرجع سابق، ص13.

109 . ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات توسيع الناتو: المشكلات والحلول المطروحة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص79.

110 . بيرايان بيدهام، «وضع الديمقراطية في أوربا»، **الإيكونومست**، 11 أيلول/ سبتمبر 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص33.

111 . سوسن حسين، «أوربا الشرقية بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص197.

112 . ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص99.

113 . ولمزيد من المعلومات انظر:

Edward D. Mansfield and Jack Snyden, "Democratization and War," *Foreign Affairs* vol. 74, no. 3 (May, 1995): 79-80.

114 . Ruehl, op. cit., 115.

115 . Brezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 348-349.

116 . إبراهيم عرفات، «روسيا والناتو الجديد: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص115.

117 . صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص70.

118 . مجلة **نيوزويك**، 31 آذار/ مارس 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص 53.

119 . «حلف الناتو ضد من؟»، مرجع سابق، ص41-47.

120 . ممدوح أنيس فتحي، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997)، ص190.

121 . زبيجنيو بريجنسكي، «الولايات المتحدة والقرن القادم: التكاليف الباهظة للقوى الكبرى»، مقابلة مع صحيفة **لوكروا** الباريسية، ترجمة ناظم عبدالواحد الجاسور، صحيفة **الجمهورية** العراقية، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص3.

122. لقد وصف وليم فان إيكلين الأمين العام لاتحاد غرب أوربا الاتحاد بأنه مؤسسة أشبه بتقاطع طرق تؤدي إلى أماكن مختلفة، وعلى الرغم من ملاءمته لبعض العمليات الأمنية، فإنه غير ملائم للكثير منها، وجل ما يستطيع عمله هو أن يكون دعامة أوربية للتحالف عبر الأطلسي، كما أن تحقق إجماع بين دول الاتحاد الخمس عشرة خصوصاً في القضايا التي تتطلب عملاً عسكرياً أمر مستحيل، وخير دليل على ذلك حرب البوسنة والهرسك. نقلاً عن: علي فهمي حامد، «مستقبل حلف شمال الأطلسي»، مجلة **الدفاع**، العدد 109 (القاهرة: 1995)، ص60.

123. ميشال يمين، «تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 68 (بيروت: 1998)، ص155.

124. خافير سولانا، «الناتو في تحول»، ترجمة ماجد سري، مجلة **بريسبيشن**، العدد 1 (إستنبول: آذار/ مارس 1996)، ص60.

125. يمكن تعليل أسباب تأخر القرار الرسمي بالتوسع حتى عام 1994 إلى انشغال أعضاء الحلف في الأعوام السابقة بقضايا أخرى؛ مثل الوحدة الألمانية وانعكاساتها على الأمن الأوربي، وأزمة الخليج الثانية 1990-1991، وتأثيراتها في المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وعدم وضوح الأبعاد السياسية والأمنية لنشوء رابطة الدول المستقلة في التفكير والإدراك الاستراتيجي الغربي، ثم الحرب في يوغسلافيا السابقة وما خلقته من تحديات للأمن الأوربي واختلافات في مواقف وسياسات الأعضاء الرئيسيين في الناتو.

126. جاء المشروع ضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون في قمة بروكسل للناتو عام 1994، وحظي بموافقة جميع الأعضاء. لمزيد من المعلومات انظر: «الشراكة الروسية-الأطلسية»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: 1995)، ص37.

127. في أثناء قمة منظمة الأمن والتعاون في أوربا في لشبونة عام 1996، صرح آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق «أن خطط الحلف بتحديد أسماء الدول الجديدة التي سيضمها ستتم في الوقت الذي حدد لها عام 1997، رغم المعارضة الروسية»، نقلاً عن: صحيفة **عُمان** (مسقط: 3 حزيران/ يونيو 1996)، ص1. كما أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عدة مرات «أن توسيع الناتو سوف يمضي قدماً رغم اعتراضات روسيا، وأن الدول التي ستدعى إلى الانضمام في صيف عام 1997 لن تكون الأخيرة، كما أنه لم يمنع أي اتفاق بين روسيا والناتو من دعوة دول البلطيق أو أي دولة أخرى للانضمام»، نقلاً عن: إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص116.

128. عماد جاد، «الجدل حول توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص76. وكذلك انظر: عبدالله صالح، «بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص84.

129 . «ثمن توسيع الناتو»، مرجع سابق، ص14 .

130 . ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات عملية توسيع الناتو»، مرجع سابق، ص80 .

131 . حسين معلوم، «الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص89 .

132 . جورج سيزمولي، «كلينتون ومواجهة غير موفقة مع العالم»، عرض هدى راغب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص206 .

133 . جاسر الشاهد، «تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص96-97 .

134 . ثائر زين الدين، «لماذا يتراجع توسع الاتحاد الأوربي؟»، صحيفة **عُمان** (مسقط: 30 أيار/ مايو 1996)، ص7 .

135 . رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة . . .»، مرجع سابق، ص86 .

136 . أنتوني ليك، «استراتيجية التوسع الأمريكية»، عرض كتاب، مجلة **قضايا دولية**، العدد 202 (إسلام أباد: 1993)، ص19 .

137 . مالك عوني، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية . . .»، مرجع سابق، ص94 .

138 . ممدوح أنيس فتحي، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية . . .»، مرجع سابق، ص190 .

139 . ظافر ناظم سلمان، «روسيا وحلف الناتو»، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 5 (بغداد: 1998)، ص7-8 .

140 . «لماذا التوسع؟»، صحيفة **هيرالد تريبيون**، 24 شباط/ فبراير1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص43 .

141 . صحيفة **ديرشبيجل**، 10 آذار/ مارس 1997 . والمرجع السابق، ص45-46 .

142 . رونالد أسموس وستيفن لارابي، «الناتو والدول المعوزة أوربياً، الضمان بعد التوسع»، ترجمة سميرة إبراهيم، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997)، ص26 .

143 . «الحلف الأطلسي ووعد بدعم عسكري لكازاخستان»، صحيفة **الحياة** (لندن: 13 آذار/ مارس 1997)، ص11 .

144 . انظر:

Danual Vernet, "The Dilemma of French Foreign Policy," *International Affairs* vol. 68, no. 4 (1992): 655-663.

145 . انظر:

Anand Menon, "From Independence to Cooperation: France, Nato and European Security," *International Affairs* vol. 71, no. 1 (January, 1995): 19-34.

146 . غسان العربي، «الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 54 (بيروت: 1996)، ص57.

147 . المرجع السابق، ص51.

148 . Sloan, op. cit., 218-231.

149 . في هذه النقطة أشار تيري فيتريال رئيس المجلس الفرنسي للعلاقات الخارجية إلى أنه ربما يصبح القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً أيضاً، وأنه بعد الحرب التي دارت رحاها في أوربا، وبعد الأزمات التي شهدتها القارة، فإنه يمكن توقع مصير أسوأ من الهيمنة الأمريكية، نقلاً عن:

وليام لعاف، «شكوك فرنسا بقدرة أوربا على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية»، صحيفة **هيرالد تريبون**، 25 آذار/ مارس 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص66.

150 . انظر:

Awerd Menon, "Nato, The French Way," *International Affairs* vol. 71, no. 1 (January, 1995): 315-320.

151 . وليام لعاف، مرجع سابق، ص67.

152 . حول الطروحات الفرنسية المعارضة للتوسع انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي 1995** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام، 1996)، ص229 وما بعدها.

153 . تشارلس كوبيجان، مرجع سابق، ص180.

154 . لقد أشار بريجنسكي إلى هذا الاتجاه عندما أشار إلى «أن التوسع الجاري الآن في أوربا يحتاج إلى ألمانيا قوية، كما أن قيام قيادة استراتيجية لكل من ألمانيا وأمريكا في الحلف هو مطلب له مغزى خاص». ورغم أن بريجنسكي ليس ضمن الإدارة الأمريكية الآن، فإن أقواله وتحليلاته

لها مغزى خاص، لكونه مستشاراً سابقاً في الأمن القومي الأمريكي، وضليعاً في السياسة الخارجية الأمريكية، مما لا يستبعد وجود مثل هذا الاتجاه الرسمي في هذه السياسة. وللمزيد من المعلومات انظر: Brzezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 3-4.

155. «موقف فرنسا من الحلف في ضوء دورها القيادي»، صحيفة **لوفيجارو**، 27 شباط/ فبراير 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص72 ـ 73.

156. حول هذا الموضوع انظر: ناصيف حتي، «حدود الدور الأوربي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 215 (بيروت: 1997)، ص4 وما بعدها.

157. لقد حققت فرنسا بعض النجاحات في مسعاها هذا، عندما أخذ الحلف يولي اهتماماً بمسألة الاستقرار في حوض المتوسط، فقد أشار خافير سولانا الأمين العام السابق للحلف إلى «أن للناتو دوراً في بناء الاستقرار ليس داخل الحلف فحسب بل حول أوربا أيضاً، واليوم أكثر مما كان عليه في الحرب الباردة. وفي عالم يعتمد بعضه على البعض الآخر بصورة متزايدة فإن الأمن الأوربي مرتبط بأمن آسيا وشمال أفريقيا، وهكذا اعتبر حوار البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للناتو مهماً جداً»، انظر: خافير سولانا، «الناتو في تحول»، مرجع سابق، ص63.

كما أن باريس تمكنت من دفع دول الاتحاد الأوربي إلى عقد مؤتمر برشلونة عام 1995 مع دول المتوسط غير الأطلسية بصدد إقامة ترتيبات أمنية مشتركة في الحوض أطلق عليها "الشراكة الأوربية ـ المتوسطية"، وأسفر المؤتمر عن توقيع ميثاق المتوسط الذي تضمن في الفصل الأول منه تفويضاً يمنح المنطقة حق إقامة مثل هذا الترتيب الأمني على أساس احترام المشاركين في المؤتمر للإجراءات المتخذة بهذا الصدد؛ كالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب واحترام وحدة وسلامة أراضي الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل الخلافات بينها سلمياً. لمزيد من المعلومات انظر: فريد تانير، «ميثاق المتوسط صيغة لتعاون أمني مرن»، ترجمة سميرة إبراهيم، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 5 (بغداد: 1998)، ص18.

فضلاً عن ذلك قامت فرنسا بإنشاء ما يسمى قوات التدخل السريع الأوربية تمييزاً عن القوات المتعددة الجنسيات والمهمات الأطلسية، وشارك في هذه القوات إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وبلغ مجموعها 15 ألف جندي، واتخذت من مدينة فلورنسا في إيطاليا مقراً لها. واستهدفت باريس من هذه القوات العمل على مواجهة الأزمات في حوض المتوسط بشكل مستقل عن الحلف وبعيداً عن مراقبة واشنطن، وهذا ما عارضته الأخيرة بشدة، على أساس أنه يتناقض وعمل القوات المتعددة الجنسيات والمهمات الأطلسية التي يقودها اتحاد غرب أوربا، كما أنه سيقلل من أهمية ودور الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط وخاصة مسألة دعم أمن إسرائيل. ولمزيد من المعلومات انظر: محمد جواد علي، «قوات الأورفور في حوض البحر

المتوسط وقوات الناتو للانتشار السريع»، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997)، ص22ـ24.

158. حسين معلوم، مرجع سابق، ص91.

159. ميشال يمين، مرجع سابق، ص157.

160. نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص137.

161. حسين معلوم، مرجع سابق، ص91.

162. نزيرة الأفندي، «الانتخابات الألمانية: النتائج والدلالات»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995)، ص207.

163. تعتبر فرنسا وإيطاليا أكبر شريكين تجاريين مع دول حوض المتوسط، حيث تهيمنان على نسبة 85٪ من صادرات الاتحاد الأوربي إلى هذه الدول، نقلاً عن: بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي، الشراكة والجوار** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص160.

ومن جهة أخرى فقد بلغ مقدار تجارة الاتحاد مع هذه الدول عام 1994 حوالي 78.8 مليار إيكو، مقابل 64.4 مليار إيكو مع دول وسط وشرق أوربا، نقلاً عن: صحيفة غرفة التجارة العربية ـ البلجيكية، العدد 2 (بروكسل: 1995)، ص10.

164. «موقف ألمانيا من الحلف»، صحيفة **ديرشبيجل**، 15 تموز/يوليو 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص78ـ80.

165. تعني الأوربة في الموقف الفرنسي أن يأخذ توسع الحلف صيغة أوربية ـ متوسطية، وتبعاً لذلك فإن تصريح وزير الدفاع الفرنسي يمثل تراجعاً غير مباشر عن هذا الموقف. لمزيد من المعلومات انظر: ناصيف حتي، مرجع سابق، ص12.

166. «موقف ألمانيا من الحلف»، مرجع سابق، ص79.

167. نبية الأصفهاني، «مستقبل تطلعات الأمن الأوربي»، مرجع سابق، ص153.

168. «موقف ألمانيا من الحلف»، مرجع سابق، ص80.

169. حول السياسة البسماركية راجع: كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص172 وما بعدها.

170. Brenner, op. cit., 27.

171. نقلاً عن: صحيفة **الحياة**، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1996، ص5.

172. في هذه النقطة كانت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر قد أشارت في أثناء قمة الحلف في لندن عام 1990، والتي أعقبت تحطم جدار برلين وقيام الوحدة الألمانية، إلى «أن الرجل الحكيم والعاقل ينبغي أن ينظر إلى الحاضر كما لو كان في الأمس، وإن من الحماقة الاستراتيجية أن نقوم بتقليل القدرات الدفاعية للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، لأننا لا نعرف من أين سيأتينا الخطر القادم»، نقلاً عن: ناصيف حتي، «هل تتمكن أوربا من تجاوز القيود على دورها في الشرق الأوسط؟»، صحيفة **الحياة**، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ص5.

173. نقلاً عن: صحيفة **التايمز**، 30 حزيران/ يونيو 1992، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 8 (1992)، ص20 ـ 25.

174. مراد إبراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 105 (القاهرة: 1991)، ص90.

الفصل الثالث

1. Fedder, op. cit., 132.

2. محمد فريد حجاج، «القوى الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين»، مجلة **الدفاع**، العدد 10 (القاهرة: 1995)، ص64.

3. انظر:

Frank Zagre and Mark Kilgour, "Assessing Competing Defense Postures, The Strategic Implications of Flexible Response," *International Affairs* vol.71, no. 2 (1995): 232-245.

4. ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات عملية توسيع الناتو»، مرجع سابق، ص80.

5. حسن أبوطالب، «توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص104.

6. Roychowdhuny, op. cit. 87.

7. لا يستبعد التحليل قيام مثل هذا التحالف لأسباب عدة؛ أولها التحسن الذي طرأ على العلاقات الإيرانية ـ الباكستانية منذ نشوء منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1981، وثانيها تراجع مكانة باكستان في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتعرضها لضغوط شديدة من قبل الغرب من أجل وضع برنامجها النووي تحت المراقبة الدولية، الأمر الذي قد يدفعها إلى البحث عن تحالفات في محيطها الإقليمي والإسلامي، وخاصة أن إيران هي الأخرى تعاني عزلة دولية، وثالثها نجاح كل من طهران وإسلام آباد في التغلغل والنفوذ في محيطهما الإسلامي غير العربي،

أي في جمهوريات آسيا الوسطى، تارة بغطاء ديني، وتارة أخرى عن طريق المنح والمساعدات المالية والاقتصادية، وقد تمكن كل منهما من إقناع هذه الجمهوريات لإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي ضمت أيضاً تركيا وأفغانستان، حيث عقد مؤتمرها الأول في طهران عام 1992، والثاني في إسلام آباد عام 1993. لمزيد من المعلومات انظر: «العلاقات الهندية ومجموعة الدول المستقلة: المشكلات وآفاق المستقبل»، مجلة **التحليل الاستراتيجي**، العدد 7 (إستنبول: 1993)، ص936 وما بعدها.

8. انظر:

Bernard Lewis, "Rethinking the Middle East," *Foreign Affairs* vol. 71, no. 1 (Fall 1992): 104.

9. Roychowdhuny, op. cit., 67-88.

10. «الجمهوريات الإسلامية وتجريدها من السلاح النووي»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: 1995)، ص34-38.

والواقع أننا حتى لو استبعدنا قيام مثل هذا التحالف بين القوسين الجنوبية والشرقية على اعتبار أن للناتو خططاً لضم جمهوريات آسيا الوسطى إليه أو إشراكها في برنامجه الخاص بحفظ السلام، فإن نجاح باكستان بإجراء تجارب نووية في آذار/ مارس 1998، بقدر ما هو مؤشر على ولادة أول قنبلة نووية إسلامية، فإنه قد يعطي منشطاً قوياً أيضاً لولادة تحالف إسلامي-عربي بنطاق أصغر من الذي ذكرناه، ويشمل مثلاً باكستان وإيران وليبيا والسودان. ومع ذلك ينبغي التحذير من مغبة قيام مثل هذا التحالف على الأمن القومي العربي لأسباب عدة؛ أولها أن هذا التحالف سيخلق نوعاً من الترابط الاستراتيجي بين الأمن العربي، وما تمكن تسميته بالأمن الإسلامي من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى نصرة باكستان أو إيران في صراعاتهما مع دول أخرى غير إسلامية أو عربية، مثل دعم باكستان في أي حرب تنشب بينها وبين الهند في الوقت الذي تعتبر الهند من أعرق أصدقاء العرب، وثانيها أنه سيدخل الدول العربية في صراعات وموازين قوى لا ناقة لهم فيها ولا جمل، مثل قيام توازن قوى عربي-باكستاني-إيراني ضد تركيا، أو باكستاني-عربي ضد الهند، أو موازين قوى عربية-إسلامية موجهة ضد دول عربية معينة، مثل توازن قوى باكستاني-ليبي ضد مصر، أو موازين قوى عربية إسلامية موجهة ضد قوى كبرى كالناتو مثلاً، ومن ثم فإن هذا التحالف قد يكون مبرراً لتدخل القوى الكبرى في المنطقة العربية تحت شعار مواجهة الأصولية الإسلامية أو نزع أسلحة الدمار الشامل... إلخ، أما ثالثها فإن هذا التحالف قد يدفع الدول العربية إلى تبني مفاهيم أمنية إسلامية بعيدة عن الطابع القومي، وتتجاوز النطاق الجغرافي العربي، مما سيعوق في المستقبل قيام أي عمل أمني عربي مشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي يتعرض لها الأمن العربي.

11. «مالطا وشراكة حلف الناتو»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: 1995)، ص30-33.

12. نقلاً عن: رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة...»، مرجع سابق، ص86.

13. روبرت ماكنمارا، مرجع سابق، ص157.

14. حسن أبوطالب، مرجع سابق، ص104. هذا وقد عبَّر بعض القادة الروس عن هذه المخاوف ورد الفعل الروسي المحتمل، فقد أشار وزير الخارجية بريماكوف إلى «أننا سنفعل كل ما بوسعنا من أجل احتواء التبعات السلبية لتوسيع الناتو، وأنه ينبغي ألا يترتب على هذه العملية نشر قوات عسكرية وقواعد لأسلحة ذرية، وعلى دول الناتو احترام الرغبة الروسية في عدم إلقاء مكنة الحلف العسكرية بكامل ثقلها على الحدود الروسية مباشرة»، نقلاً عن: صحيفة **لوفيجارو**، 6 آذار/ مارس 1997، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص84-86.

كما أن وزير الدفاع الروسي السابق ألكسندر ليبيد قد صرح بما يلي: «يبدو أن الغرب غير مدرك لمستوى الرد الروسي على عملية التوسع نحو الشرق، إن روسيا تعلن بصراحة أن هذه العملية لا يمكن تجنبها، وأن على أعضاء الناتو التفكير ثلاث مرات قبل قيامهم بنشر قوات تقليدية ونووية في أراضي دول حلف وارسو السابق»، نقلاً عن: صحيفة **ديرشبيجل**، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ترجمة مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجية العراقية، ملف 2 (1997)، ص23-28.

15. انظر:

Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma of Alliance Politics," *World Politics* no. 36 (July, 1984): 22-80.

16. George Liska, *Nation in Alliance* (Balfinar: Johns Hopkins Press, 1981), 26.

17. *Nato Revue* no. 3 (Bruxelles: Nato, 1996), 178.

18. حسن أبوطالب، مرجع سابق، ص104.

19. *Nato Revue* no. 3. op. cit., 179.

20. *Nato Revue* no. 4, 1996, 19.

21. «حلف الأطلنطي وأزمة البحث عن دور»، مرجع سابق، ص35.

22. «حديث للرئيس البولندي ألكسندر كفاشينسكي»، مرجع سابق، ص63.

23. إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص120.

24. أحمد إبراهيم محمود، «عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية في الاستراتيجية العسكرية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 108 (القاهرة: 1992)، ص152 ـ 153.

25. رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة. . .»، مرجع سابق، ص89.

26. يوأف بن هورين وباري بوسن، **العقيدة السوقية الإسرائيلية** (بغداد: ترجمة دائرة التدريب ـ وزارة الدفاع، 1981)، ص3.

27. مراد إبراهيم الدسوقي، «البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص137 وما بعدها.

28. جاسر الشاهد، مرجع سابق، ص198. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيسين السابقين بيل كلنتون وبوريس يلتسين قد وقّعا على اتفاقية ستارت ـ 2 بموسكو في 3 كانون الثاني/ يناير 1993، وقد صادق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي في 26 كانون الثاني/ يناير 1996، كما صادق عليها مجلس النواب الروسي في 14 نيسان/ إبريل 2000.

29. *Nato Revue* no. 3, op. cit., 178-179.

30. *Nato Revue* no. 4, op. cit., 19.

31. «حلف الأطلنطي وأزمة البحث عن دور»، مرجع سابق، ص60.

32. مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص150.

33. ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، تقديم محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1989)، ص425 ـ 426.

34. روبرت ماكنمارا، مرجع سابق، ص177.

35. رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة. . .»، مرجع سابق، ص89.

36. مورتن هالبرين، مرجع سابق، ص150.

37. أندريه بوفر، **الردع والاستراتيجية**، ترجمة أكرم ديري (بيروت: دار الطليعة، 1970)، ص29 وما بعدها.

38. انظر:

Thomas Schelling, *The Strategy of Conflict* (USA: Harvard University Press, 1960), 9.

39. إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص118.

40. انظر: «وثائق مؤتمر واشنطن لرؤساء دول وحكومات الناتو، نيسان/ إبريل 1999»، ترجمة عبدالوهاب عبدالستار القصاب (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، فقرة 38، ص156.

41. أندريه بوفر، **مدخل إلى الاستراتيجية**، ترجمة الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص9.

42. **منظمة حلف شمال الأطلسي**، ج1 (بغداد: مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ـ وزارة الدفاع، 1980)، ص90.

43. المرجع السابق، ص91.

44. المرجع السابق، ص92.

45. *Nato Revue* no. 5, 1996, 15.

46. Ibid., 22.

47. Ibid.

48. **منظمة حلف شمال الأطلسي**، مرجع سابق، ص93.

49. لمزيد من التفاصيل حول القيادات الرئيسية وفروعها، انظر:

Nato Handbook (Bruxelles: Public Informantion Office, Nato, 1995), 1-8.

50. *European Defence*, no. 4 (1996), 20.

51. *Nato Revue* no. 1, 1996, 3.

52. راجع أسباب تشكيل هذه القوات ضمن الموقف الفرنسي من الحلف، علماً أن تشكيلها يعود إلى عام 1992 بعد أن أقرت من قبل مؤتمر قمة الحلف في روما عام 1991، وقد أطلق عليها قوات الرد السريع (Rapid Reaction)، لكن الحلف غير اسمها إلى القوات المتعددة الجنسيات والمهمات في قمة برلين عام 1996، واعتبرت الأساس لبناء هوية أمنية أوربية داخل الناتو، ومن أجل إعداد هذه القوات وتوطيدها وتقويتها شكل الناتو فيها لجنتين؛ إحداهما يطلق عليها (Implementation Force) عام 1996، والثانية (Stabilization Force)، وفي قمة واشنطن عام 1999 أخذ الحلف يطلق عليها (Mediterranean Cooperation Group) أي قوة الواجب المختلطة. ولمزيد من المعلومات انظر: «وثائق مؤتمر قمة واشنطن لرؤساء دول وحكومات الناتو، نيسان/ إبريل 1999»، مرجع سابق، ص20 وما بعدها.

53. لوينستين، **حلف شمال الأطلسي والدفاع عن الغرب**، ترجمة محمد طلعت حسين (القاهرة: المكتبة الأنكلو المصرية، 1978)، ص112.

54. نقلاً عن: "Documents of the Ministeral Meeting...," op. cit., 1267.

55. *Nato Revue* no. 1, op. cit., 5.

56. Ibid., 6.

57. Ibid., 7.

58. Kramaevsky, "Nato and Ukraine," op. cit, 57.

59. Roychowbhuny, op. cit., 22.

60. انظر:

Boutros Boutros Ghali, "Ways to Improve of United Nations," *International Herald Tribune* (August 17, 1995), 3.

61. «ماذا سيكون شكل الاقتصاد العالمي مستقبلاً؟»، مرجع سابق، ص21.

62. راجع تفاصيل هذه الخطوات في: «الشراكة الروسية-الأطلسية»، مرجع سابق، ص38.

63. خافير سولانا، «مستقبل حلف شمال الأطلسي وأهدافه»، محاضرة غير منشورة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات-وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (آذار/مارس 1996)، ص93.

64. نبية الأصفهاني، «انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 131 (القاهرة: 1998)، ص366.

65. عبدالملك خليل، «روسيا بين ضغط الناتو ومساعدات كلينتون»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 3 تموز/يوليو 1997)، ص4.

66. عبدالرحمن رشدي الهواري، «مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز»، مجلة **الدفاع**، العدد 8 (القاهرة: 1995)، ص43.

67. انظر:

James Eberle, "Russia and Ukraine; What do with the Black Sea Fleet?" *The World Today* vol. 48, no. 8-9 (August-September, 1995): 158-159.

68. انظر:

Shirly Gross and Martina Aoberotova, *The New Chapter in United States - Russian Relations; Opportunities and Challenges* (USA: Praeger Publisher, 1994), 53-58.

69. لمزيد من المعلومات حول هذه الوثيقة راجع: نبية الأصفهاني، «انطلاقة جديدة...»، مرجع سابق، ص336. وانظر كذلك: محمد سعد أبوعامود، «السياسة الأمريكية في آسيا»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص134.

70. لمزيد من المعلومات انظر: نبية الأصفهاني، «انطلاقة جديدة...»، مرجع سابق، ص367. وانظر كذلك: نزيرة الأفندي، «جدل الأمن الياباني-الأمريكي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995)، ص178.

71. ولقد قامت موسكو فعلاً باتخاذ بعض الخطوات لعقد مثل هذه التفاهمات الاستراتيجية؛ مثل تزويد إيران بالسلاح المتطور وبناء مفاعل نووي لها ذي طاقة كبيرة في مدينة بوشهر، كما أنها بدأت تعارض بشدة مسألة استخدام القوة ضد العراق من قبل واشنطن وحلفائها بخصوص تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب الخليج الثانية عام 1991. ولمزيد من المعلومات انظر:

عبيدة عبدالله الدندراوي، «الصين وروسيا وحلف الأطلنطي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص114.

72. «الشراكة الروسية-الأطلسية»، مرجع سابق، ص5.

73. انظر بنود هذه الوثيقة في: إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص115.

74. Brzezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 34.

75. انظر شروط العضوية الجديدة لدى: ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات توسيع الناتو...»، مرجع سابق، ص76.

76. نقلاً عن: مصطفى نبيل أحمد، «وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي»، مجلة **الدفاع**، العدد 11 (القاهرة: 1995)، ص76.

77. ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات توسيع الناتو...»، مرجع سابق، ص89-90.

78. قد يكون انتقاء الناتو لهذه الدول نابعاً من كونها أكثر دول وسط وشرق أوربا استقراراً ونضجاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لكنها تمثل أيضاً قيمة تاريخية مهمة للغرب باعتبارها الدول الوحيدة التي كان لها في فترة الحرب الباردة ميول قوية للانخراط في مؤسسات الغرب السياسية والاقتصادية، وأظهرت مقاومة عنيفة للهيمنة السوفيتية والحكم الشيوعي؛ فأحداث عام 1956 في المجر، وعام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وعام 1980 في بولندا، دليل على ذلك، ومن ثم فإن ضمها إلى الناتو كدفعة أولى قد يكون من باب المكافأة لها على مواقفها السابقة.

79. «توسيع الناتو يمكن تحمله»، **الإيكونومست**، 3 تموز/ يوليو 1996، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998)، ص6ـ7.

80. إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص115.

81. جرجي روزتو، «هل سيدعم الشعب والكونجرس توسيع الناتو؟»، ترجمة منذر منهل عن مجلة **فورين أفيرز**، العدد 7 (واشنطن: 1996)، ص9.

82. «موقف ألمانيا من الحلف»، مرجع سابق، ص80.

83. ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات توسيع الناتو...»، مرجع سابق، ص80.

84. وقد تم ضم هذه الدول الثلاث فعلاً في بداية عام 1999، مما يعطي مصداقية عالية لمشروع الناتو للتوسع ضمن المرحلتين اللاحقتين أيضاً.

85. «أزمة كوسوفو»، القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية، الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

86. «الشراكة الروسية ـ الأطلسية»، مرجع سابق، ص4.

87. قسطنطين جورج، «خطر صراع مسلح بين روسيا وأوكرانيا يلوح في الأفق»، ترجمة سميرة إبراهيم عن مجلة *EIR*، العدد 35 (1993)، ص5ـ10.

88. نزار إسماعيل الحيالي، «الصراع النووي بين روسيا وأوكرانيا»، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 4 (بغداد: 1993)، ص12.

89. عبدالوهاب عبدالستار القصاب، «الجمهوريات الإسلامية وأولويات الدفاع والأمن»، مجلة **دراسات دولية**، العدد 2 (بغداد: 1993)، ص34.

90. تيري دومو نيربال وحزقيال درور، **الأسلحة النووية والنزاعات في العالم الثالث**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 30 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص9ـ10.

91. وليد محمد عبدالناصر، «العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995)، ص156.

92. انظر:

Sarhij Taistov, "Ukraine's Nuclear Dilemma," *The World Today* vol. 49, no. 6 (June, 1993): 103-105.

93. معتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي...»، مرجع سابق، ص217ـ218.

94. محمد عبدالسلام، «مستقبل الهياكل الدفاعية . . .»، مرجع سابق، ص141.

95. Brezinski, "A Plan for Europe," op. cit., 38.

96. «وثائق مؤتمر قمة واشنطن لرؤساء دول وحكومات الناتو»، مرجع سابق، ص14.

97. «الجمهوريات الإسلامية وتجريدها من السلاح النووي»، مرجع سابق، ص26.

98. صحيفة **الحياة**، 25 حزيران/ يونيو 1994، ص2.

99. راجع تفاصيل استقلال قبرص ونصوص دستورها في: أحمد مجاهد، «قبرص: خلفية المشكلة ومستقبل التسوية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997)، ص145.

100. «جمهورية قبرص»، **موسوعة العلوم السياسية**، ج2 (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص1650.

101. أحمد مجاهد، مرجع سابق، ص146.

102. أحمد تهامي عبدالحي، «تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997)، ص113.

103. أحمد مجاهد، مرجع سا بق، ص146.

104. ريمون ماهر كامل، «العلاقات اليونانية ـ التركية: مساع نحو التسوية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997)، ص139 ـ 140.

105. المرجع السابق، ص138.

106. أحمد تهامي عبدالحي، مرجع سابق، ص113.

107. ناظم عبدالواحد الجاسور، «قبرص على طريق الاتحاد الأوربي»، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 1 (بغداد: 1998)، ص2.

108. أحمد تهامي عبدالحي، مرجع سابق، ص114.

109. ريمون ماهر كامل، مرجع سابق، ص138.

110. أحمد تهامي عبدالحي، مرجع سابق، ص110.

111. ريمون ماهر كامل، مرجع سابق، ص139.

112 . ريمون ماهر كامل، «الأزمة القبرصية: كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998)، ص250.

113 . أحمد تهامي عبدالحي، مرجع سابق، ص110.

114 . إبراهيم الداقوقي، «قبرص: التصعيد إلى حافة الهاوية»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 369 (إسلام أباد: 1997)، ص34.

115 . عماد قدورة، «تجدد الأزمة القبرصية»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 369 (إسلام أباد: 1997)، ص11.

116 . المرجع السابق، ص11.

117 . أحمد تهامي عبدالحي، مرجع سابق، ص114.

الفصل الرابع

1 . حول المنهج الوظيفي انظر: عبدالرضا الطعان وصادق الأسود، **مدخل إلى علم السياسة** (بغداد: جامعة بغداد، 1986)، ص275 وما بعدها.

2 . كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص228.

3 . «آراء أوربية عن قوة ألمانيا في الساحة الدولية»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998)، ص285.

4 . رضا محمد هلال، «مستقبل التعاون الفرنسي-الروسي-الألماني»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998)، ص206.

5 . «الشراكة الأوربية-المتوسطية على حافة الخطر»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص317.

6 . جون جرايالكس أرباتوف، «صراع الحضارات والنظام العالمي المثالي: سوء فهم للحاضر»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998)، ص328-329.

7 . عماد جاد، «أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998)، ص25.

8 . «الاقتصاد الألماني في عصر العولمة»، ملحق مجلة **دوتشلاند**، العدد 6 (فرانكفورت: كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص4.

9. رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص204.

10. المرجع السابق.

11. «تركيا والاتحاد الأوربي»، القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية، الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 13 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

12. السيد صدقي عابدين، «التقارب الروسي-التركي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص231.

13. نقلاً عن: المرجع السابق، ص270.

14. رضا محمد هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص235.

15. رضا محمد هلال، «مستقبل التعاون...»، مرجع سابق، ص205.

16. المرجع السابق، ص206.

17. «الشراكة الأوربية-المتوسطية على حافة الخطر»، مرجع سابق، ص208.

18. انظر:

Zbigniew Brzezinski, *Foreign Policy into the 21st Century; The US Leadership Challenge* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 1996), 63.

19. Sloan, op. cit., 222-223.

20. عماد جاد، «أثر تغير النظام الدولي...»، مرجع سابق، ص25.

21. راجع هذه المعايير في: المرجع السابق، ص26

22. ماركوس غونتر، «الاتحاد الأوربي قبيل نهاية القرن»، ملحق مجلة **دوتشلاند**، العدد 6، مرجع سابق، ص28.

23. نقلاً عن: رضا محمد هلال، «مستقبل التعاون...»، مرجع سابق، ص205.

24. ولمزيد من المعلومات انظر أيضاً: زبيجنيو بريجنسكي، **جيوستراتيجية أوراسيا**، ترجمة عبدالوهاب القصاب، سلسلة **آفاق استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: بيت الحكمة، 1998)، ص10.

25. حسب تقارير البنك الدولي، انظر: IMF, *Statistical Yearbook*, 1998, 9-14.

26. صحيفة **الحياة**، 6 شباط/ فبراير 1994، ص5.

27. صحيفة **الأهرام**، 28 أيار/ مايو 1994، ص3.

28. بول كنيدي، مرجع سابق، ص223.

29. السفير الصيني في بغداد، «الصين في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة»، محاضرة غير منشورة ألقيت في مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، 9 أيار/ مايو 1996.

30. بول كنيدي، مرجع سابق، ص186.

31. مختار شعيب، «العلاقات اليابانية ـ الأوربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص242.

32. صلاح حسن درويش، «القدرات الاقتصادية لليابان»، محاضرة غير منشورة، جامعة البكر للدراسات العليا، بغداد، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1996.

33. كريستوفر لين، «الاستراتيجية الدولية في القرن القادم بين الاستمرار والتغيير»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998)، ص315.

34. بول كنيدي، مرجع سابق، ص231.

35. مختار شعيب، «العلاقات اليابانية ـ الأوربية. . .»، مرجع سابق، ص242.

36. انظر هذه الآراء لدى كل من: محمد سعد أبوعامود، «السياسة الأمريكية في آسيا»، مرجع سابق، ص129. ونزار عبدالمعطي زيدان، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998)، ص119. وعبدالله صالح، «التقارب الصيني ـ الأمريكي وآفاق المستقبل»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد نفسه، ص245.

37. نقلاً عن: عماد جاد، «أثر النظام الدولي. . .»، مرجع سابق، ص22.

38. كريستوفر لين، مرجع سابق، ص314.

39. هاني إلياس خضر الحديثي، **جيوستراتيجية أوراسيا بين الحقائق الموضوعية واستراتيجية الهيمنة**، سلسلة **آفاق استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: بيت الحكمة، 1998)، ص16.

40. رضا محمد هلال، «مستقبل التعاون. . .»، مرجع سابق، ص20.

41. عماد جاد، «أثر تغير النظام الدولي . . .»، مرجع سابق، ص20.

42. زبيجنيو بريجنسكي، **جيوستراتيجية أوراسيا**، مرجع سابق، ص8.

43. المرجع السابق، ص10.

44. نجلاء محمد نجيب، مرجع سابق، ص139.

45. علاء السيد عبدالعزيز، «مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمريكتين»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص143.

46. **التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص28-29.

47. لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة محمد فريد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 1996)، ص28 وما بعدها.

48. حول هذه الخطوات انظر:

Brzezinski, *Foreign Policy into the 21st Century*, op. cit., 66-68.

49. Ibid., 69.

50. Ibid., 64.

51. **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص81.

52. حول هذه النظرية انظر: محمد السعدي، «الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 236 (بيروت: 1998)، ص64.

53. المرجع السابق، ص60.

54. **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص23.

55. حول احتمالات الأوضاع المتفجرة في آسيا، انظر: أحمد إبراهيم محمود، «أهداف التجارب النووية الهندية-الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998)، ص203. وكذلك: زكريا أحمد، «الآثار الاستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية-الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد نفسه، ص257.

56. **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص44.

57. فوزي حماد، «الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية ـ الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998)، ص209.

58. حول العلاقات المحتملة بين الحلف والصين انظر:

Desmond Ball, "Arms and Affluence: Military Acquisitions in the Asia-Pacific Region," *International Security* vol. 18, no. 3 (Winter 1993/1994): 78-111.

وكذلك انظر:

The Military Balance 1995-1996 (London: The International Institute for Strategic Studies, 1996), 85.

59. حول مفهوم العولمة وظواهرها وانعكاساتها على الأطراف، انظر:

السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: 1998)، ص8، وكذلك: جميل مطر، «حدود على السياسة في عالم بلا حدود»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 236 (بيروت: 1998)، ص8 وما بعدها.

60. حول انعكاسات العولمة على الدولة في العالم الثالث، انظر:

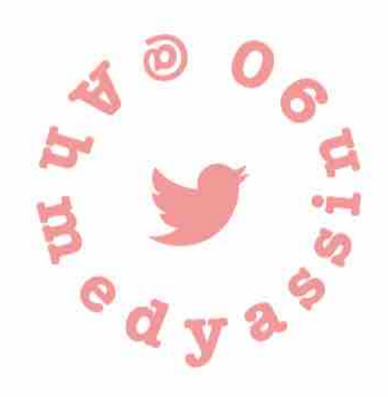
جلال أمين، «العولمة والدولة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: 1998)، ص23. وكذلك راجع المبحث الأول من الفصل الأول.

61. انظر المبحث الأول من الفصل الأول.

62. **التقييم الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص48 ـ 49.

63. حول التغلغل الأطلسي في العالم العربي، انظر:

عبدالرحمن الحمداني، «العرب وحلف شمال الأطلسي»، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997)، ص18.


@Ahmedyassin90

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الوثائق

1. «وثائق مؤتمر واشنطن لرؤساء دول وحكومات الناتو، نيسان/ إبريل 1999»، ترجمة عبدالوهاب عبدالستار القصاب (بغداد: بيت الحكمة، 2000).

الكتب

1. أحمد الرشيدي وآخرون، **الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

2. أدمون جوف، **علاقات دولية**، ترجمة منصور القاضي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993).

3. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979).

4. أمين هويدي، **الصراع العربي-الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

5. أندريه بوفر، **الردع والاستراتيجية**، ترجمة أكرم ديري (بيروت: دار الطليعة، 1970).

6. ـــــ، **مدخل إلى الاستراتيجية**، ترجمة الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، 1968).

7. بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي، الشراكة والجوار** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

8. بطرس بطرس غالي، **مدخل إلى علم السياسة** (القاهرة: دار الجليل للطباعة، 1967).

9. بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبدالقادر (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993).

10. **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ط3 (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1967).

11. **التقرير الاستراتيجي العربي 1991** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-مؤسسة الأهرام، 1992).

12. **التقرير الاستراتيجي العربي 1995** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام، 1996).

13. **التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

14. تيري دومو نيربال وحزقيال درور، **الأسلحة النووية والنزاعات في العالم الثالث**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 30 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).

15. جان بيير شوفنمان، **أنا وحرب الخليج**، ترجمة حياة الحويك (عمّان: دار الشروق للنشر، 1992).

16. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي (الكويت: كاظمة للنشر والدراسات والترجمة، 1985).

17. حسين آغا وآخرون، **التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 12 (لندن: مركز دراسات العالم الثالث، 1982).

18. ـــــ، **الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 9 (لندن: مركز دراسات العالم الثالث، 1982).

19. روبرت ماكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة محمد حسين يونس (عمّان: دار الشروق للنشر، 1990).

20. رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983).

21. ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (بيروت: دار الهلال، 1992).

22. ـــــ، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1989).

23. زبيجنيو بريجنسكي، **جيوستراتيجية أوراسيا**، ترجمة عبدالوهاب القصاب، سلسلة **آفاق استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: بيت الحكمة، 1998).

24. صموئيل هانتنجتون، **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995).

25. عبدالرضا الطعان وصادق الأسود، **مدخل الى علم السياسة** (بغداد: جامعة بغداد، 1986).

26. عبدالقادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995).

27. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 147 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990).

28. كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، 1987).

29. ـــــ، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد: جامعة بغداد، 1988).

30. ـــــ، **الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، 1992).

31. كاظم هاشم نعمة وآخرون، **النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992).

32. لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة محمد فريد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 1996).

33. لوينستين، **حلف شمال الأطلسي والدفاع عن الغرب**، ترجمة محمد طلعت حسين (القاهرة: المكتبة الأنكلو المصرية، 1978).

34. محمد أبوبكر الرازي، **مختار الصحاح** (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1925).

35. محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).

36. محمد كريم المشهداني، **الأحلاف وتأثيرها على الأمن القومي العربي** (بغداد: معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1989).

37. **منظمة حلف شمال الأطلسي** (بغداد: مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ـ وزارة الدفاع، 1980).

38. **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، 1994).

39. مورتن هالبرين، **الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة**، ترجمة سليم شاكر الألوسي (بغداد: دار النهضة، 1987).

40. هاني إلياس خضر الحديثي، **جيوستراتيجية أوراسيا بين الحقائق الموضوعية واستراتيجية الهيمنة**، سلسلة **آفاق استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: بيت الحكمة، 1998).

41. يوأف بن هورين وباري بوسين، **العقيدة السوقية الإسرائيلية** (بغداد: ترجمة دائرة التدريب ـ وزارة الدفاع، 1981).

الدوريات

1. إبراهيم الداقوقي، «قبرص: التصعيد إلى حافة الهاوية»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 369 (إسلام أباد: 1997).

2. إبراهيم عرفات، «روسيا والناتو الجديد: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

3. أحمد إبراهيم محمود، «أهداف التجارب النووية الهندية ـ الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

4. ـــــ، «عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية في الاستراتيجية العسكرية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 108 (القاهرة: 1992).

5. أحمد تهامي عبدالحي، «تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

6. أحمد عباس عبدالبديع، «حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوربا الشرقية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 100 (القاهرة: 1990).

7. أحمد مجاهد، «قبرص: خلفية المشكلة ومستقبل التسوية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997).

8. «آراء أوربية عن قوة ألمانيا في الساحة الدولية»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

9. أسامة جعفر فقيه، «التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها ودورها ومستقبلها»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد 1 (واشنطن: 1994).

10. إسماعيل صبري مقلد، «النظام العالمي الجديد والخليج: مجموعة ملاحظات»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 43 (الشارقة: 1994).

11. «الاقتصاد الألماني في عصر العولمة»، ملحق مجلة **دوتشلاند**، العدد 6 (فرانكفورت: كانون الأول/ ديسمبر 1998).

12. أنتوني ليك، «استراتيجية التوسع الأمريكية»، عرض كتاب، مجلة **قضايا دولية**، العدد 202 (إسلام أباد: 1993).

13. بيتر شميث، «مستقبل حلف الأطلنطي والجماعة الأوربية»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 128 (القاهرة: 1997).

14. بيير لولوش، «الوحدة الألمانية وتحديات ما بعد يالطا»، عرض سوسن حسين، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 102 (القاهرة: 1990).

15. تشارلس كوبيجان، «القومية والقوميات في أوربا الجديدة»، عرض نصر محمد عارف، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 204 (بيروت: 1996).

16. تيري دوفي، «العقوبات الدولية والديمقراطية العالمية والنظام العالمي الجديد»، ترجمة جاسم زيون، مجلة **أم المعارك**، العدد 10 (بغداد: 1997).

17. ثناء فؤاد عبدالله، «ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 103 (القاهرة: 1991).

18. جاسر الشاهد، «تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

19. جرجي روزتو، «هل سيدعم الشعب والكونجرس توسيع الناتو؟»، ترجمة منذر منهل عن مجلة **فورين أفيرز**، العدد 7 (واشنطن: 1996).

20. جلال أمين، «العولمة والدولة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: 1998).

21. «الجمهوريات الإسلامية وتجريدها من السلاح النووي»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: 1995).

22. جميل مطر، «حدود على السياسة في عالم بلا حدود»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 236 (بيروت: 1998).

23. جورج سيزمولي، «كلينتون ومواجهة غير موفقة مع العالم»، عرض هدى راغب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

24. جون جرايالكس أرباتوف، «صراع الحضارات والنظام العالمي المثالي: سوء فهم للحاضر»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

25. حسن أبوطالب، «توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

26. حسن البزاز، «طبيعة وحقيقة النظام العالمي الجديد وموقع الخليج العربي منه»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 43 (الشارقة: 1994).

27. حميد الجميلي، «الاقتصاد الياباني: القوة الصناعية والتكنولوجيا الصاعدة»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 5 (بغداد: 1993).

28 . حسين معلوم، «الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

29 . «حلف الأطلنطي وأزمة البحث عن دور في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995).

30 . «حلف الناتو ضد من؟»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 8 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995).

31 . خافير سولانا، «الناتو في تحول»، ترجمة ماجد سري، مجلة **بريسبيشن**، العدد 1 (إستنبول: آذار/ مارس 1996).

32 . دومينيكو كالو، «النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة»، ترجمة مالك الواسطي، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 4 (بغداد: 1994).

33 . دنيس بيرنجر، «العلاقات الدولية في مرحلة انتقالية»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد 1 (واشنطن: 1994).

34 . رضا محمد هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

35 . ـــــ، «مستقبل التعاون الفرنسي - الروسي - الألماني»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

36 . رمزي حبيب السيد، «الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلنطي»، مجلة **الدفاع**، العدد 11 (القاهرة: 1995).

37 . «روسيا وحلف الأطلسي»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 16 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995).

38 . رونالد أسموس وستيفن لارابي، «الناتو والدول المعوزة أوربياً، الضمان بعد التوسع»، ترجمة سميرة إبراهيم، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997).

39 . ريمون ماهر كامل، «الأزمة القبرصية: كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998).

40 . ـــــ، «العلاقات اليونانية - التركية: مساع نحو التسوية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997).

41 . زاهي الأقرع، «العلاقات الإسرائيلية ـ الفرنسية 1956 ـ 1967»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد 78 (بيروت: 1978).

42 . زبيجنيو بريجنسكي، «الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995).

43 . زكريا أحمد، «الآثار الاستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية ـ الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

44 . سعد حقي توفيق، «إشكالية فهم النظام الدولي الجديد»، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 14 (بغداد: 1995).

45 . ـــــ، «أوربا الموحدة وتأثيراتها على العالم الثالث»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1992).

46 . ـــــ، «مستقبل النظام الدولي»، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 11 (بغداد: 1994).

47 . سمير أمين، «تأملات حول النظام العالمي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 135 (بيروت: 1990).

48 . ـــــ، «النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد»، مجلة **الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 90 (القاهرة: 1992).

49 . سوسن حسين، «أوربا الشرقية بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

50 . السيد صدقي عابدين، «التقارب الروسي ـ التركي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

51 . السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: 1998).

52 . ـــــ، «النظام العالمي الجديد بين الإدراك الياباني والرؤية العربية»، مجلة **المنتدى**، العدد 8 (عمَّان: 1992).

53 . شارل كروس، «الفصل الجديد في العلاقات الأمريكية ـ الروسية: الفرص والتحديات»، عرض هبة سمير، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997).

54 . «الشراكة الأوربية ـ المتوسطية على حافة الخطر»، عرض نهى المكاوي، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

55. «الشراكة الروسية-الأطلسية»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995).

56. شعيب عبدالفتاح، «مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 106 (القاهرة: 1991).

57. صادق الأسود، «الوحدة الأوربية في النظام الدولي الجديد»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1992).

58. صفاء موسى، «منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 106 (القاهرة: 1991).

59. صلاح سالم زرنوقة، الناتو بين مرحلتين، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

60. طه عبدالعليم، «أبعاد التفكك الاقتصادي في دول الكومنولث الروسي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

61. ظافر ناظم سلمان، «روسيا وحلف الناتو»، نشرة **مركز الدراسات الدولية**، العدد 5 (بغداد: 1998).

62. عبدالرحمن الحمداني، «العرب وحلف شمال الأطلسي»، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997).

63. عبدالرحمن رشدي الهواري، «مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز»، مجلة **الدفاع**، العدد 8 (القاهرة: 1995).

64. عبدالله صالح، «التقارب الصيني-الأمريكي وآفاق المستقبل»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

65. ـــــ، «بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

66. عبدالمنعم سعيد، «العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة»، **كراسات استراتيجية**، العدد 3 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1991).

67. عبدالوهاب عبدالستار القصاب، «الجمهوريات الإسلامية وأولويات الدفاع والأمن»، مجلة **دراسات دولية**، العدد 2 (بغداد: 1993).

68. عبيدة عبدالله الدندراوي، «الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

69. علاء السيد عبدالعزيز، «مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمريكتين»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997).

70. «العلاقات الصينية ـ الأمريكية: مصادر الخلاف»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 7 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1995).

71. «العلاقات الهندية ومجموعة الدول المستقلة: المشكلات وآفاق المستقبل»، مجلة **التحليل الاستراتيجي**، العدد 7 (إستنبول: 1993).

72. علي فهمي حامد، «مستقبل حلف شمال الأطلسي»، مجلة **الدفاع**، العدد 109 (القاهرة: 1995).

73. عماد جاد، «أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998).

74. ـــــ، «الجدل حول توسيع الناتو»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

75. عماد قدورة، «تجدد الأزمة القبرصية»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 369 (إسلام أباد: 1997).

76. غسان العربي، «الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 54 (بيروت: 1996).

77. فارس إشتي، «النظام الدولي الجديد بين النظام والهيمنة»، مجلة **المنار**، العدد 56 (بيروت: 1998).

78. فريد تانير، «ميثاق المتوسط صيغة لتعاون أمني مرن»، ترجمة سميرة إبراهيم، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 5 (بغداد: 1998).

79. فوزي حماد، «الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية ـ الباكستانية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: 1998).

80. قسطنطين جورج، «خطر صراع مسلح بين روسيا وأوكرانيا يلوح في الأفق»، ترجمة سميرة إبراهيم عن مجلة *EIR*، العدد 35 (1993).

81. كاظم هاشم نعمة، «أتعثر الأسرة الأوربية على وحدة في السياسة والدفاع؟»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1995).

82. ـــــ، «الاستراتيجية الأمريكية في عالم أحادي القطب»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1995).

83. ـــــ، «الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 2 (بغداد: 1995).

84. ـــــ، «عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب؟»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1993).

85. ـــــ، «الوحدة الأوربية وبنيتها الأمنية المفترضة»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1992).

86. كريستوفر لين، «الاستراتيجية الدولية في القرن القادم بين الاستمرار والتغيير»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 134 (القاهرة: 1998).

87. لوران تانوغي، «خيار أوربا»، عرض إبراهيم عوض، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 209 (بيروت: 1996).

88. ماركوس غونتر، «الاتحاد الأوربي قبيل نهاية القرن»، ملحق مجلة **دوتشلاند**، العدد 6 (فرانكفورت: كانون الأول/ ديسمبر 1998).

89. مازن الرمضاني، «النظام الدولي الجديد: البدائل»، مجلة **أم المعارك**، العدد 7 (بغداد: 1996).

90. ـــــ، «الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية»، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 2 (بغداد: 1994).

91. «مالطا وشراكة حلف الناتو»، نشرة **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (القاهرة: 1995).

92. مالك عوني، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997).

93. مايكل باندلباوم، «دروس في الحرب النووية المقبلة»، ترجمة خضر محمد الدوري، مجلة **شؤون سياسية**، العدد 6ـ8 (بغداد: 1996).

94. «مبدأ خفض السلاح: تصور سياسي وأمني جديد في أوربا»، مجلة **الدفاع العربي**، العدد 5 (بيروت: 1990).

95. محمد جاد، «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997).

96. محمد جواد علي، «قوات الأورفور في حوض المتوسط وقوات الناتو للانتشار السريع»، نشرة **قضايا استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1997).

97. محمد ربيع، «النظام العالمي الجديد: رؤية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 73 (القاهرة: 1993).

98. محمد سعد أبوعامود، «السياسة الأمريكية في آسيا»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995).

99. محمد السعدي، «الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 236 (بيروت: 1998).

100. محمد سيد أحمد، «تفتيت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوربا على الاندماج»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: 1992).

101. ــــــ، «هل الأمم المتحدة فقط لملء الفراغ؟»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995).

102. محمد عبدالسلام، «مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

103. محمد فريد حجاج، «القوى الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين»، مجلة **الدفاع**، العدد 10 (القاهرة: 1995).

104. مختار شعيب، «الصراع القومي والعرقي في الجمهوريات المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

105. ــــــ، «العلاقات اليابانية ـ الأوربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

106. المختار المطيع، «محاولة تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب فيه»، مجلة **الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 90 (القاهرة: 1992).

107. مراد إبراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه القومي والتوجه الخارجي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 105 (القاهرة: 1991).

108. ــــــ، «البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995).

109 . «مستقبل روسيا إحياء أم سقوط»، عرض كتاب، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995).

110 . مصطفى نبيل أحمد، «وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي»، مجلة **الدفاع**، العدد 11 (القاهرة: 1995).

111 . معتز محمد سلامة، «أمن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995).

112 . ـــــ، «الدور الألماني في أوربا»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 123 (القاهرة: 1995).

113 . ممدوح أنيس فتحي، «إجراءات توسيع الناتو: المشكلات والحلول المطروحة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 129 (القاهرة: 1997).

114 . ـــــ، «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن القادم»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 130 (القاهرة: 1997).

115 . مندوب الشالجي، «الوحدة الأوربية بين الثوابت والمتغيرات»، مجلة **آفاق عربية**، العدد 2 (بغداد: 1992).

116 . ميشال يمين، «تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 68 (بيروت: 1998).

117 . نادية رمسيس، «الأزمة الاقتصادية العالمية: المظاهر والآثار واحتمالات المستقبل»، مجلة **المنار**، العدد 1 (بيروت: 1985).

118 . ناصيف حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 215 (بيروت: 1997).

119 . ناظم عبدالواحد الجاسور، «قبرص على طريق الاتحاد الأوربي»، نشرة **مركز الدراسات الدولية**، العدد 1 (بغداد: 1998).

120 . ـــــ، «الوحدة الألمانية ومستقبل التوازنات في أوربا»، مجلة **دراسات استراتيجية**، العدد 1 (بغداد: 1995).

121 . نبيل شبيب، «أبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة»، مجلة **قضايا دولية**، العدد 328 (إسلام أباد: 1996).

122 . نبية الأصفهاني، «انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 131 (القاهرة: 1998).

123 . ـــــ، «الصراع المسلح في الشيشان ومصير رابطة الكومنولث»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

124 . ـــــ، «مستقبل تطلعات الأمن الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 128 (القاهرة: 1997).

125 . نجلاء محمد نجيب، «مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127 (القاهرة: 1997).

126 . نزار عبدالمعطي زيدان، «العلاقات الأمريكية ـ الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 132 (القاهرة: 1998).

127 . نزار إسماعيل الحيالي، «الصراع النووي بين روسيا وأوكرانيا»، نشرة **قضايا أوربية**، العدد 4 (بغداد: 1993).

128 . نزيرة الأفندي، «جدل الأمن الياباني ـ الأمريكي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: 1995).

129 . ـــــ، «الانتخابات الألمانية: النتائج والدلالات»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 119 (القاهرة: 1995).

130 . نورهان الشيخ، «العلاقات الروسية ـ الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

131 . نيفين عبدالخالق مصطفى، «أزمة تفكك الكومنولث: انعكاسات التنافس الإقليمي والدولي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

132 . هشام مراد، «مجلس أوربا والتوجه نحو الشرق»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة: 1994).

132 . وليد محمود عبدالناصر، «العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 120 (القاهرة: 1995).

الصحف

1 . «أضواء على مهام الفيلق الأوربي الموحد»، مجلة **الإكسبريس** الفرنسية، ترجمة صحيفة **الدستور** (عمّان: 17 حزيران/ يونيو 1992).

2 . ثائر زين الدين، «لماذا يتراجع توسع الاتحاد الأوربي؟»، صحيفة **عُمان** (مسقط: 30 أيار/ مايو 1996).

3 . «الحلف الأطلسي ووعد بدعم عسكري لكازاخستان»، صحيفة **الحياة** (لندن: 13 آذار/ مارس 1997).

4. زبيجنيو بريجنسكي، «الولايات المتحدة والقرن القادم: التكاليف الباهظة للقوى الكبرى»، مقابلة مع صحيفة **لوكروا** الباريسية، ترجمة ناظم عبدالواحد الجاسور، صحيفة **الجمهورية** (بغداد: 5 كانون الأول/ ديسمبر 1997).

5. صادق الأسود، «توحيد ألمانيا بين إرهاصات الماضي واتجاهات المستقبل»، صحيفة **الجمهورية** (بغداد: 13 تموز/ يوليو 1997).

6. صحيفة غرفة التجارة العربية ـ البلجيكية، العدد 2 (بروكسل: 1995).

7. عبدالملك خليل، «روسيا بين ضغط الناتو ومساعدات كلينتون»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 3 تموز/ يوليو 1997).

8. «قمة منظمة الأمن والتعاون الأوربي في لشبونة 1996»، صحيفة **عُمان** (مسقط: 3 كانون الأول/ ديسمبر 1996).

9. مجموعة مقالات مترجمة عن صحف ومجلات أجنبية، ترجمة دائرة البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (1998).

10. ناصيف حتي، «هل تتمكن أوربا من تجاوز القيود على دورها في الشرق الأوسط؟»، صحيفة **الحياة** (لندن: 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996).

المحاضرات غير المنشورة

1. خافير سولانا، «مستقبل حلف شمال الأطلسي وأهدافه»، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ وزارة الخارجية العراقية، ملف 1 (آذار/ مارس 1996).

2. السفير الصيني في بغداد، «الصين في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة»، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، 9 أيار/ مايو 1996.

3. صلاح حسن درويش، «القدرات الاقتصادية لليابان»، جامعة البكر للدراسات العليا، بغداد، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1996.

التقارير الإذاعية

1. «أزمة كوسوفو»، هيئة الإذاعة البريطانية، القسم العربي، الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

2. «تركيا والاتحاد الأوربي»، هيئة الإذاعة البريطانية، القسم العربي، الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 13 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

ثانياً: المراجع الأجنبية

الكتب

1. Edwin H. Fedder, *Nato, the Dynamics of Alliance in the Postwar World* (New York; Toronto: Mead Company, 1973).
2. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last man* (Washington, USA: The Free Press, 1992).
3. George Liska, *Nation in Alliance* (Balfinar: Johns Hopkins Press, 1981).
4. IMF, *Statistical Year Book*, 1998.
5. ____, *World Economic*, 1998 -1999.
6. James N. Rosenau, *World Politics, An Introduction* (London: Collien Macmillan, 1970).
7. John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics* (New York, NY: Oxford University Press, 1997).
8. John Campbell, *Defense of the Middle East: Problems of American Policy* (New York, N. Y: Harper, 1960).
9. John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American Security Policy* (London: Oxford University Press, 1982).
10. ____, *The United States and the Origins of the Cold War, 1946-1947* (New York, N. Y: Columbia University Press, 1972).
11. K. G. Holsti, *International Politics, A Framework for Analysis* (New Jersey, NJ: Prentice-Hall, 1977).
12. ____, *Unity and Disintegration in International Alliance, Comparative Studies* (New York, NY: John Wiley and Saris, 1973).
13. M. H. Halperin, *Contemporary Military Strategy* (London: Faber and Faber, 1971).
14. *Nato Handbook* (Bruxelles: Public Information Office, Nato, 1995).

15. Shirly Gross and Martina A. Oberotova, *The New Chapter in United States-Russian Relations: Opportunities and Challenges* (USA: Praeger Publisher, 1994).

16. T. V. Paul and John A. Hall, *International Order and the Future Politics* (London: Cambridge University Press, 1999).

17. *The Military Balance 1995-1996* (London: The International Institute for Strategic Studies, 1996).

18. Thomas J. McCormick, *America's Half-Century, United States Foreign Policy in the Cold War* (London: Johns Hopkins University Press, 1989).

19. Thomas Schelling, *The Strategy of Conflict* (USA: Harvard University Press, 1960).

20. Zbigniew Brzezinski, *Foreign Policy into 21st Century, The US Leadership Challenge* (Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 1996).

21. ____, *Out of Control* (New York, NY: Robert-Stewart Book, 1993).

الدوريات والصحف

1. Alexander Kramaevsky, "Nato and Ukraine Perceptions" *Journal of International Affairs* vol. 1, no. 3 (1996).

2. Anand Menon, "From Independence to Cooperation; France, Nato and European Security," *International Affairs* vol. 71, no. 1 (1995).

3. Arthar Cyr, "Turkey and the West Pereceptions," *Journals of International Affairs* vol. 1, no. 3 (September, 1996).

4. Awerd Menon, "Nato, The French Way," *International Affairs* vol. 71, no. 1 (1995).

5. Boutros Boutros Ghali, "Ways to Improve of United Nations," *International Herald Tribune* (August 17, 1995).

6. Bernard Lewis, "Rethinking the Middle East," *Foreign Affairs* vol. 71, no. 1 (1992).

7. Brian Beckelt, "Nuclear Peril in Middle East," *The Journal of Middle East International* no. 327 (1989).

8. Danual Vernet, "The Dilemma of French Foreign Policy," *International Affairs*, vol. 68, no. 4 (1992).

9. Desmond Ball, "Arms and Affluence Millitary Acquisitions in the Asia-Pacific Region," *Interational Security* vol. 18, no. 3 (Winter 1993/1994).

10. "Documents of the Ministerial Meeting of North Atlantic Council," *Strategic Digest* vol. XXIV, no. 2 (1994).

11. Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and War," *Foreign Affairs* vol. 74, no. 3 (1995).

12. Edward Sponnous and Mark Bundman, "Under US-French Alliance, Nato Give UN the Boot," *EIR* vol. 22, no. 31 (1995).

13. *European Defence*, no. 4 (1996).

14. Frank Zagre and Mark Kilgour, "Assessing Competing Defense Postures, The Strategic Implications of Flexible Response," *International Affairs* vol. 1, no. 2 (1995).

15. Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma of Alliance Politics," *World Politics* no. 36 (July, 1984).

16. James Eberle, "Russia and Ukraine, What do with the Black Sea Fleet?," *The World Today* vol. 48, no. 8-9 (August- September, 1995).

17. Jonathan Randal, "Tasks Rethinking Regional Role," *Washington Post* (February 24, 1993).

18. Leigh Bruce, "Europe's Locomotive," *Foreign Policy* no. 78 (1990).

19. Lothar Ruehl, "European Security and Nato's Eastward Expansion," *Aussenpolitik* no. 11 (1994).

20. Micheal Brenner, "Confidence Lost," *Foreign Policy* no. 91 (1993).

21. *Nato Revue* no. 1, 3, 4, 5 (Bruxelles: Nato, 1996).

22. Ranko Petkovic, "Requiem for the Warsaw Treaty and Nato," *Review of International Affairs* vol. IXE, no. 954 (June, 1990).

23. Rajyasri Roychowdhuny, "Nato's Eastward Expansion," *Strategic Analysis* vol. XILI, no. 1 (April, 1995).

24. R. W. Taiker, "The Purposes of American Power," *Foreign Affairs* vol. 59, no. 2 (1981).

25. Sarhij Taistov, "Ukraine's Nuclear Dilemma," *The World Today* vol. 49, no. 6 (1993).

26. Stanley R. Sloan, "New Designs on Nato: Perespectives on Nato's Future," *International Affairs* vol. 71, no. 2 (1995).

27. Uif Hlertonsson, "Sweden's Foreign Policy," *Strategic Analysis* vol. XIX, no. 1 (1996).

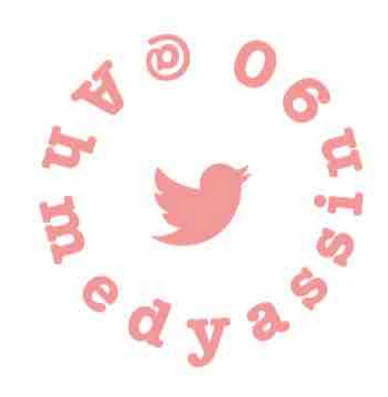
28. William Pfaff, "Redefining for World Power," *Foreign Affairs* no. 1 (1991).

29. Zbigniew Brzezinski, "A Plan for Europe," *Strategic Digest* vol. XXV. no. 3 (March, 1995).

نبذة عن المؤلف

نزار إسماعيل الحيالي: حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1977، وعلى شهادة الماجستير في التخصص نفسه عام 1986، وعلى الدكتوراه في الفلسفة السياسية عام 1999. ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، كما يشغل منصب رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية بمركز الدراسات الدولية في الجامعة نفسها.

له عدد من البحوث المنشورة؛ مثل: التعاون التسليحي الصيني ـ الإيراني وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط (1992)، والتفكير الأمني الإسرائيلي في البيئة الدولية الجديدة (1993)، والاستراتيجية العسكرية الصينية وآفاق التغيير (1994)، وسباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (1995)، والسياسة النووية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط (1996)، والصين والتحدي الأطلسي الجديد (1997)، والأبعاد الاستراتيجية لأزمة الهوية التركية (1998)، والقضايا الأمنية العالقة في العلاقات الأوروبية ـ التركية (1999).


@Ahmedyassin90